جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس والفلسفة

اتجاهات طلبة وطالبات الجامعة (قسم علم النفس)نحو وظيفة الشرطة

– دراسة ميدانية بقسم علم النفس والفلسفة بجامعة الجلفة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم النفس المدرسي

إعداد الطالب:

عبد الرحيم عامر

إشراف الأستاذ:

أ.د غريب حسين

لجنة المناقشة:

1. أ د. عروي المختار رئيسا
2. أ د. حساني رشيد مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي وعلاقتها ببعض المتغيرات، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (770) طالبا وطالبة من جامعة الجلفة. أظهرت النتائج أن اتجاهات الطلبة و الطالبات نحو وظيفة الشرطي، جاءت بدرجة مرتفعة، وأن اتجاهات الطلبة و الطالبات نحو الشرطة كمهنة بدرجة مرتفعة، وتلتها اتجاهات الطلبة و الطالبات نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي وبدرجة مرتفعة أيضًا، وأخيرًا جاء مجال اتجاهات الطلبة و الطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي وبدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الطلبة و الطالبات نحو وظيفة الشرطي تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الطلبة و الطالبات نحو وظيفة الشرطي تعزى للمتغيرات المرحلة الدراسية. وجاءت أبرز توصيات الدراسة؛ ضرورة الاهتمام بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي، وإصدار القواعد والقوانين لحماية رجال الشرطة ضد الإجراءات التي من شأنها الإساءة بحاضرهم المهني أو مستقبلهم، وقيام المديرية العامة للآمن الوطني باشتراط اجتياز الطلاب لاختبار قياس الميول المهنية قبل التحاقهم بتخصصات الامن الوطني.

ABSTRACT :

The study aimed to identify male and female students' attitudes towards the policeman's job and its relationship to some variables. The study followed the analytical descriptive approach, and the questionnaire was applied as a tool for data collection. The study sample consisted of (770) male and female students from the University of Djelfa. The results showed that the male and female students' attitudes towards the policeman's job came to a high degree, and the male and female students' attitudes towards the police as a profession came to a high degree, followed by the male and female students' attitudes towards the rank and future of the policeman's job with a high degree as well, and finally the male and female students' attitudes towards social status came. And economic for the job of the policeman and to a medium degree ,the results also showed that there are statistically significant differences in the attitudes of male and female students towards the conditional function due to the variable of sex and in favor of males, and there are no statistically significant differences in the attitudes of male and female students towards the conditional function due to the variables of the school stage. The most important recommendations of the study came; The need to pay attention to the social and economic status of the policeman's job, and to issue rules and laws to protect policemen against measures that would harm their professional present or future, and for the General Directorate of National Security to require students to pass a test that measures professional tendencies before joining the national security majors.

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم.

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" ..... (رواه أبو داوود).

وأثني ثناء حسنا على جميع اساتذتنا بقسم علم النفس

وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور الفاضل: غريب حسين – وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تأطير هذا البحث ومد يد العون لي طيلة هذه الدراسة, فجزاه الله كل خير.

وأخيرا أتقدم بجزيل شكري إلي كل من ساعدني من قريب او بعيد في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.

عبد الرحيم عامر

اهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة،

فالحمد لله حمدا كثيرا،

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف (غريب حسين) على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة

كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنه المناقشة الموقرة.

اهدي بحثي هذا المتواضع إلى أبوي رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه وأخوتي وعائلتي وأصدقائي، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي المحترمين بجامعه الجلفة قسم علم النفس ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة....

أهدي لكم بحث تخرجي.....

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

..... نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
ملخص	
شكر	
اهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ ب ج ح
الفصل التمهيدي	17
تمهيد	18
أهداف الدراسة	20
أهمية الدراسة	20
تحديد المصطلحات الاجرائية	21
الدراسات السابقة	23
خلاصة	27
لفصل الأول: الاتجاهات	28
التطور التاريخي لمفهوم الاتجاه	29
تعريف الاتجاه	31
الفرق بين الاتجاه وبعض المفاهيم الأخرى	33
خصائص الاتجاهات	37
مكونات الاتجاه	38
طبيعة الاتجاهات النفسية الاجتماعية	40
وظائف الاتجاهات النفسية الاجتماعية	42
تكوين الاتجاهات	46
أنواع الاتجاه	55
نظريات تغيير الاتجاهات	58
طرق تغيير الاتجاهات	62
طرق قياس الاتجاه	64
النظريات المفسرة للاتجاه	68
خلاصة	71

الفصل الثانى: الشرطة	72
مقدمة	73
مفهوم الشرطة	74
تطور الشرطة	75
العلاقة بين الشرطة والمواطنين	92
أهداف العمل الشرطى	93
المهام الشرطية الحديثة	96
معايير الاختيار والالتحاق بالمدرسة العليا للشرطة	96
العلاقة بين المواطن ورجال الشرطة	98
الصورة الذهنية لرجال الشرطة لدى المواطن	99
خلاصة	101
الفصل الثالث: الإجراءات الميدانية للدراسة	102
تمهيد	103
منهجية الدراسة وإجراءاتها	104
مجتمع الدراسة وعينتها	104
حدود الدراسة	104
الدراسة الاستطلاعية	107
الخصائص السى ومترية لأدوات القياس	110
صدق وثبات مقياس الاتجاه نحو وظيفة الشرطى	108
الفصل الرابع :عرض وتحليل النتائج	112
عرض وتحليل البيانات ومناقشتها فى ضوء الفرضية	113
عرض وتحليل البيانات ومناقشتها فى ضوء الفرضية	114
عرض وتحليل البيانات ومناقشتها فى ضوء الفرضية	116
عرض وتحليل البيانات ومناقشتها فى ضوء الفرضية	119
الخلاصة العامة ومقترحات الدراسة	123
التوصيات والمقترحات	124
قائمة المراجع	125
الملاحق – الاستبيان	131

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	خصائص عينة الدراسة وفقاً للجنس، المرحلة الدراسية	105
02	معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة في العينة الاستطلاعية	105
03	معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة ودرجة البعد الذي تنتمي اليه الفقرة	106
04	معاملات ثبات كرو نباخ الفا " α " لمجالات الاستبانة، والاستبانة ككل في العينة الاستطلاعية	107
05	حساب الأوزان لدرجة الموافقة وتحديد الاتجاه وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي	110
06	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة مرتبة ترتيباً تنازليا	113
07	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد عينة الدراسة لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي مرتبة ترتيباً تنازليا	115
08	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات اتجاهات الطلبة والطالبات نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي	116 +117
09	المتوسطات الحسابية لالبعدات اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي	118
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من البعدات الدراسية وفقاً لمتغيراتها	119
11	نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة في كل بعد من الابعاد لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي تعزى للمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، الرتبة)	120

مقدمة

مقدمة

تشكل الاتجاهات والمواقف المختلفة للأفراد جزءا من النظرة إلى العالم وطريقة تقدير الأمور وتتبني في العمق على دوافع أعمق داخل البنية الثقافية للشخصية الإنسانية، وتختلف هذه الاتجاهات بحسب طبيعة الدوافع والمصادرات الضمنية التي تقوم عليها ثقافة الاتصال الشرطي، وتدعم المشروعية العقلانية للديمقراطية التواصلية بتعبير. ها برماس، يميل الصنف الثاني من القيم، قيم التعبير عن الذات والرغبة في الانعتاق والتحرر، إلى تغذية الاتجاهات التي تنشد الديمقراطية وترفض أداء المؤسسات القائمة (بن أحمد حوكا، 2017: 40).

يمثل المواطن الوحدة المركزية في أي معادلة سياسية ضمن الممارسات الديمقراطية وهذا ما جعل الباحثين في المجالات التي لها حلقة وصل مع الدراسات السوسيولوجية والسياسية يتجهون نحو البحث عن معرفة اتجاهاته ومواقفه وردود أفعاله حول القضايا المجتمعية التي تتصل بالشأن العام، وهنا يكون ضمن هذا التوجه التطرق إلى قياس اتجاهات المواطنين نحو الاتصال الشرطي للتعرف على الصورة الذهنية التي يحملها المواطن عن رجل الشرطة، بوصفه شريكا أساسيا في العملية الأمنية، وهو ما ينعكس إيجابا في وعيه الأمني وحسه المدني (رحموني عبد الرحيم، 2018: 35).

والجدير بالذكر في سياق آخر، إن صورة رجل الأمن في المخيال الاجتماعي ارتبطت دوماً بالسلطة والحكومة والدولة والنظام السياسي، إذ لا وجود لشرطة أو جهاز أمني لا يرتبط بنظام سلطة ما، وهنا تحديداً تتبلور إشكالية العلاقة الاتصالية بين المواطن ورجل الشرطة، إذ من المعروف أن الأجهزة الأمنية هي أجهزة أو مؤسسات تنفيذية ومن أهم معايير نظامها وانضباطها هو دقة تقيدها بالأوامر وبتنفيذ متطلبات السلطة التي تتبع لها، وليس على الأجهزة الأمنية إقناع الناس بسياسات السلطة كما نعلم، بل تنفيذ الأوامر فحسب، فحين تكون السلطة متعسفة أو غير محبوبة في قطاع من الجمهور أو لدى الجمهور عموماً في بعض الحالات، عندئذٍ سيكون من الصعب دفع الناس للتعاون مع الأجهزة الأمنية، ويصبح عمل الأجهزة الأمنية أكثر صعوبة، وتحقيق الأمن مهما كانت الغايات نبيلة معقداً (سمير إبراهيم حسن، 2014: 331).

وبنظرة فاحصة على مختلف الحقب التاريخية التي شهدت قيام وسقوط دول وحضارات، تدل على أن علاقة الشرطة بالمواطن شهدت بدورها – صعودا وهبوطا وعنفا أكثر وعنفا أقل، بحسب طبيعة الحكم ومدى استقرار الأوضاع السياسية ومستوى التعليم والمدنية التي تسود مجتمع ما، وقد تنوعت وتصاعدت أساليب الضبط والربط، ثم ممارسات العنف والقمع وفنون التعذيب والإيذاء الجسدي والمعنوي، وعقوبات السجن والحبس الانفرادي بحسب تغير الظروف السياسية على المستوى المحلي والدولي، وبحسب التطور الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والجماعات (بسمة عبد العزيز، 2013: 6).

تاريخيا تعد بريطانيا من الدول الرائدة في الأخذ بفكرة الشرطة المجتمعية ويرجع إلى عراقة التجربة التي بدأت في القرن التاسع عندما أصدر الفرد العظيم" (870–910) أمرا كلف بموجبه كافة المواطنين بالقيام بوظيفة الشرطة في حماية أنفسهم وأموالهم بنظام الدوريات الليلية والحراسات وإبلاغ بعضهم البعض بوقوع الجريمة عن طريق الصياح، وحتى إنشاء الشرطة الرسمية في القرن الثالث عشر ظلت المجتمعات المحلية ترعى مسؤولياتها الأمنية إلى عهد قريب، وقد انعكست تلك الثقافة الأمنية على محاولات وتجارب الشرطة المجتمعية في بريطانيا في العصر الحديث (عباس أبو شامة عبد المحمود، 2006)

يعتبر مفهوم الشرطة المجتمعية من المفاهيم القديمة، حيث تعود جذوره التاريخية إلى السيرروبرت بيل مؤسس شرطة (ميتروبوليتان) في لندن، والذي تحدث في عام 1829 عن الدور الجديد للشرطة عندما قال: أن تحافظ دائما على علاقة مع الشعب تتحقق على أرض الواقع العرف ، التاريخي الذي ينص على أن الشرطة هي الشعب وأن الشعب هم الشرطة، وأن الشرطة أفراد من العامة يدفعوا لهم ليصبوا جل تركيزهم على واجبات ملزم بها كل مواطن تصب في صالح رفاه المجتمع وكينونته" (خالد أحمد الربابعه وفرحان جميل العموش **31:2020**)

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن المؤسسة الأهلية البريطانية التي تعمل في مجال الوقاية من الجريمة منذ عام 1982 تنطلق من الفلسفة الليبرالية الجديدة التي ظهرت في المجتمع البريطاني، تقوم على حقيقة مفادها أن على المواطن التوجه إلى الشرطة لمساعدتها في أداء مهامها، وعلى الشرطة معاملته بأسلوب لائق، واحترام حقوقه كمواطن وصاحب

حق في الخدمة الأمنية، وتهدف الشرطة المجتمعية وفق المفهوم الإنجليزي إلى جعل المواطن عين وأذن للشرطة ومساهم فعال في تحقيق الأمن في المجتمع عن طريق التعاون الفعال والمباشر مع الشرطة (خالد أحمد الربابعه وفرحان جميل العموش، 2020: 32).

في ضوء هذا المنحى، يمكن التأكيد أن مفهوم الشرطة المجتمعية ارتبط تاريخيا بالمفاهيم العالمية للشراكة المجتمعية، والتي تنحصر في عدة اتجاهات رئيسية أهمها:

– **المفهوم الفرنسي:** حيث كان للفرنسيين الريادة في تفعيل هذا المفهوم في المجتمع الفرنسي، والذي يقوم على إعادة صياغة العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة، وعلى الشرطة الاقتراب من المواطن لتفعيل هذا المفهوم، وظهر ذلك في كتابات الباحث الفرنسي (دومنينك مونجاردي)، وظهر مفهوم المواطن الزبون كنقيض للمواطن المحكوم حيث تغيرت الأوضاع في الوقت الحاضر، وعلى الشرطة الاقتراب من المواطن وتسويق خدماتها مثلها مثل باقي المرافق الحكومية **(خالد أحمد الربابعه وفرحان جميل العموش. 2020: 31-32)**

– **المفهوم الأمريكي:** ينطلق هذا المفهوم من الطبيعة البراغماتية للمجتمع الأمريكي، ويقوم على رفع كفاءة وفاعلية الشرطة في مواجهة الجريمة والانحراف، وإضافة مهام جديدة إلى مهامها التقليدية، ويعبر المفهوم وفقا للمرجعية الأمريكية عن زيادة التفاعل بين الشرطة والمواطنين بهدف رفع فاعليتها وزيادة كفاءتها (خالد أحمد الربابعه وفرحان جميل العموش، 2020: 32).

في سياق آخر عملت بعض المجتمعات إلى تنمية العلاقة الاتصالية بين المواطن ورجل الشرطة، فعلى سبيل المثال اتجهت الشرطة اليابانية بعد قيام الدولة الحديثة عام 1947 إلى إقامة علاقات طيبة مع المجتمع أدت إلى الأخذ بفكرة الشرطة المجتمعية في فترة وجيزة تمثلت في نظام شرطة الحي KOBAN أو Neighborhood Policing، وجمعيات وروابط مكافحة الجريمة ومؤتمرات المتطوعين لخدمة الأمن، كما تعد شرطة الحي في بعض المدن الصينية وسنغافورة بمثابة كبير العائلة بالنسبة للحي، حيث تقوم بتفقد حالة الأسر وتوجيه الشباب وإصلاح العلاقات بينهم، وحسم الخلافات الشخصية والعائلية كما تتولى شرطة الحي قيادة المجتمع بإدارة الاجتماعات العامة وتنظيم اللقاءات الثقافية

والرياضية وتبني مطالب الحي وآرائهم أمام السلطات الرسمية تاركة العمل الشرطي التقليدي في مجال تنفيذ القوانين ومكافحة الجريمة لأفراد المجتمع (عادل حسن علي السيد، 2006: 140).

أما في الدول العربية يمكن التأكيد على بعض النماذج الناجحة في تنمية علاقات اتصالية بين المواطن ورجل الشرطة نذكر على سبيل المثال المملكة العربية السعودية تم إنشاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجاوبا مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمثل دستور المملكة العربية السعودية، وتقوم على أساس اشتراك المواطنين في تحقيق الأمن عن طريق التطوع، ويقوم المتطوعون بتولي إرشاد الناس وتوعيتهم والزامهم متى لزم الأمر بالحكم الشرعي بما يضمن انتظامهم وأدائهم للحقوق (عادل حسن علي السيد، 2006. **141**)

أما في المملكة الأردنية فتم استحداث ما يسمى بالمجالس الأمنية المحلية، وهذه المجالس تضطلع بمهام وواجبات جمة وتتألف من رئيس المركز الأمني المختص وعدد من ممثلي المجتمع بكل فئاته، وتقوم هذه المجالس بمناقشة كافة الأمور والمشاكل التي قد تطرأ أو تحدث في المجتمع المحلي ويتم من خلالها الخروج بنتائج مرضية وعملية ومخاطبة بعض الجهات الحكومية المسؤولة بطلبات الأحياء التي تخص المجتمع والأفراد وكذا بعض الشركات والمصانع من أجل توفير فرص عمل لبعض الشباب العاطلين عن العمل (عادل حسن علي السيد، 2006: 140).

لا شك أن الصورة الذهنية المشوهة التي ترسخت في المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري ارتبطت تاريخيا بالفترة الاستعمارية، وما كانت الشرطة الفرنسية تمارسه من قمع واضطهاد، مما أعطى صورة سلبية عن هذا الجهاز وترسخت لدى المواطن بعد الاستقلال ولم يتمكن من بناء تصور إيجابي لمفهوم العمل الشرطي وأهدافه (براردي نعيمة 2017. **156**)

بعد الاستقلال عملت الجزائر على إنشاء هذه الوظيفة المتمثلة في الشرطة الجوارية على المستوى الوطني انطلاقا من دراسة المفهوم المذهبي والاستراتيجية الخاصة بالعمل الجواري، إضافة إلى الحملات التحسيسية عبر محاضرات ونقاشات وأبواب مفتوحة وأيام

إعلامية لنشاطات الشرطة في كل الولايات، وسعت في ذلك أيضا إلى تكوين المكونين في إطار الشرطة الجوارية على أساس المفهوم الجزائري بخلق تيار اجتماعي بنظام على هيئة شراكة، وتطوير صيغة المواطنة المسؤولة والفعالة (معراج الهواري وبريني دحمان.)

عرفت العلاقة بين المواطنين والشرطة اختلالا مع أحداث 1988، حيث أصبح عدم الثقة السمة البارزة في هذه العلاقة، وهذا لم يكن وليد هذه الأحداث إنما بفعل تراكمات زادت من الهوة بين المواطن والشرطة خاصة أثناء الاحتجاجات أو المظاهرات أين يتم استعمال القوة العمومية وإخراج قوات مكافحة الشغب لكبح الاحتجاجات التي تعرفها العديد من المناطق، والتي يعتبرها البعض أنها تجاوزات في حق المواطنين خاصة إذا كانت المظاهرات بطريقة سلمية، ويذكر أنه يتم توجيه الاتهامات ضد عناصر الشرطة على اعتبارها جهاز من أجهزة الدولة (برارديي نعيمة، 2017: 161).

والواقع أن فترة التسعينات شكلت نقطة تحول بارزة في مجال تنمية العلاقات الاتصالية بين المواطن ورجل الشرطة، حيث طرح مصطلح الشرطة المجتمعية أو الجوارية في الجزائر سنة 1998 للتكفل بانشغالات المواطنين وتفادي الانزلاقات والتجاوزات.

وبما أن وظيفة الشرطي من أعظم المهن وأكثرها تأثيرًا في حياة الأفراد والمجتمعات كان لزاما على القائمين في النظام التربوي إيلائها اهتمامًا بالغًا وقدرًا واسعًا من الأهمية؛ فاتجاهات الطلبة واستعداداتهم تعتمد بشكل كبير على ما يولي هذا النظام من اهتمام بالعملية الشرطية. من جهة أخرى فإن نوعية الشرطي هي مفتاح تحسين اتجاه الطلاب، بغض النظر عن طبيعة البيئة المحيطة، أو أي من العوامل المرتبطة بحياة الطلاب نحو مهنة الشرطة، كالمقررات الدراسية والوسائل التعليمية والتجهيزات المدرسية والمرافق المختلفة (Cooper)، وبالرغم من أهمية هذه العناصر وما تلعبه من دور رئيس، فإنها تبقى محدودة الفائدة في ظل عدم توفر معلم كفء، لذا لابد من إعادة النظر جذريًا في أوضاع الشرطي من كافة النواحي قبل وبعد وأثناء التحاقه فعليًا بالمهنة (Higgieson, 1996). ولأهمية ما سبق تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو مهنة الشرطة وعلاقتها ببعض المتغيرات.

الفصل التمهيدي

تمهيد

يقوم البحث العلمي من أجل أن يقول شيئا ما ذا قيمة إضافية عن الواقع ومجرياته وفي سعيه هذا يتبع قواعد وقوانين محددة تنبني مقولته من إتقان تطبيقها وإتباع إرشاداتها بدرجة عالية من الدقة، وهذه المقولة تتألف عادة من أربع وحدات أساسية، تعطي مجتمعة حقلا محددا من التفسير والفهم لواقع الظاهرة تحت البحث، والوحدات الأربع هي، النظرية، المنهج المعلومات، التحليل والنقاش (إسماعيل ناشف، 2010: 118-119).

بهذا المعنى فالمنهج العلمي هو مجموعة مقننة من الأدوات التي تستخدم وفق قواعد إجرائية محددة متفق عليها من قبل المجتمع المهني العلمي، بحيث أنها تشكل لغة خاصة بهذا المجتمع، كما بعلاقاته المختلفة مع مجتمعات مهنية أخرى، مجاورة وبعيدة على السواء، ولغة المنهج هي عبارة عن نظام يحدد العلاقات الممكنة وغير الممكنة في عملية الإنتاج المعرفي العلمي، وفي هذا المقال سنتطرق إلى هذا النظام بداية عبر فحص مركباته المختلفة والعلاقات التي تضبطها، ومن ثم سنحاول رصد منطق عمله عن طريق فحص علاقاته المركبة مع النظرية من جانب، ومع الظاهرة الإمبريقية من جانب آخر، التي تشكل مجتمعة مجمل عناصر شريط الإنتاج المعرفي العلمي (إسماعيل ناشف، 2010).

1*- اشكالية الدراسة:

تتمثل اشكالية الدراسة الحالية من خلال الانعكاسات التي نلاحظها والتباين الواضح في اتجاه الطلبة والطالبات والمتمثلة بعزوف البعض وتذمرهم من مهنة الشرطة وما تتضمنه من أعباء وواجبات وتقييم البيئة الداخلية والخارجية تجاه الشرطي ؛ ما يكون للطلبة و الطالبات اتجاها محددًا لهذه المهنة إما سلبًا أو إيجابًا، وفي عصر تشهد فيه المؤسسات العديد من التغيرات غير المسبوقة من التغيرات المتسارعة بسبب تأثير العوامل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحتم على مؤسسات القطاع العام

والخاص أن تخضع لتغييرات هيكلية جذرية في كافة مناحي العمل. وهذه التغييرات بطبيعتها أجبرت العديد من المؤسسات الشرطية في أنحاء العالم للتعامل مع المتغيرات

بكفاءة، لتحقيق الاستمرارية في عصر يضج بالتحدي والتغير المطرد وعمل تحولات جوهرية من أجل الاستمرار والازدهار (Jorgensen 2004.)

ضمن ذلك النمو المستمر والسعي الدائم إلى الارتقاء بمستوى العلاقة الشرطية وتحديثها بكافة جوانبها، فبرزت الحاجة إلى فكر اتجاهي شامل يهتم بتحديث مهنة الشرطة وتغييرها إلى الأفضل، بما يتوافق مع رؤية السلطات، وبعد ما شهدته الدولة من تغييرات كبيرة في مجال الشرطة، وما بذلته مديرية الامن الوطني من جهود حثيثة لتطوير الجهاز على حد سواء؛ من حيث الأداء الشرطي والتأهيل والتقويم على أسس قانونية حديثة. فمازال هناك تباين في اتجاه المواطنين نحو مهنة الشرطة مما يؤثر سلبًا على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو مهنة الشرطة، وعدم تحقيق البيئة الاتصالية الإيجابية بصفة عامة، وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

(1) – ما اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة؟

(2) – ما اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي؟

(3) – ما اتجاهات الطلبة والطالبات نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي؟

(4) – هل هناك فروق فردية في اتجاهات الطلبة والطالبات نحو مهنة الشرطة تعزى للمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي)؟

فرضيات الدراسة:

1– يوجد اتجاه إيجابي نحو وظيفة الشرطي من وجهة نظر طلبة علم النفس بجامعة الجلفة

2– توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاه لدى طلبة علم النفس نحو وظيفة الشرطي تعزى لمتغير الجنس.

3- توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاه لدى طلبة علم النفس نحو وظيفة الشرطي تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

4- توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاه لدى طلبة علم النفس نحو وظيفة الشرطي تعزى لمتغير رتبة الشرطي

2*- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة.

2- التعرف على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي.

3- التعرف على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي.

4- الكشف عن الفروق الفردية في اتجاهات الطلبة والطالبات نحو مهنة التدريس تعزى للمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي)

3*- أهمية الدراسة:

يعتبر الطالب الجامعي العنصر الأساسي في العملية التعليمية وعليه تعلق الآمال والطموحات المستقبلية لما يحدثه من تأثير واضح وكبير في سلوك وأداء المواطنين، ولما لهذا الأثر من نتائج مهمة ومفصلية في مستقبل المجتمع بأسره، كان من الضروري دراسة هذه الاتجاهات والوقوف عليها مما يسهم بشكل أو بآخر في تكوين صورة واضحة لأصحاب القرار في الوقوف على حيثيات هذه الاتجاهات وما ستحدثه من فجوة بين الطلبة ووظيفة الشرطي.

وتم الإفادة من الدراسات السابقة في العديد من الأمور كمراجع ومصادر متعلقة بالأدب النظري، وتحديد مشكلة الدراسة الحالية وصياغة أهدافها، وبناء الإطار النظري،

والاطلاع على مناهج البحث المستخدمة من قبل الباحثين، واختيار المنهج المناسب لهذه الدراسة، وبناء أداة الدراسة وهي الاستبانة، واختيار أفضل الأساليب الإحصائية المناسبة

لمعالجة البيانات ومن ثم استخلاص النتائج وتفسيرها والإفادة من خبرات الباحثين في كيفية تناولهم لمشاكل بحثهم ومصادر معلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلها ومناقشتهم للنتائج، وطريقة توثيقهم للمعلومات والبيانات.

4*- تحديد المصطلحات الاجرائية:

(01) – الاتجاه: وهي مجموعة استجابات الفرد كما انه يمثل مجموعة استجابات القبول أو الرفض (التأييد أو المعارضة) لدى الطلبة الجامعيين نحو وظيفة الشرطي.

(02) – الطالب الجامعي هو الطالب الذي يدرس بقسم علم النفس والفلسفة بجامعة الجلفة، وتم استخدام عبارة الطالب للدلالة على الطلبة الذين هم في تكوين نظري وتطبيقي بذات الجامعة.

(03) – اتجاه نحو وظيفة الشرطي إجرائيا: مجموعة المعتقدات، والمشاعر، والأثراء التي يمتلكها طلبة قسم علم النفس والفلسفة ايجابية أو سلبية نحو وظيفة الشرطي

(04) – الشرطة في اللغة العربية مفرد شرط وهم أعوان الولاة والكلمة في الأصل مأخوذة من الشرط الذي جمعه أشراط وهو العلامة، وسمي الشرطة بهذا الاسم لأنهم يضعون على أنفسهم علامات يعرفون بها (محمد عبد الله ولد محمدن، 2006: 89).

ومن حيث الدلالة الاصطلاحية، يرى بعض الباحثين أن المصطلح الانجليزي "Policing Community"، هو الأقرب إلى مصطلح الشرطة المجتمعية"، أو "شرطة المجتمع"، أو "الأمن" الشعبي"، وجميعها يشير إلى مشاركة المجتمع لعملها في منع الجريمة عادل حسن علي السيد 2006: 125-126).

كما أن الشرطة مفهوم حديث نسبيا ويرمي إلى اندماج الشرطة في المجتمع والعمل من خلاله بأسلوب يتجه إلى تطوير العمل التقليدي الذي يركز على منع الجريمة

واكتشافها والقبض على المجرمين، وتقديمهم للمحاكمة، والحفاظ على الأرواح والممتلكات، وحفظ الأمن العام (عباس أبو شامة عبد المحمود، 2006: 09).

ومن الناحية التاريخية جاءت فكرة الشرطة المجتمعية نتيجة تطور أفكار الوقاية من الجريمة وقبولها من طرف رجال الأمن في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكذلك نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث باستمرار في مجال عمل الشرطة، حيث تتأسس المهنية الشرطية على مجموعة من القيم والمبادئ التي تعزز التعاون ما بين

النظام الشرطي والأنظمة الأخرى، وأن أي خلل في المهنية الشرطية، أو طبيعة العلاقات مع المجتمع لابد وأن ينعكس سلبا على مؤسسة الشرطة والمؤسسات الأخرى (محمد خالد حربة، 2006. 64)

ويتطلب تطبيق مفهوم الشرطة توفر عدد من الشروط والآليات من أهمها:

- التخلي عن مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمن المجتمع ومتابعة الجريمة.
- تحقيق مبدأ الشراكة الفاعلة بين المؤسسة الشرطية والجمهور.
- تحقيق إستراتيجية ناجعة من خلال الشراكة للحد من الجريمة في المجتمع.
- بناء مجتمع خال من الجريمة.
- المشاركة في التطبيق الأمثل للقانون عن طريق المشاركة (علي قاسم عبد الله الشعبي، 2006: 1935).

بوصف المؤسسة الشرطية نسق اجتماعي مفتوح عبر وظائفها الأمنية، استحدث مفهوم الشرطة المجتمعية في بداية الثمانينات لإيجاد الشراكة المجتمعية بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع للعمل معا من أجل منع الجريمة واكتشافها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة وحفظ الأمن والاستقرار والسكينة في المجتمع، وهذا المفهوم يتجه إلى تطوير العمل التقليدي للشرطة الذي يرتكز على منع الجريمة واكتشافها وحفظ الأمن العام (جاسم خليل ميرزا، 2006: 215).

بهذا المعنى تعمل الشرطة المجتمعية على تأسيس علاقة اتصالية مع الجمهور الواسع تحقيقا للأمن المجتمعي، من منطلق أن مسؤولية تحقيق الأمن ليس مسؤولية الشرطة فحسب، بل هي مسؤولية مجتمعية تتطلب شراكة مجتمعية بين رجال الشرطة والمواطنين وكافة مؤسسات المجتمع نظرا لأن خطر الجريمة يمس كل الأفراد.

بناءا على ما سبق، يمكن أن نتبنى تعريف إجرائي للشرطة كالآتي:

الشرطة هي فلسفة تنظيمية واستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بمفهوم شامل وجهد طوعي صادق يثمن المسؤولية المشتركة بين المجتمع المحلي ورجال الشرطة كشركاء في تحديد المشكلات الاجتماعية والجرائم ومكافحتها، وضبطها والوقاية منها (محمد عبد الله المنشاوي، 2006: 252)

5*- الدراسات السابقة:

5-1- أما دراسة آمي بارهام (1998)

فهدفت إلى تحديد ممارسات اختيار المعلم عن طريق مقابلات مع المختصين التربويين بخصوص عمليات اختيارهم المعلم في أربعة أنواع من المدارس: أهله بسكان ذوي رتبة الاقتصادية اجتماعية متوسطة، وأهله بسكان رتبة اقتصادية اجتماعية منخفضة، وريفية ذوي رتبة اقتصادية اجتماعية متوسطة،

وريفية ذوي رتبة اقتصادية اجتماعية منخفضة، حيث أكدت النتائج أن الصفات التي ينشدها المختصون بغض النظر عن بيئة المدرسة: تأسيس علاقات مع الوالدين والطلاب، مهارات الاتصال التعليم المستمر للمعلمين حب التدريس تخطي حاجز الميل، الحماسة، التدريس الجيد، إضافة إلى المؤهلات العلمية المناسبة، واجتياز المقابلات الشخصية.

5-2- أما كرياكووكلثارد (Kyriacoo and Cuolthard 2000)

فقد هدفت دراستهما إلى الكشف عن آراء طلاب جامعة يورك (University of York) حول اختبار التعليم كمهنة في حياتهم العلمية، وكانت العينة مكونة من (298) طالبا من جامعة يورك، وطلب منهم أن يرتبوا العوامل التي وضعها الباحثان في استبانة مكونة من (20) عاملا ذا تأثير على اختبار وظيفة الشرطي من قبلهم حسب الأهمية.

•التعقيب على الدراسات السابقة :

- قلة الدراسات التي تناولت اتجاهات الطلبة في المجتمع المحلي نحو وظيفة الشرطي.
- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، كمنهج للبحث.
- استخدمت معظم الدراسات السابقة مقاييس اعدت مسبقا.
- بعض الدراسات استخدمت مقاييس تم اعدادها من قبل.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسات انها تشترك مع دراستنا الحالية في تناول المتغيرات الدراسية فمثلا دراسة كرياكو وكلتارد (2000) في حين هناك دراسات ربطت موضوع الدراسة بمتغيرات أخرى مثل دراسة امي بارهام (1998)

5-3- دراسة (الطناني، 2010 مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الأمنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مهارات الشرطة الإنسانية والذاتية في التعامل الجمهور وأثرها على فعالية الخدمة الأمنية من وجهة نظر رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة. وكذلك التعرف على مدى توفر أساليب ووسائل تنمية هذه المهارات والكشف عن الفروق الناتجة عن الاختلافات في السمات والخصائص العامة في المبحوثين.

أهم النتائج:

أ. المهارات الإنسانية والذاتية متوفرة لدى رجال الشرطة العاملين في مختلف انحاء الوطن وبالتالي فإنها تؤثر على فعالية الخدمة الأمنية وهي بحاجة للتطوير.

ب. تؤثر المهارات الذاتية من صفات وسمات جسدية لرجل الشرطة للتعامل مع الجمهور تأثيراً مباشراً على تقديم الخدمة الأمنية وهي بحاجة الى تطوير.

ج. تؤثر أساليب ووسائل تنمية المهارات الإنسانية والذاتية التي يجب توافرها في رجل الشرطة للتعامل مع الجمهور على فعالية تقديم الخدمة الأمنية وهي بحاجة الى تطوير.

أهم التوصيات:

أ. ضرورة إيجاد نظام لاختيار الكادر الشرطي على أساس مهني من خلال الاختبارات والمقابلات والتركيز على امتلاك المهارات المناسبة ووجود فريق عمل متخصص عند عملية الاختيار والتعيين.

ب. ضرورة تطوير وصقل المهارات الإنسانية والذاتية لرجل الشرطة عن طريق ورش العمل والندوات وغيرها والتركيز على امتلاك هذه المهارات عند اختياره.

ج. الاهتمام بالجوانب السلوكية عند تقييم أداء رجال الشرطة، وأن يكون التقييم دورياً ويتم ربطه بنظام الترقيات.

د. على وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في تعريف الجمهور بأهمية دور رجال الشرطة وضرورة مساعدتهم والتعاون معهم.

5-4- دراسة (دحلان، 2007) "السمات الشخصية لرجل الأمن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها ببعض المتغيرات"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى بعض السمات الشخصية المميزة لرجل الأمن في السلطة الفلسطينية وكذلك المقارنة بين الرجل الذي يعمل في مجال الأمن والعاملين في

غير مجال الأمن من خلال سماته ومفهومه عن ذاته واتجاهه نحو المشاركة في بناء الوطن وكذلك التعرف على الاختلاف في المكونات العامة للمتغيرات الشخصية بين الرجل الفلسطيني العامل في المجال الأمني والعاملين في غير المجال الأمني. بالإضافة إلى المساهمة في خلق قاعدة بيانات حول السمات الخاصة بشخصية رجل الأمن في السلطة الفلسطينية.

- أهم النتائج:

أ. ارتفاع درجة التطرف لدى رجل الأمن على اعتبار أن الواقع السياسي والانتماء الحزبي له دور في ذلك، وكذلك ما عرف عن الشعب الفلسطيني من خلال دراسات سابقة أنه شعب متحد وعنيد.

ب. أبعاد الشخصية لرجل الأمن تختلف باختلاف سنوات الخدمة والمستوى التعليمي.

- أهم والتوصيات:

أ. ضرورة تنمية وتطوير الخصائص النفسية لرجل الشرطة ومراعاتها في تنشئة الأجيال القادمة وخاصة الخصائص المتعلقة بالمشاركة الايجابية ومهارات الاتصال.

ب. ضرورة الاهتمام بمعايير الاختيار والتعيين لرجل الشرطة ومراعاة الاختيار ضمن المهنية على مبدأ الأفضلية في الاختيار ضمن المواصفات المطلوبة.

الفصل الأول: الاتجاهات

تمهيد

1- التطور التاريخي لمفهوم الاتجاه

2- تعريف الاتجاه

3- الفرق بين الاتجاه وبعض المفاهيم الأخرى

4- خصائص الاتجاهات

5- مكونات الاتجاه

6- طبيعة الاتجاهات النفسية الاجتماعية

7- وظائف الاتجاهات النفسية الاجتماعية

8- تكوين الاتجاهات

9- خصائص الاتجاهات

10- العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات

11- أنواع الاتجاه

12- نظريات تغيير الاتجاهات

13- طرق قياس الاتجاه

14- النظريات المفسرة للاتجاه

خلاصة

تمهيد:

على الرغم من قدم مفهوم الاتجاه في علم النفس، لا يزال العلماء يختلفون كما يحدث في معظم المفاهيم النفسية في تعريف الاتجاه وتصور طبيعته، ويمكن ملاحظة هذا الاختلاف من خلال البحوث التي تناولت دراسة الاتجاهات، فالبعض يعتبر الاتجاه مفهوما اجتماعيا، وآخرون يعتبرونه مفهوما تربويا ونفسيا، ومن جهة أخرى فإن أغلب الباحثين يتفقون على أن الاتجاهات مكتسبة، فهي تتكون نتيجة للخبرات والمعلومات والمواقف التي يتعرض لها الفرد في مراحل حياته المختلفة، بحيث تحدد نوعية أو أشكال الاتجاه اجتماعيا أو تربويا أو نفسيا، كما اختلف البعض كذلك حول نسبة ثبات الاتجاهات، وفي هذا الفصل سنتطرق الى وجهات النظر المختلفة للاتجاه.

1- التطور التاريخي لمفهوم الاتجاه:

يعتبر المفكر الانجليزي «(هربرت سبنسر. Herbert Spencer) أول من استخدم مصطلح الاتجاه بشكله الأولي عام 1862 حين كتب « إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة لكثير من الجدل يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه» . (مصطفى زيدان, 1965 ص 178)

وقد مرت بحوث الاتجاهات بعدة مراحل منذ سنة (1900) وحتى الوقت الحالي، وهي على النحو التالي:

1-1- المرحلة الأولى (1900) - (1920) :

أستعمل مفهوم الاتجاه في علم النفس وتم دراسة أثر الاتجاهات في الإدراك والانتباه وعملية الاتصال، ويعود الفضل في تعميم هذا المفهوم ونقله إلى السيكولوجيا الاجتماعية إلى " توماس"(W.T.Tomas) و " زينانيكي " (F.Zinaniecki) اللذين عرفا الاتجاه بأنه : «حالة فكرية تدعوا الفرد إلى تكوين رأي وإلى التصرف بشكل ما إزاء غرض اجتماعي » . (موريس روكلان 139, 1977).

2-1- المرحلة الثانية (1920 — 1935) :

وتركز الاهتمام في هذه الفترة على " نظريات قياس الاتجاه من طرف " ترستون " و " شيف" 1929, " ليكيرت " 1932 و "جوتمان " 1944, واهتم كل من " لابيير " 1934 و " نيوكمب " 1943 " أدورنو , 1950, و"سميث" و "برونز" و "هوايت 1956 بالسلوكيات المرتبطة بالاتجاه ومعايير الصدق الخارجية و معايير الصدق الداخلية مثل (تجانس تقديرات الحكام ارتباط البند بالدرجة الكلية, وأحادية البعد), إلا أن البحوث التي تسير في هذا الاتجاه قلت بعد سنة 1935, وواصل البعض أمثال "كوك" و "سيلتز" 1963 "يب" 1966 " داوس " 1982 "أجزين " و " فيشباين " 1980 (عبد اللطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة محمود, دت, ص6)

3-1- المرحلة الثالثة 1935 1980:

تغير الاهتمام في هذه المرحلة من قياس الاتجاهات إلى مسالة تغير الاتجاهات، حيث حضي باهتمام واضح وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل ذلك في أعمال كل من "هو قلاند" وآخرين. (عبد اللطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة محمود، د ت, ص6)

4-1- المرحلة الرابعة 1980 — 1990:

وفي هذه الفترة انصب الاهتمام على محتوى وبناء الاتجاهات وتكوينها. (عبد اللطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة محمود، دت, ص(7) ومدى الاتساق بين الاتجاه كما يعبر عنه لفظيا, والسلوك الفعلي للأشخاص في مواقف الحياة الواقعية, كان الاهتمام بهذا النوع من المواضيع حتى نهاية التسعينات من القرن العشرين . (معتز سيد عبد الله, دت, ص 4)

ويعود انتشار مصطلح الاتجاه منذ بداية القرن العشرين حسب " جوردن ألبرت " (Gorden.Allport) إلى العوامل التالية:

1- أن هذا المصطلح لا ينتمي إلى أي من المدارس السيكولوجية (السلوكية، الغرائز الجشطالت) التي كان يسود بينها النزاع, وعليه فقد استخدمه علماء النفس الذين كانوا خارج هذه المدارس .

2- يساعد المصطلح على تجنب مشاكل البيئة والوراثة التي كان الجدل حولها طوال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين

3- سمحت مرونة المصطلح باستخدامه على نطاق الفرد والجماعة، مما جعله نقطة التقاء وتعاون بين علماء النفس وعلماء الاجتماع. 11/ (Htp://science.arabhs.com indx.htm .07/10/2004

تعريف الاتجاه:

أ- تعريف الاتجاه في اللغة:

ورد في معجم الوافي: توجه إليه أي أقبل وقصد (البستاني، 1980: 694). وفي لسان العرب الجهة: النحو، نقول كذا على جهة كذا واتجهت إليك، اتجهت اي توجهت.

ب- الاتجاه في الاصطلاح:

1- الاتجاه هو "تكوين فرضي أو متغير كامن أو متوسط يقع فيما بين المثير والاستجابة وهو عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة (القبول أو الرفض نحو أشخاص، أو أشياء، أو موضوعات أو مواقف جدلية في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة (زهران 2003 :172).

2- والاتجاه هو حالة من التأهب والاستعداد العصبي والنفسي تنتظم من خلال خبرة الفرد وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثيرها هذه الاستجابة (المعايطة، 2000: 161).

3- أما "شيف" فيرى أن الاتجاه هو مركب من الأحاسيس والرغبات والمعتقدات والميول التـي كونت نمطاً مميزاً للقيام بعمل ما أو استجابة نحو موقف محدد بفضل الخبرات السابقة المتنوعة" (أحمد 2001: 99).

4- "الاتجاه النفسي هو عبارة عن الاستعداد الوجداني المكتسب الثابت نسبياً، والذي يحدد شعور الفرد وسلوكه نحو موضوعات معينة، ويتضمن حكمه عليها بالقبول أو الرفض وهذه الموضوعات قد تكون أشياء كالميل إلى كتاب معين أو نفور من كتاب معين، وقد تكون أشخاصاً كحب شخص لآخر أو لجماعة أو أفكار " (محمد، 2004: 125).

5- وقد عرف الداهري والكبيسي الاتجاه بأنه "استعداد" خاص / عام يكتسبه الأشخاص بدرجات متفاوتة ليستجيبوا للمواقف التي تعترضهم بأساليب معينة قد تكون مؤيدة أو معارضة لتلك المواقف" (الداهري والكبيسي، 1999: 121).

6- أما آلبورت فقد عرف الاتجاه بأنه حالة استعداد عصبي وعقلي نظمت عن طريق الخبرات الشخصية، وتعمل على توجيه استجابة الفرد نحو الأشياء أو المواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد" (يونس، 1987: 277).

7- وقد عرف نيوكب الاتجاه أنه استعداد الشخص للاندفاع نحو موضوع معين" (الداهري والكبيسي، 2007: 168).

8- أما عدس وقطامي فقد عرفا الاتجاه على أنه " يمثل حالة أو وضعاً نفسياً عند الفرد يحمل طابع إيجابي أو سلبي تجاه شيء أو موقف أو فكرة أو ما شابه من استعداد للاستجابة بطريقة محددة مسبقاً نحو مثل هذه الأمور أو كل ما له صلة بها (عدس وقطامي، 2000: 234).

9- ويذكر مراد وهبة تعريفاً للاتجاه في المعجم الفلسفي أن الاتجاه هو "تنظيم ثابت لعمليـات إدراكية وانفعالية وتكيفية يتركز حول موضوع معين، ويجعل الشخص يسلك إزاء هذا الموضوع سلوكاً منسقاً وقد تكون الاتجاهات إيجابية أو سلبية، حباً أو

كراهية، استحساناً أو استنكاراً، تسامحاً أو غضباً، تعاوناً أو تنافساً" (وهبة، 1979 :302).

ويتبنى الباحث تعريف محمد، 2004: 125 حيث عرف الاتجاه النفسي بأنه عبارة عن الاستعداد الوجداني المكتسب الثابت نسبياً والذي يحدد شعور الفرد وسلوكه نحو موضوعات معينة ويتضمن حكمه عليها بالقبول أو الرفض وهذه الموضوعات قد تكون أشياء كالميل إلى كتاب معين أو نفور من كتاب معين، وقد تكون أشخاصاً كحب شخص لآخر أو لجماعة أو أفكاراً".

وتنطلق أهمية الاتجاهات من الاعتبارات التالية كما حددها كل من: الداهري والكبير (122:1999)

1- أنه لا توجد في علم النفس دراسة علمية أكثر أهمية من دراسة الاتجاهات.

2- أن الاتجاهات تشكل العمود الفقري في دراسات علم النفس الاجتماعي.

3- أن الاتجاهات تمثل عنصراً أساسياً في تفسير السلوك والتنبؤ به سواء كان ذلك على الفرد أم الجماعة.

3- الفرق بين الاتجاه وبعض المفاهيم الأخرى:

يرتبط مفهوم الاتجاه بعدة مفاهيم أخرى تبدو أنها تؤدي نفس المعنى, وتوضيح الفرق بينها يبين معنى الاتجاه بشكل أدق.

3-1- القيمة والاتجاه:

يرى " أحمد عطوة " أن الفرق بين القيمة و الاتجاه هو الفرق بين العام والخاص، حيث تقدم القيم محددات لاتجاهات الفرد، فالقيم تجريدات أو تعميمات تتضح من خلال تعبير الأفراد عن اتجاهاتهم نحو موضوعات محددة . (أحمد عطوة وزين العابدين درويش 1999 ص90).

أي أن القيم ينقصها شيء محدد تنصب فيه، وهو ما يمثل جوهر الاتجاه، إذ أنه يرتبط بموضوع محدد, فالعمل والخير والجمال قيم تأخذ صفة التجريد والعمومية بينما تكون الاتجاهات خاصة, فإذا كانت مثلا قيمة الجمال قوية لدى الفرد نجد أن له اتجاه إيجابي نحو الحديقة الجميلة واتجاه إيجابي نحو المنزل الجميل ... وهذا ما يؤكده روكتش" 1968 في قوله : « قد تكون لدى الشخص البالغ عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من المعتقدات والآلاف من الاتجاهات لكنه لن يكون لديه سوى عشرات من القيم » . (وديع شكور, 1989 ص213).

بمعنى أن الاتجاهات تتجمع حول القيم التي تمثل النواة لتقوم (الاتجاهات) بتوجيه السلوك نحو هدف ما.

2-3- الاتجاه والمعتقد:

المعتقد في مدلوله الاصطلاحي التصديق الجازم بشيء ما, واليقين والإيمان أسمى درجات الاعتقاد, وليس كل اعتقاد وليد حجة منطقية, حيث أن أكثر المعتقدات ترجع إلى الثقة و التسليم بما قال الآخرون ويعرفه كريتش" وكريستيفيلد " بأنه : « تنظيم له طابع الاستقرار والثبات للمدركات والمعارف حول شيء محدد » . (عبد اللطيف محمد وعبد المنعم شحاتة، دت, ص35)

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن المعتقدات تتعلق بالجانب المعرفي أو المعلوماتي، بينما ترتبط الاتجاهات بالمعتقدات والمعارف، إضافة إلى الجانب الوجداني أو الانفعالي أي أن المعتقدات تدخل في تكوين الاتجاهات والعكس غير صحيح فقد يعتقد الفرد في موضوع ما دون أن تتكون عنه مشاعر بمعنى أن المعتقد نحو موضوع ما يمكن أن يوجد دون وجود الاتجاه, وبالتالي فمفهوم المعتقد أضيق من مفهوم الاتجاه .

3-3- الميل والاتجاه:

يرى " السيد أبو النيل " أن الميل يتعلق بنواحي ذاتية شخصية ليست محل نقاش أو خلاف، كأن يميل الفرد لنوع من الطعام أو اللباس، أما إذا كان يميل إلى أمور

اجتماعية يدور حولها خلاف ونقاش وتساؤل فإن استجابات الأفراد لها تعد اتجاها. (السيد أبو النيل 1985, ص454)

أما "حسني الجبالي " فيرى ان الاتجاه أوسع من الميل على أنه اتجاه إيجابي حيث أن الميول اتجاهات نفسية تجعل الشخص يبحث عن أوجه نشاط أكثر في ميدان معين، فهي اتجاهات إيجابية نحو مجالات مختارة من البيئة. (حسني الجبالي 2003, ص248)

4-3- الرأي والاتجاه:

الرأي هو ما تعتقد انه صواب، فهو وسيلة التعبير اللفظي عن الاتجاه. (أحمد عطوة وزين العابدين درويش, 1999, ص 93)

فالرأي عبارة عن إعلان وجهة نظر يعتقد الشخص أنها الصائبة، وبذلك فهو يعبر لفظيا عن اتجاهه نحو موضوع ما.

5-3- التعصب والاتجاه:

يعد التعصب اتجاه سلبي أو إيجابي نحو قضية أو فكرة لا تقوم على أساس منطقي ولم يقم أي دليل علمي على صحتها، إضافة إلى أنه مشحون بشحنة انفعالية زائدة تجعل التفكير بعيد عن الموضوعية والمنطق السليم. (حسني الجبالي, 2003 ص 267)

نستنتج من هذا أن التعصب نوع من أنواع الاتجاهات، وبالتالي هو جزء منها يستند إلى معرفة غير علمية قد تكون أساطير أو خرافات، بحيث لا يرى الشخص إلا ما يجب أن يراه فيشوه إدراكه للواقع ويحاول إعطاء تبرير لذلك. وغالبا ما يكون للفرد هذا النوع من الاتجاهات التعصبية ضد الجماعات. (محمود شمال حسن, 2001, ص 316/317)

6-3- القوالب النمطية والاتجاه:

نجد أن أول من أطلق اسم القوالب النمطية "ليبمان (W.Lippman) للدلالة على تلك الصور التي في رؤوسنا حيث تمدنا بمعايير جاهزة للحكم على الأشياء وتفسير الأحداث

التي قد لا نعلم عليها أكثر من الجزئيات . (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت ص 37)

أي أننا نستخدم خصائص محددة في وصف شخص ما أوشيء معين لتعميم ذلك على كل أفراد الجماعة التي ينتمي إليها الشخص أو لكل الأشياء التي هي. جنس هذا الشيء. يذكر " حسني الجبالي " أن القوالب النمطية: «عبارة عن اتجاهات جامدة وتستخدم للإشارة إلى المعتقدات والمدركات التي توجد لدينا عن أعضاء قومية ما أو ديانة ما أو جماعة من الجماعات الأقلية » . (حسني الجبالي ,2003, ص268).

ومنه فإن القوالب النمطية نوع من الاتجاهات تتسم بالجمود نتيجة الإدراك والتفسير الانتقائي وتجاهل البرهان المضاد، بالإضافة إلى التعميم والتبسيط الزائد للصفات والخصائص، وهذا النوع من الاتجاهات يساعد على نمو التعصب نحو الموضوعات، وهو ما تدل عليه دراسة " كاتز و برالي " (Braly & Katz) حول اتجاه الطلاب الأمريكيين نحو الشعوب الأخرى. (عبد الطيف محمد خليفة وعبد **المنعم** شحاتة، د ت، ص39)

7-3- الإيديولوجية والاتجاه:

الإيديولوجية تركيبة عقلية وجدانية تخاطب الذهن، كما تحرك العاطفة، وتساعد الإنسان على تفهم معنى الحياة. (حسني الجبالي, 2003, ص269)، وهي مفهوم أوسع من الاتجاه, إذ أنها تضم مجموعة كبيرة من الاتجاهات المرتبطة ببعضها لتعطي اتجاه شامل تتمثل فيه إدراكات الفرد لذاته والمجتمع الخارجي, وهي بمثابة فلسفة حياة الفرد . (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة د ت، ص45).

4- خصائص الاتجاهات:

يمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة لمصطلح الاتجاه والفرق بينه وبين أخرى عدة خصائص للاتجاهات، وأهم خاصية للاتجاه تتمثل في تقويم معتقدات ومشاعر

وسلوكات الفرد المرتبطة بموضوع الاتجاه، إذ أن اتجاه الشخص يكون مع أو ضد شيء ما في كل جانب من هذه الجوانب. وعموما يتميز الاتجاهات بالخصائص التالية:

أ- الاتجاه تكوين فرضي نستدل عليه من خلال تأثيره في سلوك الإنسان الظاهر، أو من استجاباته اللفظية أو غير اللفظية، كما يرى حامد عبد السلام زهران -أنها متغير كامن يقع بين المثير والاستجابة- . (حامد عبد السلام زهران, 1984 ص136)

ب- الاتجاه مكتسب نتيجة لما يتعرض له الفرد من خبرات جديدة، وبالتالي فهي متعلمة عن طريق عمليات التعلم الاجتماعي الحادثة في البيئة الاجتماعية وليست وراثية.

ج- تتضمن الاتجاهات العلاقة بين الفرد وموضوع من موضوعات البيئة، حيث يرى "عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة " أنها استيعاب لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد (حسني الجبالي, 2003, ص237)

د- تتعدد الاتجاهات وتختلف حسب الموضوع أو المثير الذي ترتبط به وتوجه استجابات الفرد تبعا لطبيعة هذا المثير

هـ - يتصف الاتجاه نحو الموضوعات والقضايا بالثبات النسبي، فهو يستقر ويستمر بعد أن يتكون، إلا أنه قابل للتغيير والتعديل نتيجة الخبرات التي يكونها الفرد في موقف معين.

و - تسمح درجة الثبات التي يتميز بها من استخدامها في التنبؤ بالسلوك في المستقبل. (حسني الجبالي, 2003, ص240).

5- مكونات الاتجاه:

يعتبر سميث " (Smith) أول من قدم تحليلا منظما وشاملا عن الاتجاهات فقد وصفه من خلال ثلاث فئات من الخصائص يمكن قياسها، حيث يشكل اجتماع هذه

الخصائص أو مكونات الاتجاه، وبالتالي فمضمون الاتجاه لا يشير إلى مكون واحد وإنما يتشكل بفعل ثلاث مكونات، والسؤال المطروح هنا هو, ما هو دور كل مكون في تكوين الاتجاه ؟

1-5- المكون المعرفي:

ويتضمن كل ما لدى الفرد من عمليات إدراكية ومعتقدات وأفكار تتعلق بموضوع الاتجاه وهوما يظهر في الحجج التي يفسر بها المتعصب تقبله لموضوع الاتجاه السيد أبو النيل 1985 ص451)، حتى ولو كانت اعتقاداته لا تقوم على أساس الحقائق أو الملاحظات الموضوعية، وعادة ما يعبر عن هذا المكون بألفاظ كـ : أعتقد أفكر, أتصور أؤمن (حسني الجبالي, 2003 ص237).

فإذا كان موضوع الاتجاه هو خروج المرأة للعمل فإن المكون المعرفي يتمثل في الاعتقاد بقدرة المرأة على العمل ومدى قيامها به، كما يبين دور هذا الجانب في تغيير الاتجاه.

2-5- المكون الوجداني:

ويستدل عليه من خلال انفعالات الشخص ومشاعره التي تنطوي على الحب والكراهية والإقبال والنفور أو التفضيل وعدم التفضيل وكل هذه المشاعر تشير إلى السلبية أو الإيجابية لموضوع الاتجاه والتي يمكن قياس وجهتها وشدتها، فإذا كانت استجابات الشخص نحو تعليم المرأة تتسم بالإيجابية فهذا يعني أنه يحمل مشاعر الحب والتقبل لهذا الموضوع، وعلى العكس من ذلك إذا كان يحمل مشاعر الكراهية والنفور بخصوص تعليمها، ويعتبر هذا المكون أكثرها أهمية بالنسبة للاتجاه. (محمود شمال حسن, 2001, ص 279).

3-5- المكون السلوكي:

يشير هذا المكون إلى الأنماط السلوكية الصادرة عن الفرد والتي تشير صراحة إلى موضوع الاتجاه. (محمود شمال حسن 2001, ص 280).

أو هو خطة سلوك الفرد نحو موضوع الاتجاه، ويعنى بخطة السلوك الطريقة التي سوف يعامل بها الفرد موضوع الاتجاه في موقف اجتماعي معين (حسني الجبالي, 2003, ص237).

فإذا كان موضوع الاتجاه هو تعليم المرأة، فإن المكون السلوكي يتمثل في ترك المرأة تتعلم وتواصل الدراسة أو رفض مساعدتها على مواصلته، وكذلك اصطناع العراقيل لتوقيفها عن الدراسة. (محمود شمال حسن, 2001, ص 280)

4-5- العلاقة بين المكونات:

يرى "كاتز وستوتلاند " (Katz and Stotland) أن مكونات الاتجاه ترتبط كل منها بالأخرى، أي أن هناك اتجاه عام نحو ترابط المكونات، وأن عدم التجانس بينها يسبب قلقا وشعور بعدم الراحة لصاحب الاتجاه. (حسني الجبالي2003) .

فمعارفنا عن موضوع ما تتأثر بمشاعرنا نحوه وباستعدادنا لإصدار سلوك ما، كما أن أي تغيير يحدث في المعارف يؤدي إلى تغيير المشاعر والسلوك والعكس صحيح. (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت، ص12).

كما يمكن أن توجد علاقة سالبة بين هذه المكونات، ومثال ذلك أن يعتقد الأب أن ابنته قادرة على الخروج وحدها إلى السوق للشراء لكنه لا يرتاح انفعاليا لقيامها وحدها بذلك العمل، كما أنه لا يسمح لها في نفس الوقت بالذهاب للسوق. (السيد أبو النيل 1985, ص 452).

وفي هذه الحالة يصبح التنبؤ بالسلوك ضعيفا لأن درجة الارتباط بين المكونات ضعيفة، وبالتالي فإن المكونات الثلاثة وحدة واحدة لا يمكن الفصل بينها، إذ يتشكل

الاتجاه من مكون واحد أو اثنين دون المكونات الأخرى، ولذلك فالدراسات التي تقوم على هذا التوجه تمثل كل مكون من المكونات الثلاثة في مقياس الاتجاه بمجموعة من البنود، بحيث يمكن الخروج بدرجة كلية للاتجاه موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدرجات الفرعية لكل مكون من هذه المكونات. (محمود شمال حسن, 2001، ص 281).

أما التوجه النظري الثاني فيرفض فكرة وجود اتساق العلاقة بين مكونات الاتجاه، فنجد أن "فيشباين وأجزين " يريان بأن ليس هناك حاجة إلى تأكيد العلاقة بين مكونات الاتجاه، ولكن الحاجة تكمن في التعامل مع هذه المكونات بشكل مستقل. (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت، ص36)

وقد أجريت عدة دراسات بهدف حسم مسألة الاستقلال بين المكون الوجداني والمكون المعرفي من أهمها دراسة "بريكر "وجينز "في بناء الاتجاه، والتي كشفت عن وجود أدلة نظرية وتجريبية تبرز عملية الفصل بين هذين المكونين. (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت، ص30).

6- طبيعة الاتجاهات النفسية الاجتماعية:

يمكن تحديد طبيعة الاتجاه وفقا للأبعاد التالية:

+ التطرف:

المقصود بالتطرف وقوع الاتجاه بين طرفين متقابلين أحدهما موجب والآخر سالب وهما التأييد المطلق والمعارضة المطلقة. فإذا ما تصورنا الاتجاه يشبه خط مستقيم يمتد بين نقطتين إحداهما يمثل أقصى القبول للموضوع الذي يتصل به الاتجاه والأخرى تمثل أقصى الرفض والمسافة القائمة بينهما تنقسم إلى قسمين عند نقطة هي نقطة الحياد التام ويتدرج أحد النصفين شيئا فشيئا نحو ازدياد القبول كلما ابتعدنا عن نقطة الحياد ويتدرج النصف الآخر نحو ازدياد الرفض.

+ المحتوى:

ويقصد بالمحتوى درجة اتضاح الاتجاه لدى الأفراد فموضوع الاتجاه ليس واحدا بالنسبة لجميع الأفراد فاستجابة الفرد لموضوع معين من الموضوعات سواء بالقبول أو الرفض إنما هي استجابة ذاتية لمفهوم الاتجاه بالنسبة له لا للصورة الموضوعية للاتجاه.

+ وضوح المعالم:

إن الاتجاهات تتفاوت في درجة وضوحها، فمنها ما هو واضح المعالم والتفاصيل والتكوين ومنها ما هو غامض وغير واضح. (الصفطي، ومكاري، وناجي، د.ت، ص.ص.243 -244)

+ الانعزال:

أي انعزال الاتجاه عن غيره من الاتجاهات، وتختلف الاتجاهات في درجة ترابطها وتكاملها، فقد يكون هناك بعض الاتجاهات معزولة عن غيرها من الاتجاهات، فاتجاه الشخص ما نحو تفضيل نوع من السجائر أو الصابون أو صنف من الطعام، يمكن اعتباره اتجاهات سطحية منعزلة بالنسبة لاتجاهات أخرى تتعلق بطرق التربية، أو باختلاط الجنسين أو الاتجاهات الدينية.

+ القوة:

بعض الاتجاهات تظل واضحة المعالم رغم ما يصادف الإنسان من مواقف شدة تجعله يتعرض للتخلي عنها أو استبدالها. أما الاتجاهات الضعيفة فهي عرضة للتغيير والتبديل كلما طرأ موقف يهز هذه الاتجاهات ويحاول اقتلاعها.

ويكون الاتجاه قويا كلما كانت معالمه واضحة بالنسبة للشخص وكلما كان متصلا بالمعتقدات القومية والدينية. (جابر، ولوكيا، 2006، ص.94).

7- وظائف الاتجاهات النفسية الاجتماعية:

قد يتبادر إلى الذهن سؤال مؤداه: لماذا يتبنى الفرد اتجاهات نحو موضوعات مختلفة؟

إجابة ذلك تشير إلى عدد من الوظائف يؤديها الاتجاه لمتبنيه. **(راضي، 1998، ص.104)**

يقول (كاتز Katz 1960) في هذا الصدد أن الدراسة الوظيفية للاتجاه محاولة لفهم الأسباب التي تدعو الناس إلى تكوين الاتجاهات، وهذا بالرغم من ارتباطها بالحوادث والظروف الخارجية والداخلية. **(إبراهيم، د.ت، ص.154)**

فالاتجاهات النفسية الاجتماعية تؤدي عددا من الوظائف على المستوى الشخصي والاجتماعي يمكن ذكرها كما يلي:

*** وظيفة التكيف Adaptation Function:**

تعتبر الاتجاهات إحدى الوسائل والطرق التي تساعد الفرد في التكيف مع المحيط البيئي الذي يعيش فيه. فالفرد الذي يعمل مع الجماعة سيكيف نفسه مع اتجاهات تلك الجماعة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه وأهداف المنظمة والفرد الذي يبحث عن القبول الاجتماعي في مجتمع ما لا بد له من أن يكيف نفسه مع اتجاهات ذلك المجتمع من أجل تحقيق التجانس والتوافق بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه. (جابر، ولوكيا، 2006، ص.96)

*** وظيفة الدفاع عن الذات Ego- Defensive Function:**

يتعرض الفرد للعديد من الضغوط وصور الصراع أثناء ممارسته لحياته اليومية وفي علاقاته الاجتماعية مع غيره من الأفراد، الأمر الذي يصيبه دائما بحالات من القلق والتوتر، وتساعد الاتجاهات في تخفيض حدة التوتر بمحاولة الفرد الدفاع عن ذاته،

حيث أن الإنسان عندما يحتفظ باتجاه معين فإنه في حقيقة الأمر إنما يحاول الدفاع عن ذاته. (الغانم، 2003، ص.15)

ومن هنا نلاحظ أن الاتجاهات ذات وظيفة دفاعية تختلف عن الاتحاهات التكيفية، فالأولى (دفاعية داخلية) أي تبدأ من داخل الشخص ذاته والموقف الذي ترتبط به ليس إلا وسيلة للتعبير عنها.

أما الاتجاهات ذات الوظيفة التكيفية فهي خارجية أي تتكون وفقا لطبيعة موضوع الاتجاه وتكون ملائمة لطبيعة العالم الاجتماعية التي تحيط بالفرد. (منسي وآخرون، 2001، ص 234)

*** وظيفة تنظيم المعرفة The Organization of Knowledge:**

يحتاج الفرد إلى معايير وإطارات معرفية مرجعية يفهم بواسطتها العالم الذي يحيط به، لذا فهو دائم السعي للوصول إلى معنى لهذا العالم والبحث عن المزيد من الوضوح، فكثيرا من الاتجاهات التي تكتسب من خلال الاحتكاك بالعالم الخارجي تبنى على أساس من الفهم والتفسير للظواهر التي تحيط بنا. فمن الوظائف الأساسية للاتجاهات هي مساعدة الفرد على فهمه للأمور وترتيب المعلومات بطريقة منظمة عن الموضوعات المختلفة.

ويشير جيلفورد إلى رأي كل من هايمان سنة 1947 أن "امداد الفرد بمعلومات ومفاهيم اضافية جديدة لا يعدل في الاتجاهات القديمة إلا إذا كانت هذه المعلومات تؤثر في الاتجاه الحالي (الصفطي، ومكاري، وناجي، د.ت، ص.247).

*** وظيفة المنفعة The Utilitarian Function:**

تعمل الاتجاهات على اشباع الكثير من الحاجات النفسية والاجتماعية للفرد، ومن هذه الحاجات الحاجة إلى التقدير الاجتماعي والقبول الاجتماعي، والحاجة إلى الانتماء إلى جماعة معينة، والحاجة إلى المشاركة الاجتماعية الوجدانية، وهنا يتقبل الفرد قيم الجماعة ومعاييرها حتى يمكنه اشباع رغبته في الانتماء. (الغانم، 2003، ص.16).

حتى المجرمين يميلون إلى الانتماء إلى جماعات إجرامية، ويلزم أن يقبل اتجاهات الجماعة التي يريد الانتماء إليها، بل إنه يكتسب نفس الألفاظ والشعارات التي تستخدمها الجماعة. فالحاجة إلى الانتماء من الحاجات الأساسية في الإنسان، كما أن الاتجاهات

توجه وترشد سلوك الفرد في المنظمة لإشباع احتياجاته ورغباته. فالموظف الذي يحمل اتجاهات ايجابية نحو الوظيفة التي يشغلها يسلك سلوكا وظيفيا مفيدا يساعده على تحقيق أهدافه الشخصية (الترقي، الحصول على أجر أعلى، الإنجاز... بجانب أهداف المنظمة. (جابر، **ولوكيا، 2006، ص. ص97 -98**).

*** وظيفة التعبير عن القيمة The Value – Expressive Function:**

يحمل الشخص مجموعة من الاتجاهات تتفق مع القيم والمثل التي يؤمن بها الفرد، ومن هنا نجد الشخص يستمد شعوراً بالارتياح حين يعبر عن اتجاهات تتناسب مع فكره عن نفسه وعن القيم الهامة السائدة من حوله **(الصفطي، ومكاري، وناجي، ص.247)**.

فمن المعروف أن الأفراد يحتفظون باتجاهاتهم التي تتوافق وتنسجم مع قيمهم وعاداتهم المنبثقة من البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، فالأفراد يترجمون ثقافتهم وقيمهم من خلال اتجاهاتهم، فمن الصعوبة بمكان وجود شخص يتمسك باتجاهات تتنافى أو تتعارض مع قيمه وعاداته فاتجاهاتنا تجاه مواقف معينة تعبر عن قيمنا ومعتقداتنا تجاه تلك المواقف. (جابر، ولوكيا، 2006).

*** وظيفة التنبؤ بالسلوك Forecasting Behavior Function:**

إن الأهمية التي تكتسبها الاتجاهات في علم النفس الاجتماعية هي أنها تسمح بالتنبؤ باستجابة الفرد نحو المواقف والموضوعات التي يتعامل معها بما يمكنه من اتخاذ موقف منها. كذلك يمكن القول الاتجاهات تتحكم كثيرا في تحديد تصرفات الأفراد وذلك عن طريق تحديدها لأحكامهم وإدراكاتهم بصدد الآخرين. (بوخريسة،2006، ص.31).

حيث إن الهدف من وراء دراسة الاتجاهات هو تحديد طبيعة ونوعية الاتجاهات المكنونة لدى الأفراد العاملين مثلا في مؤسسة ما، هل هي اتجاهات ايجابية أم سلبية نحو قضية معينة تريد الإدارة العليا اتخاذ قرار بشأنها؟ وعلى ضوء ذلك يقوم باتخاذ الاجراءات

اللازمة حتى تضمن قبول الأفراد لذلك القرار وتتجنب المعارضة (جابر، لوكيا، 2006، ص.96)

ويمكن إجمال أهم وظائف الاتجاهات النفسية الاجتماعية فيما يلي:

• الاتجاه يحدد طريق السلوك ويفسره.

• الاتجاه ينظم العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد.

• الاتجاهات تنعكس في سلوك الفرد وفي أقواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين الجماعات المختلفة في الثقافة التي يعيش فيها.

• الاتجاهات تيسر للفرد القدرة على السلوك واتخاذ القرارات في المواقف النفسية المتعددة في شيء من الاتساق والتوحيد دون تردد أو تفكير في كل موقف وفي كل مرة تفكيرا مستقلا.

• الاتجاهات تتبلور وتوضح صورة العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي.

• الاتجاه يوجه استجابات الفرد للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة.

• الاتجاه يحمل الفرد على أن يحسن ويدرك ويفكر بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.

• الاتجاهات المعلنة تعبر عن مسايرة الفرد لما يسود مجتمعه من معايير وقيم ومعتقدات. (المعايطة، 2000، ص.172).

• يؤدي بالفرد إلى أن يدرك ويفكر بطريقة محددة إزاء الموضوعات.

• تحدد الإطار المرجعي للفرد والجماعات المرجعية التي يهتدي بها الأفراد (حسني الجبالي 2003, ص241)

8- تكوين الاتجاهات:

يعتبر "عبد اللطيف خليفة " أن تكوين الاتجاهات يأتي انطلاقا من كيفية تكوين كل مكون من مكونات الاتجاه المعرفي والسلوكي والوجداني، وفيما يلي النماذج التي يقوم عليها كل نوع من المعلومات:

8-1- بناء أو تكوين البعد المعرفي:

يقوم تقويم الفرد للموضوعات أو الأشخاص على ما يعرف عنهم، وتتكون هذه المعلومات حسب النماذج التالية:

8-1-1- نموذج المتوسط (Averging model) :

يرى "أندرسون" أن تكوين الجانب المعرفي للاتجاه يعتمد على متوسط تقديرات الفرد للآخرين، حيث أن هذا المتوسط ناتج عن تقدير مجموع الصفات الإيجابية منقوص منها مجموع الصفات السلبية على عدد الصفات الكلية، لتعطي النتيجة الأخيرة نوع الاتجاه الذي يكونه هذا الفرد نحو الآخر نسبة إلى قيمة الرقم المحصل عليه (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، دت, ص49)

8-1-2- نموذج الإضافة Aditional model):

يركز هذا النموذج على أن الأفراد يربطون بين المعلومات المنفصلة لديهم عن طريق الإضافة ليكونوا الجانب المعرفي للاتجاه أو المعتقد، فمثلا إذا أحب شخص (أ) الشخص (ب) بدرجة (6) ثم تكوّنت له صفة إيجابية أخرى نحوه, عندها تصبح درجة الإيجابية هي (7) (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة, د ت, ص50)

8-1-3- نموذج الفعل المبرر عقليا (Reasoned model):

يرى "فيشباين وأجزين " أن الأشخاص لديهم المنطق العقلاني والاستخدام المنظم للمعلومات المتوفرة لديهم أي أن اتجاه الشخص نحو موضوع ما يتحدد بواسطة المزج

المركب لمعتقداته البارزة عن موضوع الاتجاه, وأن الحسابات العقلية تعمل بشكل آلي أكثر من عملية شعورية, ويقدر الاتجاه نحو شخص ما أوقضية ما بحساب مجموع المعتقدات البارزة عن الهدف ثم تقدير وزنها من خلال الهدف والتقويمات المقدمة لكل معتقد, ثم يجمع الناتج الكلي ليعطي الجانب المعرفي للاتجاه , كما أن مصدر هذه المعتقدات التي يكون منها الحكم المعرفي للاتجاه هو الخبرات الشخصية المباشرة ومحيط الفرد من آباء وأقارب وأقران, مؤسسات أكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة, د ت, ص50)

أما "محمد مصطفى زيدان " فيرى أن المكوّن المعرفي يتشكل في المرحلة الأولى، وهي مرحلية إدراكية يتصل فيها الفرد ببعض عناصر البيئة الاجتماعية ويأخذ معلوماته وخبراته حولها وهي بداية تكوين الاتجاه (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت, ص149).

2-8- بناء أو تكوين البعد الوجداني:

تقوم الاتجاهات على الجانب الوجداني، وأهم العمليات السيكولوجية التي تشكل هذا العنصر تتمثل في :

1-2-8- مجرد التعرض (Mere Eposure):

ويقصد به أن تكرار تعرض الفرد لمنبه ما من شأنه أن يكون لديه اتجاها نحو هذا المنبه، وهناك نموذجين لتفسير الاتجاهات الناتجة عن التعرض المتكرر للموضوع المنبه. (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت, ص52)

1-1-2-8- نموذج بيرنبوم – ميلرز :(Birnbaum-Mellers model)

ويشير إلى الآثار الاتجاهية لمجرد تكرار التعرض للمنبه تتمثل في التعرف الذاتي والذي ينشأ عنه كل من الحب والألفة بالمنبه.

2-1-2-8 - نموذج مورلاند - زاجونك:(Morland-Zajone model)

وهو لا يقتصر على التعرف الذاتي في تفسير الآثار الاتجاهية المترتبة عن تكرار التعرض للمنبه، ولكنه يضع في الاعتبار كل من التعرف الذاتي والوجداني الذاتي (Subjective Affect, واللذان ينشأ عنهما كل من الحب والألفة والثقة والدقة.

2-2-8- التشريط الكلاسيكي:

يحدث التشريط حين يستثير المنبه استجابة لم يكون يستثيرها من قبل، وذلك من خلال المزاوجة مع منبه آخر يعطي استجابة طبيعية, فقد تولد متاعب السفر إلى مدينة ما, مشاعر غير محببة نحو هذه المدينة نتيجة هذا التعب, وهذا يعني أن المشاعر السلبية أو الإيجابية نحو موضوع ما يمكن أن تتكون بالتشريط مستقلة تماما عن ما نعتقده حول هذا الموضوع وعليه فإن للتشريط الكلاسيكي دور في تكوين الاتجاهات دون تدخل المعتقدات (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة, د ت, ص55)

اما سعد عبد الرحمن ومصطفى زيدان " فإن هذا البعد يتكون في المرحلة الثانية، ويتم فيها تقييم الفرد لعلاقاته بكل عنصر من عناصر البيئة، وتستند إلى خليط من المنطق الموضوعي والإحساسات الذاتية .

3-8- بناء البعد السلوكي:

تنمو الاتجاهات وتقوم على المعلومات السلوكية التي تتشكل حسب كل من نظرية إدراك الذات والتشريط الفعال ونظرية التعلم الاجتماعي.

.1-3-8- نظرية إدراك الذات (Self-Percption Theory):

أوضح " بيم (D.j.Bem) أن عملية إدراك الذات تتلخص في مراجعة السلوكيات الماضية التي تخلق اتجاهات, حيث يرجع الأفراد غالبا إلى سلوكهم من قبل نحو موضوع ما, ثم يستدلون على اتجاهاتهم من هذه السلوكيات, فإذا كانت سلبية كان الاتجاه سلبي

نحو الموضوع، وإذا كانت إيجابية كان الاتجاه إيجابي. (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت, ص56).

2-3-8- التشريط الفعال (Operant conditioning):

يؤدي التشريط الفعال إلى تكوين اتجاهات نحو موضوع ما، فالشخص يكافأ أو يعاقب لاعتناقه اتجاها معينا، مثلما يشجع أو يعاقب على تكرارا سلوك ما . فتوقع الشخص للمكافأة في حال إصدار سلوك يعكس اتجاها تؤيده الجماعة، يؤدي إلى تكرار إصداره للسلوك وخاصة إذا لقي قبول الجماعة، وبهذا يتعلم الشخص جيدا كيف يستجيب الاستجابة التي تحقق المكافأة وتبعده عن العقاب (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة، د ت, ص56).

3-3-8- التعلم الاجتماعي (Social learning):

يكتسب الفرد الاتجاهات من خلال محاكاته لأنماط سلوك المحيطين به، وتتم عملية التعلم الاجتماعي من خلال الاقتداء بالآباء، وجماعات الأقران، ووسائل الإعلام وغيرها من النماذج التي لها دور في عملية التعلم الاجتماعي (عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة, د ت, ص58).

كما يتكون البعد السلوكي حسب مصطفى زيدان وسعد عبد الرحمن " في المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحكم أو حكم الفرد على علاقته بعناصر محيطه وبذلك يتكون الاتجاه عندما يكتسب الحكم أو الميل للعنصر صفة الاستقرار النسبي أو الثبوت بالإضافة إلى ما سبق كما يشترط توفر عدة عوامل حتى يتكون الاتجاه النفسي وتتمثل فيما يلي:

أ – تكامل الخبرة:

«إذا كان الاتجاه تنظيما مكتسبا ينظم استجابات الفرد نحو مثيرات البيئة». (حسني الجبالي, 2003, ص242).

فمن الضروري أن تتكامل خبرة الفرد بعنصر من عناصر البيئة مع خبرات أخرى حتى تتحول هذه الخبرات إلى كل متكامل يمكنه أن يكون اتجاه نحو هذا العنصر. (محي الدين مختار 1989, ص 209).

فاتجاه الفرد نحو المرأة لا يتكون إلا إذا تكاملت لديه الخبرة من تعامله مع النساء وقراءاته عنهن وعلاقته بقريباته وهكذا.

ب – تكرار الخبرة:

لابد من تكرار خبر الفرد بعنصر من عناصر البيئة حتى يتكون اتجاهه بالنسبة لذلك الموضوع أو العصر. (محي الدين مختار, 1989, ص 209)

فمثلا عندما يجد الفرد صعوبة في فهم كتاب ما للمؤلف وتتكرر الخبرة مع أخرى للمؤلف نفسه، فإن الفرد يكون اتجاه ضد هذا المؤلف (سعد عبد الرحمن, 1984 ص333).

ج– حدة الخبرة:

الانفعال الحاد يعمق الخبرة ويجعلها أكثر ارتباطا بنزوعه وسلوكه في المواقف الاجتماعية المرتبطة بمحتوى هذه الخبرة. والاتجاه النفسي يتكون في مواقف المعاناة عندما يحتك الفرد بعناصر بيئته احتكاكا انفعاليا فهو يتكون في المواقف التي يصحبها انفعال حاد. (سعد عبد الرحمن, 1984 ص333).

د – تمايز الخبرة:

يجب أن تكون خبرة الفرد محددة الأبعاد وواضحة ومميزة عن غيرها في تصور الفرد وإدراكه حتى ترتبط بالوحدات المشابهة فيما سبق أو فيما سيأتي من خبرات في مع عناصر البيئة. (محي الدين مختار, 1989 ص 209).

هـ – انتقال الخبرة:

«إن نقل الخبرة عن طريق التصور أو التخيل أو التقليد يعتبر من العوامل الهامة في تكوين الاتجاه» (سعد عبد الرحمن, 1984 ص 334).

فالطفل يكتسب اتجاهاته من أعضاء الأسرة بالتقليد أو نقل تصورات الوالدين أو خبراتهما، حيث يذكر "جينجز ونيمي " Jenning and Numi) أن دراسة أجريت لعينة قومية من طلبة السنوات النهائية بالمدارس الثانوية وجد أن 76% من الطلبة يفضلون نفس الحزب السياسي الذي يفضله والديهم. (حسني الجبالي, 2003, ص244)

كما يضيف "حسني الجبالي " عوامل أخرى يرى أن لها دورها في تكوين الاتجاه بالإضافة إلى الشروط السابقة وهي:

و – المطاوعة والإدمان:

وتحدث المطاوعة عندما يقبل الفرد التأثيرات المختلفة من الأفراد الآخرين أو الجماعة لأنه يتوقع أن يحصل على رد فعل محبب من الآخرين، فقد يؤيد الإنسان رأيا لا يؤمن به لكنه بفعل ذلك للحصول على الإثابة.

ز – الثقافة:

إن وجود إطار ثقافي عام في أي مجتمع من المجتمعات لا يعني أن أفراده شخصياتهم متطابقة، ولكن لكل ثقافة شخصية أساسية مرجعية تعكس صورة القيم السائدة أو الصيغة النفسية للحياة الاجتماعية والثقافية، كما أن للمنظمات الاجتماعية الفرعية تأثير داخل المجتمع والتي تكون الاتجاهات بالصورة الملائمة للقيم.

ح – الشخصية:

لنمط الشخصية أثر كبير في تبني الفرد لاتجاهاته نحو الناس والأشياء والموضوعات، فالعوامل الشخصية تعمل كعامل انتقائي وتجعل الفرد يتبنى اتجاهات معينة، ويرفض اتجاهات أخرى منذ البداية. (حسني الجبالي, 2003, ص245).

وبهذا فإن تكوين الاتجاهات يكون من خلال الكيفيات أو الطرق التي يتكون بها كل بعد من الأبعاد الثلاثة للاتجاه وفق شروط وعوامل محددة تلعب فيها الخبرة دورا هاما. كما أن مكونات الاتجاه تتشكل عبر مراحل في كل مرحلة يتكون مكون منها.

4- خصائص الاتجاهات:

يمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة لمصطلح الاتجاه والفرق بينه وبين مفاهيم أخرى عدة خصائص للاتجاهات، وأهم خاصية لاتجاه تتمثل في تقويم المعتقدات والمشاعر وسلوكيات الفرد المرتبطة بموضوع الاتجاه إذ أن اتجاه الشخص يكون مع أو ضد شيء ما في كل جانب من هذه الجوانب، وعموما تتميز الاتجاهات بالخصائص التالية:

أ- الاتجاه تكوين فرضي نستدل عليه من خلال تأثيره في سلوك الإنسان الظاهر، أو من استجاباته اللفظية أو غير اللفظية كما يرى حامد عبد السلام زهران أنها متغير كامن يقع بين المثير والاستجابة. (حامد عبد السلام زهران, 1984 ص136)

ب- الاتجاه مكتسب نتيجة لما يتعرض له الفرد من خبرات جديدة، وبالتالي فهي متعلمة عن طريق عمليات التعلم الاجتماعي الحادثة في البيئة الاجتماعية وليست وراثية.

ج- تتضمن الاتجاهات العلاقة بين الفرد وموضوع من موضوعات البيئة، حيث يرى "عبد الطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاتة " أنها استيعاب لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد (حسني الجبالي, 2003, ص237)

د- تتعدد الاتجاهات وتختلف حسب الموضوع أو المثير الذي ترتبط به وتوجه استجابات الفرد تبعا لطبيعة هذا المثير.

هـ- يتصف الاتجاه نحو الموضوعات والقضايا بالثبات النسبي، فهو يستقر ويستمر بعد أن يتكون، إلا أنه قابل للتغيير والتعديل نتيجة الخبرات التي يكونها الفرد في موقف معين.

و - تسمح درجة الثبات التي يتميز بها من استخدامها في التنبؤ بالسلوك في المستقبل. (حسني الجبالي 2003, ص 240).

2-2- العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات

من أبرز العوامل التي تؤثر في تكوين الاتجاهات ما يلي:

- **العوامل الحضارية cirrilization al factors:**

يؤكد الباحثون في العلوم الاجتماعية أهمية المؤشرات الحضارية في تحديد اتجاهات الفرد ولعل هذا يفسر كثرة الدراسات التي استهدفت البحث عن الصلة بين اتجاهات الناس، والأنظمة الدينية، والأخلاقية والسياسية. (بوعمود، 2015-2016، ص13)

- **الأسرة familly:**

لعل أقوى العوامل المباشرة التي تعمل على تكوين اتجاهات الفرد هي الأسرة، فالطفل يتأثر في بداية حياته بالاتجاهات نحو موضوعات معينة أو

أشخاص معينين أو أعمال معينة مما يؤدي إلى اكتسابه لهذه الاتجاهات أو بعضها عن طريق التقليد أو التعلم. (بوعمود، 2015-2016، ص13).

- **المجتمع society:**

المجتمع بعاداته وتقاليده وقيمة السائدة والعوامل المؤثرة فيه تلعب دورا بارزا في تكوين الاتجاهات. (بوعمود-2016، ص 13).

- **الفرد نفسه individaul:**

فالتنشئة الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين شخصية الفرد، وتميزه عن غيره من الأشخاص من خلال ما يكتسبه منها من ميول واتجاهات. (بوعمود، 2015-2016، ص13).

- **الوارثة hertability :**

للوارثة أثر طفيف في عملية تكوين الاتجاهات وذلك من خلال الفروق الفردية الموروثة كبعض السمات الجسدية والذكاء. (بوعمود، 2015-2016، ص14).

- **الخبرة الانفعالية الناتجة عن موقف معين:**

تلعب الخبرة دورا هاما في تكوين الاتجاه سالبا أو إيجابا وعلى سبيل المثال فإن العمل الذي يتبع بتعزيز يؤدي إلى تكوين اتجاه إيجابي لدى الفرد في حين يؤدي العمل الذي يتبع بعقاب إلى تكوين اتجاه سلبي لديه. (بوعمود، 2015-2016، ص13)

- **السلطات العليا:**

فهي تفرض على الفرد الالتزام بأمور معينة كاحترام القوانين وتنفيذها مما يؤدي إلى تكوين اتجاهات لديها نحو هذه الموضوعات نظرا لما يترتب على عدم الالتزام بها أو الخروج عليها من عقاب وتتكون الاتجاهات في هذه الحالة نتيجة عاملين أساسين هما الاحترام والخوف. (بوعمود، 2015-2016، ص 14).

- **رضا وحب الآخرين:**

إن الشخص الذي يمارس لعبة مثلا ويتقيد بقواعدها على نحو يجعله يحظى بالرضا من قبل تتكون لديه اتجاهات تتمثل في الحرص على التقيد بآداب اللعب (بوعمود، 2015، 2016، ص 14).

- **العوامل الجسمية:**

تلعب الصحة والحيوية للفرد دورا مهما في تكيفه مع بيئته، وعندما تمثل صحته يكون من المتحسر تكوين اتجاهات إيجابية لديه. (بوموس، 2015-2016، ص45)

- **المعلم:**

لقد دلت دراسة " براون" أن شخصية المعلم وسماته من أهم عوامل تكوين الاتجاهات لدى الطلاب، فعندما لا يكون لدى المعلم شخصية محبوبة بين الطلاب فلن يكون له أثر طيب في اتجاهات الطلاب. (بوموس، 2015-2016، ص45)

- **النضج:**

بالرغم من ان الاتجاه متوقف على خبرة الفرد السابقة فإن أثر المثيرات البيئية يتوقف على النضج الجسمي والعقلي ولا ينطبق هذا على الجهاز العصبي فحسب، بل ويتعداه إلى نمو الجسم كله. (بوموس، 2015-2016، ص45).

- **المحتوى المدرسي:**

لقد أكدت دراسة " ثور "نديك" أن المنهج المدرس أثرا فعالا في تكوين الاتجاهات الطلاب ولا بد من العناية باختيار محتوى المنهج. (بوموس، 2015-2016، ص46)

- **وسائل الإعلام:**

تزود وسائل الإعلام (تلفاز، صحف، مجلات...الخ) بالكثير من المعلومات عن العالم وتحاول وسائل الإعلام أن تجعلنا نفعل أشياء معينة سواء شراء سلعة معينة أو اختيار معين... الخ (بوموس، 2015،2016، ص 46).

3-1- أنواع الاتجاه:

تتداخل الاتجاهات في طبيعتها مع بعضها البعض لدرجة يصعب تصنيفها إلى أنواع منفصلة عن بعضها تماما. ولكن من خلال ما توصل إليه ألبورت (1935) يمكن التمييز بين خمسة أنواع أساسية وسوف نعرض هذه الأنواع وفق الآتي:

- الاتجاهات العامة والاتجاهات الخاصة (النوعية):

الاتجاه العام يتناول الظاهرة التي تعتبر موضوع الاتجاه من جميع جوانبها، حيث يشملها كليا دون التعرض لجزئياتها ولا البحث في تفصيلاتها، وبصرف النظر عن أي خصائص أخرى تميزها عن غيرها مثل الاتجاه نحو الاستعمار بكافة أشكاله وصوره والاتجاه نحو التفرقة العنصرية بكل مستوياتها وفي كل المجتمعات. أما الاتجاه النوعي (الخاص فيتناول جزئية واحدة فقط من جزئيات الظاهرة التي تعتبر موضوع الاتجاه، بحيث يركز عليها وحدها فقط دون التعرض للظاهرة ككل، وبصرف النظر عن علاقتها بغيرها من الجزئيات الأخرى التي تتضمنها هذه الظاهرة، مثل الاتجاه نحو الاستعمار العسكري فقط، أو الاتجاه نحو التفرقة

العنصرية بين البيض والسود. فالاتجاهات العامة أكثر ثبوتا واستقرارا من الاتجاهات الخاصة، كما أن الاتجاهات الخاصة تسلك مسلكا يخضع في جوهره لإطار الاتجاهات العامة ولهذا تعتمد الاتجاهات الخاصة على الاتجاهات العامة وتشتق دوافعها منها (الزعبي، 2013، ص 194).

- الاتجاهات الجماعية والاتجاهات الفردية:

تعتبر الاتجاهات جماعية حينما تكون مشتركة بين عدد كبير من الناس فيما يتعلق بموضوع من الموضوعات فقد يتكون اتجاه مشتركة لدى عدد كبير من الناس نحو رئيس للدولة، أو زعيم من الزعماء أو نحو إنتاج معين أو بضاعة معينة. أما الاتجاهات الفردية فهي ذاتية تتعلق بذات الفرد دون سواه فيما يتعلق بظاهرة معينة، فالإنسان يكون اتجاهه الفردي من خلال إطاره المرجعي المتضمن أسلوب حياته الخاص والمميز له عن غيره من الناس ومثال ذلك عندما يكون الشخص اتجاهه نحو زميل له في العمل، أو اتجاها نحو نوع معين من الألبسة، أو نحو تخصص دراسي معين... إلخ (الزعبي، 2013، ص 195)

- الاتجاهات العلنية والاتجاهات السرية:

تعتبر الاتجاهات علنية حينما لا يجد الفرد حرجا من إعلانها والتحدث عنها أمام الناس. فهي ترتبط بما يؤمن به ويتبناه من نظام للقيم السائدة في المجتمع ويكون مقبولا من عامة الناس، بحيث لا يتعرض الفرد من خلال إعلانه إلى أية ضغوطات تسبب له الإحراج والضرر مثل إعلان المدرس اللقاء الأول لأنه يتبنى النظام ويكره الفوضى ولهذا لا بد من الحفاظ على المواعيد من بدقة. أما الاتجاهات السرية فهي التي يشعر الفرد بالحرج والضيق من إعلانها ويحاول أن يخفيها عن الناس ويحتفظ بها لنفسه، بل لأنه قد ينكرها حين يسأل عنها وذلك لأنها مرفوضة من قبل غالبية الناس وتسبب له الخجل، فالإنسان مثلا لا يستطيع أن يعلن عن

اتجاهه الإلحادي في مجتمع يتمسك بالشريعة الإسلامية، كما أنه لا يستطيع أن يعلن عن اتجاهه العدائي نحو السلطة في مجتمعه خوفا على حياته ... الخ (الزعبي،2013، ص 196).

- الاتجاهات القوية والاتجاهات الضعيفة:

الاتجاهات القوية هي الاتجاهات التي يتمسك بها الفرد ولا يقبل تفسيرها، في حين أن الاتجاهات الضعيفة فهي الاتجاهات التي تتغير تحت وطأة المشاكل والصعوبات (طارق، 2005، ص 210).

- الاتجاهات الإيجابية والاتجاهات السلبية:

الاتجاهات الإيجابية هي الاتجاهات التي تعتمد على تأييد الفرد وتشجيعه أما الاتجاهات السلبية فهي الاتجاهات التي تعتمد على معارضة الفرد (طارق، 2005، ص 211).

9- تغيير الاتجاهات:

يقصد بتغيير الاتجاه تكوين اتجاه جديد بشكل مقصود ومعتمد لإحلاله محل اتجاه قديم، ويكون عن طريق استيعاب المتلقي للرسالة المعروضة بشكل ينعكس على إدراكه وانفعالاته وأفعاله، معبرا عن التزامه بما توصي به الرسالة. (حسني الجبالي,2003, ص293).

ومن الثغرات المثيرة في الاتجاهات النفسية تحول الفرد من دين إلى دين وكذلك التحولات السياسية من مذهب سياسي إلى مذهب آخر. وبما أن تغير الاتجاهات هو حصيلة للتفاعل الدينامي بين الشخصية والظروف الموقفية, فقد ظهرت عدة نظريات تبين طبيعة هذا التفاعل وكيفية التحكم في تغيير الاتجاهات,

ونجد أن " أنسكو" (Insko 1967) قام بعرض ما يزيد عن (16) نظرية بالإضافة إلى طرق التغيير.

1-9- نظريات تغيير الاتجاهات:

1-1-9- نظريات الاتساق المعرفي: وتشتمل على:

1-1-1-9- نظرية التوازن المعرفي (هيدر):

يعني هيدر بحالة التوازن الحالة التي تتلاءم فيها الأشياء مع بعضها البعض أو الانسجام بينها، فهو ليس وصفا لحالة العلاقات الفعلية بين العناصر بقدر ما هو تصوير إدراك شخص أو خبرته مع أو تجاه العلاقات بين العناصر. وعند إدراك الفرد لنقص التوازن فإنه يشعر بالضيق والتوتر، وبالتالي يميل إلى تغيير لعلاقة أو أكثر من علاقات الوحدة أو المشاعر كي تعود لاسترداد اتزانها. (ت.أ. أنسكو وج.سكويلر, 1993, ص11).

كما أن التوازن عملية تتضمن التجانس بين كل العناصر الداخلة في الموقف، بحيث لا يكون هناك ضغط نحو التغيير، ويسعى الفرد دائما في حركة نحو التوازن (سعد جلال, 1984 ص 179).

وإذا حدث اللاتوازن فإنه يكون سببا في تغيير الاتجاه بهدف العودة إلى حالة التوازن وعند هذه العودة فإن الاتجاهات تبدأ في التغيير، أما بقاء العلاقات على نظام اللاتوازن يشير إلى بقاء الاتجاهات على حالها (محمود شمال حسن 2001, ص291).

2-1-1-9- نظرية التطابق المعرفي (أوزجود وتاتبوم):

تعتبر النظرية أن الاتجاه عبارة عن بعد من عدة أبعاد في المجال الكلي للمعاني عند الشخص، وعند تحليل الاتجاه فإن أهم العناصر هي المصدر،

(مصدر الاتجاه) , والمفهوم (موضوع الرسالة أو موضوع (الاتجاه والتأكيد وهو المعنى الذي يعطيه المصدر لموضوع الرسالة . وهو أيضا الرابطة الايجابية بين المصدر والمفهوم (سعد جلال, 1984 ص 177).

فالارتباط الإيجابي بين المصدر والمفهوم يدل على التطابق، والارتباط السلبي يشير إلى أن العلاقة بين المصدر والمفهوم تنطوي على النفور والكراهية، وهذا يعني حصول حالة عدم التطابق (محمود شمال، حسن, 2001 ص291).

وعليه فإن تغيير الاتجاهات يكون في حالة عدم التطابق، فقد ذكر "أوسجود " (Osgood) و" (Tanbaum) أن الناس سوف يغيرون اتجاهاتهم عندما لا تتضح أوجه التناسق. (وليم لامبرت ولاس لامبرت 144, 1993).

3-1-1-9- نظرية الاتساق المعرفي الوجداني:

هناك عدد من البحوث التي أجريت لإثبات أن واحدة من السلسلتين التاليتين تؤديان إلى تغيير الاتجاه:

أ- التغيير المعرفي الذي يتبعه تغيير وجداني، ذلك أن فهمنا للعالم الذي يحيط بنا يعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات والمعارف التي نمتلكها، وففي البيئة الاجتماعية تنتج أغلب التغيرات الوجدانية عن التغير المعرفي، فالدعاية الإغرائية مثلا التي تحاول خلق اتجاه سلبي نحو بعض السياسيين تبدأ بإقناع الذين تتصل أن ذلك السياسي سوف ينادي بسياسة لا يفضلها الجمهور مما ينتج عنه اتجاه سلبي نحوه (ت.أ. أنسكو وج. سكويلر, 1993, ص22).

ب- ب- تغيير وجداني يتبعه تغيير معرفي، حيث أشارت النتائج التي توصل إليها "روزنبورج" أن الاتجاه أثناء التنويم المغناطيسي أدى إلى تغيرات وجدانية بالإضافة إلى تغييرات مصاحبة في الروابط السببية المدركة (تغيير معرفي) والقيم (ت.أ. أنسكو وج. سكويلر, 1993, ص22)

4-1-1-9- نظرية التنافر المعرفي:

تقوم هذه النظرية على فكرة المعرفة الطاردة أو أن مجموعة من المعلومات تطرد مجموعة أخرى لتحل محلها، فعندما يحدث تعديل في المكون المعرفي يحدث تعديل في المكون الانفعالي والسلوكي، وبالتالي الاتجاه، ومن الصفات التي يجب تتوفر معلومة الطاردة هي :

- أن تتوافق مع حاجات الأفراد وتطلعاتهم بدرجة عالية.

- أن تعتمد الحقائق العلمية لتوفر شرطا الإقناع، فتوفر معلومات موضوعية ومنطقية تحدث الإبهار المطلوب للتغيير

- أن تكون جديدة قريبة من القيم والمعايير التي يؤمن بها الأفراد. (فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمن 1999).

فالتنافر يحدث في حالة عدم وجود اتساق بين الجوانب المعرفية للفرد، ويقرر "فستنجر" أن العنصرين المعرفيين يكونان في علاقة متنافرة إذا كان معكوس أحدهما يؤدي إلى ظهور الآخر فقد يتضمن التنافر عدم تحقق توقعات الفرد المبنية على مسلمات الواقع أو المبنية على خبرات سابقة أو عدم اتساق منطقي بين عناصره. (ت. أ. أنسكو وج. سكويلر, 1993, ص146)

2-1-9- النظرية الوظيفية:

تركز النظريات الوظيفية على أن الأفراد يحملون اتجاهات تتناسب وحاجياته النفسية والاجتماعية، وعلى ذلك فإن الفرد الذي يحمل اتجاه مؤيد للديمقراطية فهو يحاول إشباع حاجاته إلى الحرية والأمان ونبذ التسلط وعليه فإن تغيير الاتجاه يكون مقترن بحاجة غير مشبعة لدى الفرد (محمود شمال حسن 2001, ص129) , وذلك بتعديل المكونات الثلاثة للاتجاه, بحيث يعدل المجال الإدراكي الذي يقع فيه موضوع الاتجاه, ومن ثم تتعدل مدركات الفرد وإدراكاته نحو هذا الموضوع من خلال إدخال مجموعة المعلومات والمعارف وإحداث درجة متناسبة من الانفعال . ولهذه النظرية ثلاث اتجاهات:

أ - الاتجاه الوظيفي عند كاتز:

يرى "كاتز "أن تغيير الاتجاهات تنطوي على أربع وظائف هي: التوافقية، الدفاع عن الذات، المعرفة, التعبير عن القيم التي تصبح بمثابة ماديات للفرد فبمجرد أن

يشبع الفرد حاجته من إحدى هذه الوظائف فإنه يصبح من السهل تغيير الاتجاه ، (محمود شمال حسن,2001, ص200).

ب- الاتجاه الوظيفي عند "سميث وبرونروايت":

يرى سميث" وجماعته " أن للاتجاه خمس وظائف هي: وظيفة القيم، الاتساق الإشباع، المجارات، والوظيفة المعرفية، حيث أن الاتجاه يتغير إذا عبرت عن قيم معينة, أو لتكون استجابات الفرد على درجة من الاتساق أو تشبع حاجة معينة, أو عندما يحاول الفرد أن يجعل العالم المحيط به منظما وذا معنى, أو في الحالات التي تظهر فيها المجارات .

ج - الاتجاه الوظيفي عند "كيلمان":

من وجهة نظر " كيلمان " تتغير الاتجاهات حسب ثلاث عمليات أساسية:

- **الإذعان:** ويكون بالتهديد والعقوبة أو المكافأة والضغط.
- **التوحد:** ويكون بتبني آراء شخص آخر معجب ومنبهر به.
- **الاستدخال:** عند تطابق الاتجاه الجديد مع النسق القديم

3-2-9- نظرية الحكم الاجتماعي (Social judgement (theory):

تركز هذه النظرية على أن الشخص يكون معايير مرجعية للأشياء عندما يتعرض لمجموعة المنبهات، ثم تصبح هذه المعايير بمثابة مرتكزات يعتمد عليها في عملية التقويم، وعندما لا يكون التغيير في الحكم بعيد عن المرتكز يسمى هذا تغايرا وعندما يحصل التغيير في الحكم باتجاه المرتكز يسمى تماثلا، وعليه فإن الاتجاه يستند إلى عمليتي التغاير والتماثل حسب موضوع الاتجاه. (محمود شمال، حسن, 2001, ص 201-203).

2-9- طرق تغيير الاتجاهات:

يمكن أن يقع الناس تحت تأثير الغير دون وعيهم، وقد يقومون بتصرفات تتناقض مع رغباته ومصلحتهم، ويدافعون عن أنفسهم بأنه لم يتم إقناعهم دون إرادتهم، ومن التقنيات التي يستعملها المهتمين بانصياع الناس لهم وتغيير اتجاهاتهم:

1-2-9- تقنية القدم في الباب (Foot in the door):

إن مندوبي البيع الذين يتجولون حول البيوت يضعون قدمهم في الجزء المفتوح من الباب لكي لا يصد الباب بوجوههم، ومن هنا جاءت تسمية " القدم في الباب ", وتستخدم هذه التقنية في السياسة بشكل كبير فقد يتقدم رئيس دولة إلى البرلمان للموافقة على القيام بعملية عسكرية بسيطة ومضمونة، فيمنحه البرلمان الإذن ثم يتبين أنها أكبر من ذلك بكثير، ولكن ليس أمامهم إلا أن يكملوا إلى النهاية، وقد تتحول إلى حرب كاملة، فالفكرة الأساسية هي . أن تسأل الآخرين أن

يؤيدوا طلبا بسيطا يعمل على تحطيم دفاعات الفرد ليصبح مستعدا للقيام بما هو أكبر (سعد جلال, 1984 ص182).

وهناك استعمال للأسلوب بالعكس ويسمى " الباب في الوجه " (the Door in face) ويعنى بها أن الذي تطلب منه طلبا صغير ويرفضه من المحتمل أن يقبل بطلب أصغر منه، لشعوره بالذنب لعدم تلبية الطلب الأكبر فمجرد الاستجابة لهذا الطلب يعد نوعا من تغيير الاتجاه. (سعد جلال, 1984, ص 183).

2-2-9- تقنية لعب الأدوار:

قام باحث أمريكي يدعى "ألن " (Allen) بتجربة حول أهمية لعب الأدوار في تغيير الاتجاهات، فكلف مجموعة من المدخنين أن يلعبوا دور غير المدخنين، ويحاولوا إقناع مجموعة أخرى من المدخنين بضرورة الإقلاع عن التدخين، وكانت نتيجة التجربة 46% من الذين مثلوا دور غير المدخنين اكتسبوا اتجاهات ضد التدخين وقللوا من عدد السجائر التي يتناولونها رغم أن التجربة استمرت ساعتين فقط. أما المستمعين فقد

ارتدوا إلى ما كانوا عليه قبل التجربة بعد مرور أسابيع. (حسني الجبالي , 2003, ص309).

3-2-9- تقنية استثارة الخوف:

إن استثارة الخوف لدى الفرد يمكن أن يفضي إلى تغيير اتجاهاته نحو موضوعات معينة، فإرسال رسالة تثير الخوف يتطلب أن يكون مصدرها يتمتع بالمصداقية ودرجة كبيرة من المعرفة كهيئة طبية، أو مكتب دراسات حتى تصدر استجابات تتناسب مع تحذيراتها كعدم تناول نوع معين من الطعام أو التوقف عن ممارسة عادات معينة (محمود شمال حسن 2001, ص 306).

4-2-9- المناقشة الجماعية:

تعد المناقشة بين أفراد مجموعة معينة، عاملا يساعد على تغيير الاتجاهات، ذلك أنها تعتمد على تغيير معتقدات الفرد واللجوء إلى أساليب الإقناع التي يستعملها هؤلاء الأفراد مع بعضهم وعادة ما تنطوي على حجج وأدلة وشواهد منطقية تشكك برأي الاخر والنجاح في إقناعه وتغيير اتجاهه، أما المناقشات التي تفتقر إلى الوقائع والاثباتات المنطقية لتأكيد رأي ما فمن الصعب فيها تغيير الاتجاهات. (محمود شمال حسن 2001, ص 310).

3-2- طرق قياس الاتجاه:

يعتبر قياس الاتجاهات من أكبر المسائل المهمة لدى العلماء والباحثين هذا ما أدى إلى تعدد وتنوع طرق قياس الاتجاهات باستخدام مقاييس مختلفة ومن أشهر هذه المقاييس نذكرمنها:

- **مقياس بوجاردوس: bogardus scale**:

ويسمى مقياس المسافة الاجتماعية وهو من أقدم الأساليب لقياس الاتجاهات وقد أعده طريق " بوجاردوس" في أواخر العشرينات وكان بوجاردوس مهتما بقياس درجة تقبل

الأمريكيين أو نبدهم للجنسيات أو القوميات الأخرى التي يزخر بها المجتمع الأمريكي، وقد اختار أن يقيس الاتجاه عن طريق تحديد المسافة الاجتماعية التي يود المفحوص أن يحتفظ بها بينه وبين الأفراد الذين يمثلون الجنسية أو القومية التي يسأل عنها المقياس،

ومن هذه القوميات الزنوج والأتراك، الإنجليز، والأيرلنديون ويجيب المفحوص على مقياس متدرج من سبع نقاط كما يلي:

- القرابة عن المصاهرة (نقطة واحدة).
- الزمالة في النادي (نقطتين).
- الجوار والإقامة في نفس الحي (ثلاث نقاط).
- قبولهم كزملاء في العمل (أربع نقاط)
- قبولهم كمجرد مواطنين (خمس نقاط).
- قبولهم كمجرد زوار (ستة نقاط)
- الرغبة في طردهم من البلاد (سبع نقاط).

وذلك على أساس أن العبارة الأولى تمثل أقصى درجة من درجات التقبل، كما أن العبارة السابعة تمثل أقصى درجة من درجات التباعد والنفور، وأن العبارات التي بين الطرفين تمثل درجات متوسطة بين التقبل الاجتماعي والتباعد الاجتماعي ومن الواضح انه كلما زادت درجة المفحوص على المقياس كلما كان ذلك دليلا على رغبته في إيجاد مسافة اجتماعية كبيرة بينه وبين الأشخاص موضوع الاتجاه والعكس صحيح، أي أنه كلما قلت الدرجة كلما كان ذلك دليلا على أن المفحوص يحاول إلغاء المسافة الاجتماعية بينه وبين الأشخاص موضوع الاتجاه (شحاته، 2014، ص 197).

- **مقياس ترستون thurston scole:**

وضع ترستون وزميل له يسمى تشيف عددا من العبارات بينها فواصل أو مسافات متساوية عرضها على مجموعة من المحكمين ليسترشد برأيهم على أي العبارات تمثل

أقصى درجات الإيجابية وأيها تمثل أقصى درجات السلبية ولقد استخدما طريقة المقارنة الزوجية لتحديد مواقع العبارات الأخرى بين هذين الطرفين، حيث كان الباحث يطلب من

المحكمين أن يقسموا العبارات المعطاة لهم إلى (11) قسما أو فئة بحيث توضع الموافقة الشديدة أو التقبل الشديد في الفئة الأولى.

وتوضع العبارة التي تدل على الرفض أو النفور الشديد في الفئة الأخيرة أي فئة (11). والعبارة لا تدل على تقبل أو نفور توضع في الفئة (6) وهي العبارة المحايدة والعبارات تأخذ درجة من للفئة التي تقع فيها عند كل محكم.

وهذا سوف يؤدي إلى أن يتضمن المقياس أقل تشتتا، ذلك أن المحكمين سوف يتفقون بدرجة لا بأس بها على مجموعة من العبارات، كذلك سيختلفون وهذه العبارات لتي يستخلفون عليها ستكون كبيرة التشتت وهذا سيؤدي إلى حذفها الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اختيار (22) عبارة المسافة بين كل واحدة منهم متساوية. (عوض، 2002، ص40).

ولقد وضع الباحث العبارات التي وقع الاختيار عليها في قائمة مبدئية طبقت على مجموعة من الافراد لكي يثبت من أن العبارات تقيس ما وضعت له، ولقد كان يفرغ درجات المجموعة من سؤال معين، فإذا اتفق اتجاه الشخص الذي اختار عبارة مع ما لهذه العبارة من قيمة في تعبيرها عن الاتجاه فهي جيدة أما إذا وجد عبارة تعكس عدم الموافقة على شيء، وقد اختارها عدد كبير ممن يوافقون أو يحبون هذا الشيء، فإن هذه العبارة ينبغي استبعادها من المقياس، فقد كانت العبارات الواضحة والتي تناسب الموضوع الذي وضعت لقياسه هي التي تختار (عوض، 2002،ص، 41).

- **مقياس جثمان Gutman scale:**

وهي طريقة مقياس تجمعي متدرج لجثمان حاول إنشاء مقياس تجمعي متدرج يحقق فيه شرطا هاما وهو هذا انه قد وافق على العبارات التي أدنى منها ولم ويوافق على كل العبارات التي تعلوها (على غرار مقياس قوة الإبصار) حيث إذا رأى الفرد صفا فإن

معنى هذا أنه يستطيع أن يرى كل الصفوف الأعلى منه ودرجة الشخص هي النقط التي تفصل بين كل العبارات السفلي التي وافق عليها والعليا التي لم يوافق عليها. وهكذا لا

يشترك فردان في درجة واحدة على هذا المقياس إلا إذا كانا قد اختارا نفس العبارات (ولي، 2004، ص149).

- **مقياس ليكرت: likert scale**:

تنسب هذه الطريقة في قياس الاتجاهات إلى ليكرت (1932) وقد استخدم ليكرت هذه الطريقة للتغلب على الصعوبات التي واجهت الباحثين في استخدام طريقة " ترستون"، ومن أهمها الصعوبات المرتبطة بأحكام المحكمين فالعبارات تختار على أساس استجابات الأشخاص الذين تجري عليهم الدراسة أثناء عملية بناء المقياس والمقياس يقوم على أساس تحديد أوزان المقياس بعد بناء المقياس وتحديد أنماط استجابات المفحوصين. وليس قبل استجاباتهم عليه كما هو الحال في طريقة ترستون. فمقياس "ليكرت" يشتمل على عدة عبارات تتصل بالاتجاه المراد قياسه، وتوضع أمام كل عبارة من عبارات المقياس درجات من الموافقة والمعارضة على النحو التالي:

يطلب المستجيب أن من يضع علامة على الإجابة التي تعبر عن رأيه أحسن تعبير وذلك بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس. تعتبر طريقة ليكرت من أهم طرق قياس الاتجاهات لسهولة استخدامها وشيوعها بين الباحثين الذي أدى إلى تطوير أساليب التحقيق من ثباتها وصدقها، وتوافر عدد كبير من المقاييس الموازية، والتي يمكن الاعتماد عليها في بناء مقاييس جديدة إلا أنه يصعب طريقة ليكرت أن الدرجة النهائية للمقياس في حد ذاتها لا تحمل معنى واضحا، وقد تعالج هذه المسألة بالحصول على معايير تحدد ذوي الأكثر قبولا أو تأييدا والأكثر رفضا، إذا ما افترضنا أن اتجاهات الأفراد موزعة توزيعا اعتداليا (عكاشة (د س)، 132، 136).

وتتلخص خطوات مقياس ليكرت حسب شفيق (2003، ص 130) فيما يلي:

– تجمع وحدات المقياس أو عباراته من المصادر المختلفة كالجرائد اليومية أو المجلات والأفلام والكتب والأبحاث، ومصادر المعلومات الفنية عن المشكلة.

– تخلط عشوائيا حتى لا يؤثر تجميعها على التزام المختبر بنوع واحد من الاستجابات لها جميعا وتوضع الوحدة في قالب صالح وتصنف تصنيفا متزنا بين ميادين المشكلة المختلفة.

– تستبعد العبارات ذات المعاني الغامضة أو التي لها أكثر من معنى أو رأي واحد.

– يجب أن تكون العبارات أو وحدات المقياس من ذلك النوع الذي يدل على آراء يختلف بشأنها الناس لا على حقائق أو بديهيات.

– يختلف عدد الوحدات في المقياس من بحث لآخر وتبعا لواضعي الاختبارات ولموضوع الدراسة ورغم أنه يكفي عبارة على الأقل إلا أنه من الأفضل أن يبدأ الباحث بأكبر عدد ممكن من الوحدات قبل أن يستبعد منها غير المناسب.

– يفضل كثيرا من الباحثين تقسيم المقياس إلى أبعاد ثلاثة (البعد المصرفي السلوكي العاطفي ويتكون كل منها من وحدات تهدف جميعها لقياس الرأي أو الاتجاه نحو هذا البعد.

– بعد اختيار وحدات المقياس وتقسيمه إلى أبعاد معرفية وسلوكية وشعورية يوضح أمام كل وحدة من هذه الوحدات خمس محددات أنواع الاستجابة وشدتها.

– تجمع الدرجات التي يحصل عليها الأفراد الذين يتفقون في استجابتهم بالنسبة لكل عبارة من العبارات الواردة في الاختبار ثم تحدد النسبة المئوية لهم.

4-2- النظريات المفسرة للاتجاه:

هناك عدة نظريات تفسر تكوين الاتجاهات وتتمثل أبرز النظريات التي تفسر الاتجاهات في أربعة أنواع هي: النظرية السلوكية:

تؤكد نظرية الاشتراط الكلاسيكي للعالم الروسي الشهير " إيفان بافلوف"، على دور كل من المثير الشرطي والمثير الطبيعي في إمكانية إحداث السلوكات الإيجابية بدلا من السلوكات السلبية، وذلك عن طريق تعزيز وتدعيم المواقف الإيجابية كلما ظهرت لدى الفرد. أما نظرية الاشتراط الإجرائي للعالم الأمريكي الشهير " سكنر"، فيقوم تعلم الاتجاهات على أساسها، اعتمادا على مبدأ التعزيز. إذ يرى أن سلوك الكائن الحي أو استجابته التي يتم تعزيزها، يزيد احتمال حدوثها، أكثر يتم تعزيزها (أبو جادو، 2006، ص 202).

- النظرية الاجتماعية:

فسر "ألبرت "باندور (1974) عملية تكوين الاتجاهات وفقا لعملية التعلم بالملاحظة فعندما نلاحظ شخصا بطريقة معينة ويلقى إجابة عن سلوكه، فمن المحتمل جدا أن نقوم بتكرار هذا السلوك، أما إذا اتبع سلوك ما بعقاب، فالاحتمال الأكبر ألا نقوم بتكراره أو تقليده. وتركز هذه النظرية على دور الأسرة وجماعة اللعب ووسائل الإعلام في تكوين الاتجاهات من خلال ما تقدمه من مواقف اجتماعية وما ترويه من قصص وحكايات ويعتبر تعليم الاتجاهات عن طريق القدوة والمحاكاة والتقليد من أهم الاستراتيجيات المستخدمة في تكوين وتغير وتعديل الاتجاهات (أبو جادو ،2006، ص203).

- نظرية التحليل النفسي:

تؤكد هذه النظرية أن لاتجاهات الفرد دورا حيويا في تكوين الأنا عند الفرد، وهذه الأنا تمر بمراحل مختلفة ومتغيرة من النمو منذ الطفولة إلى مرحلة البلوغ متأثرة في ذلك بمحصلة الاتجاهات التي يكونها الفرد نتيجة لخفض أو عدم خفض توتراته تبعا لمواقف

الكبار وللأسلوب المتبع في تربيته من قبل الوالدين أو الأشخاص القائمين على رعايته، وإن الاتجاه الفرد نحو الأشياء يحدده دور تلك الأشياء في خفض التوتر الناشئ عن الصراع الداخلي بين متطلبات الهو الغريزية وبين الأعراف والمعايير والقيم الاجتماعية،

فالشيء الذي يؤدي إلى خفض التوتر والشعور باللذة شأنه أن من تكوين اتجاه إيجابي نحو تلك الأشياء التي خفضت التوتر، أما الأشياء التي تؤدي إلى التوتر والألم فينتج عنها اتجاه سلبي نحو تلك الأشياء التي أعاقت أو منحت خفض التوتر، وترى مدرسة التحليل النفسي أن الاتجاه يتكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للعلاقات الأسرية فالعادات التي تبث نجاحها لدى الفرد في مراحل النمو الأول تصبح اتجاهات ثابتة فيما بعد إذ يكون الاتجاه نحو احترام السلطة أو نحو المعارضة، فمثلا الاتجاه نحو التمرد على السلطة قد ينتج من اتجاه الابن نحو التمرد على سلطة الأب، وقد يحدث هذا بطريقة شعورية أو لا شعورية (البرواري، 2013، ص 68).

- النظرية المعرفية:

يقوم هذا المنحنى على مساعدة الفرد على إعادة تنظيم معلوماته حول موضوع الاتجاه وإعادة تنظيم البنى المعرفية المرتبطة به، في ضوء المعلومات والبيانات المستجدة حول موضوع الاتجاه فنظرية الاتساق المعرفي "لروزينبرج وايسلون "تذهب إلى أن الاتجاه حالة وجدانية مع أو ضد موضوع أو فئة من الموضوعات ذات بنية نفسية منطقية وأستند أصحاب وجهة النظر المعرفية "بياجيه"، "برونر"، "أوزوبل "في تكوين الاتجاهات إلى الافتراض بأن الإنسان عقلاني ومنطقي في تعامله وتفاعله الأحداث والأشياء والمعلومات، وفي مواقفه وآرائه وعليه فإن المنحنى المعرفي يستند إلى مساعدة مع المتعلم على إعادة تنظيم معلوماته حول موضوع الاتجاه وإعادة تنظيم البنى المعرفية المرتبطة به، في ضوء المعلومات والبيانات المستجدة حول موضوع الاتجاه (البرواري، 2013 ،ص 69).

في هذا الفصل تناولنا موضوع الاتجاهات النفسية الاجتماعية من خلال التعرف على مفهومها ومكوناتها وفصلها عن بعض المفاهيم المتشابكة معها والتعرف على خصائصها وأنواعها وطبيعتها وأهم وظائفها على الصعيد الشخصي والاجتماعي، وتسليط الضوء على كيفية تكوينها وكذا العوامل المساهمة في تكوينها، وباعتبارها مكتسبة من البيئة

المحيطة بالفرد فقد تم التعرف على طرق تغييرها أو تعديلها. وكذا عرض لبعض الأطر النظرية المفسرة لها، ليختتم الفصل بأهم أساليب ومقاييس قياسها كمقياس ليكرت (طريقة التقديرات التجمعية)، الذي تم اعتماده في بناء مقياس الدراسة الحالية لقياس الاتجاهات للطلبة الجامعيين نحو وظيفة الشرطي.

الفصل الثاني: الشرطة

مقدمة

1. **مفهوم الشرطة**
2. **تطور الشرطة**
3. **نظام الشرطة في المجتمع الجاهلي**
4. **نظام الشرطة في العهد الإسلامي**
5. **المرحلة ما قبل الكولونيا ليه**
6. **الشرطة في عهد الاستعمار الفرنسي**
7. **الشرطة الجزائرية بعد الاستقلال**
8. **العلاقة بين الشرطة والمواطنين**
9. **أهداف العمل الشرطي**
10. **المهام الشرطية الحديثة**
11. **معايير الاختيار والالتحاق بالمدرسة العليا للشرطة في الجزائر**
12. **العلاقة بين المواطن ورجال الشرطة**
13. **الصورة الذهنية لرجال الشرطة لدى المواطن**

خلاصة

مقدمة

يقال في لسان العرب للشرطة بتحريك العلامة، وأشرط فلان نفسه لكذا أعلمها له وأعدها ومنه سمي الشرط لأنهم جعلوا علامة يعرفون بها، وذكروا أن واحد الشرطة هو الشرطي، والجمع شرط وسموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها، وقال الشاعر الجاهلي أوس ابن حجر فأشرط فيها نفسه وهو معصم وألقي بأسباب له تؤكلا، وقال الأصمعي: أشراط الساعة أي علاماتها، ومنها أيضاً الاشتراط الذي يشترط به الناس بعضهم على بعض أي أنها علامات يجعلونها بينهم (إمام، 1998، ص13).

الشرطة هي هيئة مدنية تؤدي واجبها في خدمة الشعب تكفل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بالمحافظة على النظام والأمن العامين والآداب وحماية الأرواح والأعراض وعلى الأخص منع الجريمة وضبطها كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذ ما تفرض عليها القوانين واللوائح من واجبات. (هلال، 2007، ص15)

وهكذا فإن كلمة الشرطة هي عربية الأصل والجذور ويقابلها في اللغات الأجنبية الأخرى بالفرنسية، GENDARME، بالإنجليزية POLICE، بالألمانية POLIZI....

يقال إن العرب في جاهليتهم قد عرفوا ضرورة الشرطة، ومارسوا بعضًا من وظائفها بشكل بدائي موسمي في حاضرة اجتماعهم السنوي، فقد ورد أن شيوخ القبائل كانوا يعينون رجالاً أشداء من مختلف القبائل لحفظ الأمن والنظام عندما ينعقد سوق عكاظ من كل عام. (كلوب، 2007، ص18).

إن تطور مفهوم الشرطة مر بعدة مراحل من العهد الإسلامي حيث عرفت الشرطة في العهد الإسلامي لأول مرة في عهد أبو بكر الصديق، وكانت آنذاك تسمي العسس، وهو الطواف ليلا لتتبع أهل الريب وكان عبد الله بن مسعود أول من تولي العسس بالليل بأمر الخليفة، والخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسعي بنفسه ويرتاد منازل المسلمين ويتفقد أحوالهم بيديه ويهب لنجدة المحتاجين ويطوف بالأسواق خشية سرق المدينة والمفسدين فيها، وكان يرافقه عبد الرحمن بن عوف، ومولاه

أسلم، ومحمد بن سلمه، وفي عهد الخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فإن القول الراجح لدى عدد من الباحثين أنه أول من أطلق لفظ شرطة واستخدمه من بعده الخلفاء، والأمراء، والملوك، والقادة. أما في العهد الأموي عندما توسعت الدولة الإسلامية وامتد نفوذها بعد سيطرتها على بلاد الفرس والعراق شرقا ودخول الشام ومصر في حوزتها وبلاد شمال إفريقيا، اقتضى ذلك فصل الشرطة عن القضاء لتمارس المهمات والأعمال الكبرى وتطورت الشرطة تطوراً ملحوظاً زمن العباسيين وأصبحت أكثر دقة ونظاماً حيث أولاها الخلفاء أهمية كبرى لأنها حصن البلاد ودرعها، فخصص لذلك رجالُ مسئولون عن مراقبة أعداء الدولة، وأصبح لرئيس شرطة بغداد حق تدبير حرس الخليفة الخاص وتوزيع الحراسة على مداخل بغداد الأربعة. (كلوب، 2006، ص 16).

3.1. مفهوم الشرطة:

3.1.1. تعريف الشرطة:

– **في اللغة:** في لسان العرب، الشرطة بتحريك العلامة. وأشرط فلان نفسه لكذا: أعلمها له وأعدها، ومنه سمي الشَّرط لأنهم جعلوا علامة يعرفون بها، الواحد شرطي وشرطة والجمع شرط، سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات.

– **في الاصطلاح:**

الشرطة هي هيئة مدنية تؤدي واجبها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض وعلى الأخص منع الجريمة وضبطها كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات (هلال، 2007، ص 15).

أما الشيخلي، (2005، ص9) فيرى بأن الشرطة هيئة مدنية تابعة للدولة، ومسئولة عن استتباب النظام العام بمعناه التقليدي، (الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة) والجديد، الحفاظ على البيئة، وعلى جماليات المدينة، وعلى أخلاقيات المجتمع وعلى الرغم من وجود خصيصة عسكرية في عمل الشرطة وزيها الرسمي إلا أني أراها هيئة مدنية، وذلك لأن الصفة العسكرية يجب أن ينفرد بها الجيش وحده، كما أن الصفة

المدنية للشرطة تنطوي على ضمانة لحقوق الإنسان وذلك لمسائله هذه الجهة عند تعسفها وتجاوزها للقانون".

- تطور الشرطة:

- نظام الشرطة في المجتمع الجاهلي:

يقال إن العرب في جاهليتهم قد عرفوا ضرورة الشرطة، ومارسوا بعضا من وظائفه، فقد ورد أن شيوخ القبائل كانوا يعينون رجالا أشداء من مختلف القبائل لحفظ الأمن والنظام عندما ينعقد سوق عكاظ من كل عام، وهدفوا من ذلك إلى تصدي هذه المجموعة الجوالة من الرجال للخلافات والاشتباكات والمشاكل التي تنشأ أفراد بين القبائل والجماعات الصغيرة كيلا تؤدي إلى حرب قبلية ضروس، كما هدفوا على الحفاظ على مفهوم الأشهر الحرم لديهم.

- نظام الشرطة في العهد الإسلامي:

1. الشرطة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة:

أما الشرطة في العهد الإسلامي فقد عرفت لأول مرة في عهد أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين وكان آن ذاك العسس وهو الطواف ليلاً لتتبع أهل الريب وكان عبد الله بن مسعود هو أول من تولى العسس بالليل بأمر الخليفة.

- بعض كتب السيرة قد ذكرت ما يلي: " إذا كانت الحراسة والعسس من خصائص ومهام عمل الشرطة، فإن أول من نظمها الرسول - صلى الله عليه وسلم فقد روى ابن حجر أن ابن عمر قال: وكانت غزوة أحد وأنا ابن أربع عشرة، فخرجت، فلما رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم استصغرني وردني وخلفني في حرس المدينة نفر من المدينة منهم أوس بن ثابت الأنصاري، وأوس بن عرابة ورافع بن صريج ألم تكن حراسة المدينة من مهام الشرطة ولا سيما شرطة الليل؟ وكان الرسول صلى الله علي وسلم، يكلف الزبير بن العوام بتعزير المنحرفين ويرى الباحثون أن مثل هذا التكليف يعتبر نواة لجهاز حفظ الأمن وتنفيذ أحكام الإسلام في البلاد، فالجميع كان مكلفاً ومجندا لخدمة النهج الذي رسمه الإسلام وكلهم مسئولون عن الأمن الجماعي وحريصون على أن يكون ترجمة

حية لتعاليم الدين الحنيف فكل مسلم مسؤول عن ذلك كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

– أما الخليفة الثاني عمر رضي الله عنه فقد نكر (الطبري، ص (657) أن الخليفة عمر كان يعس بنفسه ويرتاد منازل المسلمين ويتفقد أحوالهم بيده ويهب لنجدة المحتاجين ويطوف بالأسواق خشية سوق المدينة والمفسدين فيها وكان يرافقه عبد الرحمن بن عوف ومولاه أسلم، ومحمد بن سلمه، قال عنه بعض المستشرقين أن عمر لم يكن خليفة بقدر ما كان شرطياً.

أما في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قال الطبري عنه أول من حمى عثمان وسعى إلى تقوية جهاز الأمن وأول من اتخذ صاحب الشرطة وعين على رأسها المهاجر بن التميمي القرشي.

وفي عهده ظهرت شرطة الخميس للمرة الأولى والخميس اسم للجيش المؤلف من خمسة أقسام: المقدمة والمؤخرة، والميمنة، والميسرة، والقلب. وأن عدد من الباحثين قالوا إن أول من أطلق لفظ الشرطة واستخدمه من بعده الخلفاء والأمراء و الملوك و القادة سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، و قد أشار إلى ذلك الطبري في تاريخه أن سيدنا علي كرم الله وجهه كان قد ولى (قيس بن سعد الأنصاري شرطة الكوفة) وكان يطلق على قادة الشرطة في البداية (رؤساء الشرطة) ما اطلق عليهم ولاة الشرطة فيما بعد. (عمر، 1997، ص17)

2. الشرطة في العهد الأموي:

يقول الشعبي: وقد أعد معاوية نظام السجلات لضبط أسماء المجرمين والمشبوهين لمعرفتهم ومراقبتهم وكان هذا النظام ظهر بمصر على يد واليها عمرو بن العاص. وهو اليوم من أحدث النظم الإدارية للشرطة حتى يكون لها تصور عام لذوي السوابق عند حدوث جرائم مجهولة المصدر، وهو ما يعرف في العصر الحالي بنظام السجلات الجنائية.

3. الشرطة في العهد العباسي:

شهدت أجهزة الشرطة في العهد الخلافة العباسية تطورا ملحوظا وهاما، كما اتسع نطاقها فلم يعد يقتصر على عاصمة الخلافة وعواصم الولايات الكبرى، بل ويشمل المدن الأخرى، ويرأسها ضابط يدعى صاحب المعونة، أما صاحب الشرطة فبقي على تسميته القديمة رئيس الشرطة العاصمة، وأبقى العباسيون على خطة ولاية الأحداث لتؤدي مهمتها المدنية والعسكرية، كما أستقل نظام الحسبة ليصبح نظاماً قائماً بذاته يتعاون مع الشرطة على حفظ الأمن وتحقيق العدالة.

أولا: مرحلة ما قبل الكولونيا ليه

لا شك أن التأريخ لنشأة وتطور الشرطة الجزائرية يمكن إسناده إلى عهد الدولة الرستمية (776-908) التي شهدت أول نموذج للشرطة الوطنية خلال القرون الوسطى بمدينة تيهرت، والتي ارتبطت سوسيولوجيا بالظاهرة الدينية التي تقوم على الاستقامة والنزاهة والصرامة، وصد المنتهكين لحرمات الشرع الإسلامي الحنيف، (بوعلي بديعة، 2007: 11. 12).

وفي عهد الدولة الحمادية نالت الشرطة مكانة مرموقة في هرم النظام الإداري للدولة، حيث توسعت مهامها إلى حراسة الأسواق، والأحياء، وشوارع المدن، وأبواب العاصمة وتأمين الطرقات الموصلة إليها، ومراقبة الموانئ والسهر على راحة التجار والمسافرين الأجانب، والسهر على حماية أرواحهم ومتاعهم داخل الفنادق

التي يحلون بها كما كانوا ينظمون دورياتهم الاستطلاعية ليلا مصحوبين بأسراب الكلاب لتحديد أماكن المتسكعين والمتسللين المشبوهين عقب الإعلان عن توقيف التجول بواسطة البراح نتيجة إلى كل هذه المهام والتدابير الوقائية المتخذة في سبيل حفظ النظام العام، والمداومة على استقراره، واستتباب الأمن وإحلال السلم بين أفراد الرعية (بوعلي بديعة، 2007: 12-13).

لا شك أن إنشاء ظاهرة اللصوصية التي أدت إلى تهديد الأمن داخل المجتمع الزياني لم تكن سوى إفرازا للأزمات التي تمر بها، وانعكاسا للتمايز الاجتماعي الذي تمخض عنه بروز تناقضات اجتماعية وقطاعات غير قادرة على تحصيل عيشها عاجزة

عن عملية الاندماج في عملية الإنتاج، ومن أجل ذلك لجأ سلاطين بن زيان إلى تشييد الأسوار والأبراج والقلاع ضمانا لحماية متكافئة للمدن والضواحي، كما عمدوا إلى الشرطة في الأمن حيث قامت بدور كبير في تضييق الأحكام الصادرة عن القاضي وصاحب المظالم، كما جعلوا للأسواق شرطة خاصة بها ينفذ صاحبها أحكام المحتسب في عين المكان لأن الحياة اليومية وأسعار الأسواق وما يتعلق بها من غش وأخطار لا تحتمل التأجيل (خالد بلعربي، 2009).

كانت الشرطة من النظم الإدارية التي عني بها الزيانيون، وقد ورثت الدولة الزيانية مثل جيرانها هذه الخطة عن الموحدين، بحيث كانت مهمة صاحبها حفظ الأمن والنظام والآداب العامة، وتتبع الجرائم وإقامة الحدود، وقد أعطاها الزيانيون عناية خاصة إلى جانبي الحسبة والمظالم، وكان لا يتولى خطة صاحب الشرطة إلا من اتصف بالصلابة والحسم في الأمور الشرعية والسياسية حسب تعبير ابن خلدون (خالد بلعربي 2009: 37).

يمكن التأكيد في هذا الإطار أن الدولة الزيانية عانت من أهوال الغزو الخارجي وزعزعة الأمن لفترات تطول غالبا أكثر من فترات السلم بالنظر لكثرة الفتن والصراعات وما يتبع ذلك من أعمال تخريبية واعتداءات على الأرواح، وكانت تلمسان تعد من أهم مدن المغرب الأوسط المعرضة باستمرار لهذه النكبات، (خالد بلعربي، 2009: 39-40).

وبالمجمل، لم يقتصر دور الشرطة في مجال حفظ النظام العام، وتوفير الأمن للمواطنين، وإنما تعداه إلى تشكيل شرطة خاصة، موزعة على مختلف شوارع وأحياء المدن، حيث كان يسمى أفرادها بالشواش، وقد كان سلاحهم العصي يستخدمونها متى استدعت الحاجة إلى تأديب المنحرفين وتصويب سلوكيات المخطئين والمجنحين في حق الآخرين أو المخلين بضوابط النظام العام، (بوعلي بديعة، 2007: 15) .

أما في عهد الدولة العثمانية فتتفق أغلب المصادر التاريخية أن الجزائر عرفت انتشارا للأمن والاستقرار تجسد من خلالها قلة الأعمال الاجرامية وشعور المواطنين بالطمأنينة والتي يظهر أنها كانت نتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجها الحكام والمشرفون على الأجهزة الأمنية في هذا المجال، خاصة فيما يخص نظام العقوبات والتنظيم المحكم

الذي عرفته الشرطة الحضرية التي أوكلت لها عملية الاشراف على عدد كبير من الموظفين، مما أدى إلى تداخل في الصلاحيات، وربما كانت غاية ذلك مضاعفة الأجهزة الأمنية (محمد بوشنافي، 2010: 93-94).

ومما لاحظناه في الفترة العثمانية كانت الجزائر تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية، وفي ذلك الوقت كانت الشرطة تعرف باسم (الزوابي)، وهي قوة شرطة تابعة للحكومة ومهمتها، حفظ النظام والامن والاستقرار في المدينة وتنفيذ الأوامر الحكومية.

الواقع أن الحديث عن جهاز الشرطة المكلف بحفظ النظام والأمن في مدينة الجزائر يقودنا إلى التأكيد على حقيقة مفادها أن حكام الجزائر آنذاك تأثروا بنظام الشرطة الذي استحدثه العثمانيون، ويبرز ذلك من خلال إنشاء عدد من الوظائف، من أهمها وظيفة "صوباتشي" التي منحت صاحبها مهمة الاشراف على شرطة المدينة نهارا ويعاضده في ذلك عدد من المساعدين أما حراسة المدينة، ليلا فألقيت على عاتق موظف يدعى "عسس باشي"، ويتقاضى مقابل ذلك مقدارا ماليا عبارة

عن ضريبة يدفعها أصحاب الدكاكين أطلق عليهم اسم "عسسة" (محمد بوشنافي، 2010: 96).

وبالمجمل عرف المواطن الجزائري نوع من الأمن وفرته له الشرطة العاملة بمختلف بيالك الجزائر إبان الفترة العثمانية حيث كانت مقسمة إلى قسمين شرطة خاصة بالأتراك والكراغلة وهم جزائريون منحدرون من أب تركي بالجيش التركي وأم جزائرية وشرطة خاصة بالأهالي، ولصرامة الشرطة العثمانية وتشددها بالجزائر، أصبحت بعض الجرائم كجريمة القتل مثلا شبه منعدمة، كما استحدثت شرطة أطلق عليها الشاوي وهي هيئة من الشرطة تابعة مباشرة لسلطة الداي من صلاحيتها توقيف أي باي يتعدى على القانون، وكانوا غير مسلحين ويستعملون القوة البدنية في القبض على المجرمين (العبزوزي الربيع، 2007: 71).

ثانيا – الشرطة في عهد الاستعمار الفرنسي:

شكلت الممارسات الاجرامية للشرطة الفرنسية أثناء الفترة الاستعمارية صورة سلبية لدى المواطن حتى بعد الاستقلال، ولم يتمكن أفراد المجتمع من بناء تصور إيجابي لمفهوم العمل الشرطي وأهدافه نتيجة لهذه الممارسات الوحشية التي تفتقد للجانب الإنساني، وبتعبير جون بول سارتر الذي شبه النسق الاستعماري بالوحش (براردي نعيمة، 2017: 156).

فقد كان الكثير من ضباط الشرطة الذين جندتهم فرنسا، وجدوا أنفسهم بعيدين عن أوروبا، حيث تراعي بعض القوانين الإنسانية في مجال التعامل مع الناس، هؤلاء الضباط ما لبثوا أن تحرروا من كل وازع أخلاقي ما داموا يحاربون متوحشين غير متحضرين فانساقوا مع ميولهم الإجرامية انسياقا تاما وانقادوا للعنف، وصاروا يطبقونه لينفسوا عما يختلج في نفوسهم من عقد، وصار القتل مهنة كغيره من المهن الأخرى، أضحوا بذلك عرضة لهيمنة عقدهم الدفينة المليئة بالقصوى لينفسوا عن مكبوتاتهم، وليعوضوا شيئا مما فقدوه من احترام (علي سموك، 2006: 159–160).

وهنا نذكر بعض الممارسات التي تميزت بها الشرطة في منطقة قسنطينة، أيام تواجد موريس بابون ومنها حادثة انتقام عناصر الشرطة في مخابر التعذيب في ضيعة "أمزيان" من 21 جزائري كانوا متهمين لاغتيال رجال شرطة، وقع هذا الانتقام والتعدي على القوانين، والأعراف رغم أن هؤلاء الجزائريين كانوا محاكمين ويعاقبون قانونيا، لكن الواضح أن الشرطة تطبق قانونا خاصا بها موازيا لقانون المحاكم (أحمد منغور، 2008: 199).

يصف فرانز فانون في هذا الإطار وحشية التعذيب الذي تعرض له الأفراد حيث وجد الأطباء العسكريون وأطباء الامراض العقلية أن في قاعات الشرطة مجالا كبيرا للتجريب فإذا كانت مادة البانتوتال تزيل، لدى المصابين بأمراض العصاب، الحواجز التي تحول دون خروج الصراع النفسي إلى النور، فلا بد أن تستطيع هذه المادة أن تحطم لدى الوطنيين الجزائريين الحاجز السياسي وأن تسهل حمل السجين على الإدلاء باعترافات، دونما حاجة إلى استعمال الكهرباء (إن التقاليد الطبية تريد تفادي الألم، ذلك هو الشكل الطبي من أشكال الحرب المخربة ، (فرانز فانون، 2010: 318) .

أضحى رهان استخدام التعذيب ضرورة حتمية وإستراتيجية متبعة من طرف أجهزة الأمن الفرنسية، ومنها الشرطة الجندارمية التي تكفلت بمهمة ملاحقة الوطنيين الجزائريين والزج بهم في السجون والمعتقلات وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب أضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها، تتلقى الدعم المادي والبشري والمعنوي من طرف الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر (غربي الغالي، 2008: 203).

على الرغم من وضع أسس وقواعد عالمية للحرب من شأنها أن تحافظ على كرامة الإنسان مهما كانت جنسيته وانتماءاته العرقية أو الدينية ومن بينها المادة 80 و 90 الصادرة في 25 مارس 1935، والتي تنص على عدم استخدام، ضابط وأعوان الشرطة للقوة والإكراه البدني قصد إجبار الموقوف على الإدلاء بالحقائق، أو المادة رقم 879 الصادرة في نفس السنة التي تحدد طبيعة الاستجواب، وحسب قرارات هذه المادة فإن الأسئلة تطرح دون استخدام الوسائل غير الشرعية في الاستنطاق، ومن حق المسجون عدم الرد عليه، إلا أن هذه القوانين ظلت مجرد حبر على ورق لأن الشرطة الفرنسية مارست كل مظاهر التعذيب والتنكيل والقتل والقمع كأساليب قمع من شأنها أن تقضي على الثورة (خديجة بختاوي. **149:2008**).

والجدير بالذكر في هذا السياق أن جرائم الشرطة الفرنسية امتدت إلى فرنسا لتطال المهاجرين الجزائريين، لا سيما منظمة الجيش السرية التي استطاعت أن تحشد أتباعا أكثر في أوساط الشرطة، وردا على كل هجوم ضد قواتها بضواحي باريس تنظم حملات عقابية يروح ضحيتها العمال الجزائريين، وغالبا ما يؤخذون على حين غره وهم تجلدون للنوم، وقد بلغ عقد الشرطة حسب المؤلف جان بول برونيه، والذي لم تعد مديرية الشرطة تتحكم في قواتها (ليندة عميري، 2013: 147-148).

وكتعبير عن الرفض للنسق الاستعماري لم يغفل قادة الثورة تنظيم قطاع الشرطة ولا أدلى على ذلك من أنهم أوجدوا عدة تنظيمات ومصالح للشرطة الثورية وفروعها اختلف انتشارها والاهتمام بها من ولاية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى وتذكر الوثائق والمستندات المتوفرة المصالح التالية:

- الشرطة الإستعلاماتية للثورة.

- شرطة المجالس الشعبية أو ما يعرف بشرطة اللجان الخماسية.

- الشرطة السرية (شوقي عبد الكريم، 15:2019).

إن الشرطة أثناء الثورة التحريرية كانت لها مهام محددة في مجال اختصاصها ولذلك فقد تمت هيكلتها وتأطيرها وفق الحاجة، ومقتضيات الظروف التي كانت تعيشها الجزائر عامة، والثورة التحريرية خاصة، كي تتمكن من

الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، حيثما وجدت، فتعددت اختصاصاتها وامتدت إلى عدة مستويات قصد تقديم خدمات أمنية للثورة وأفراد المجتمع الجزائري (شوقي عبد الكريم، 31:2019).

ثالثا - الشرطة الجزائرية بعد الاستقلال:

يعد الرحيل الجماعي لجميع موظفي الشرطة الفرنسية، الذين كانوا يكونون الأغلبية الساحقة المكونة للشرطة آنذاك، بدأت تظهر أول نواة للشرطة الجزائرية، تكونت عناصرها من إطارات قادمة من تونس والمغرب كان عددها لا يتجاوز المائة، كما التحقت بهم مجموعة أخرى من الشبان برتبة محافظ شرطة عدد 30 بعثن بهم جبهة التحرير الوطني أكاديمية الشرطة بالقاهرة خلال السنتين الأخيرتين للثورة التحريرية (العبزوري ربيع 2007. 74).

في هذا السياق سنحاول إبراز أهم المراحل التاريخية لنشأة الشرطة الجزائرية بعد الاستقلال كالآتي:

1 - المرحلة الأولى 1962-1965:

تأسست المديرية العامة للأمن الوطني في 22 جويلية 1962، تحت قيادة مجاد محمد، حيث شهدت الفترة 1962 إلى غاية 1965، واقعا ميدانيا صعبا نتيجة النقص الكبير في التعداد البشري خاصة المؤهل منه، حيث اضطر جهاز الأمن الوطني إلى توظيف في صفوف المجاهدين، وعناصر شبابية جزائرية متعطشة لخدمة الوطن، فتلقوا دورات تدريبية سريعة مستعجلة لا تتجاوز مدتها ثمانية (08) أيام، مع التركيز على الجانب البدني وكيفية استعمال الأسلحة، ليتم بعدها توزيعها على مختلف محافظات

الشرطة في سائر أرجاء الوطن، وشكلوا بذلك النواة الأولى للشرطة الجزائرية (شوقي عبد الكريم 60:2012).

وفي هذا الصدد تم تدشين العديد من مدارس الشرطة كمدرسة حسين داي لتكوين الإطارات سنة 1962، ومدرستي قسنطينة وتلمسان سنة 1963 وكذلك مدرسة سيدي بلعباس في سنة 1964، وكانت المديرية العامة للأمن الوطني آنذاك تابعة لوزارة الداخلية متخذة مقرها بقصر الحكومة، ومن أبرز المهام التي باتت منوطة بها نذكر:

- حماية الأشخاص والممتلكات.
- السهر على احترام القوانين والنظم التي تنظم الحياة الاجتماعية عامة.
- السهر على حماية المجتمع من كل ما يخل بالنظام العام أو الاعتداء على الحريات الخاصة والعامة.
- السهر على ردع كل المخالفات والجنح والجرائم المرتكبة.
- إعلام السلطات العليا بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذا الثقافي السائد في البلاد عن طريق تقارير أو تحاليل عن الرأي العام.
- المساهمة في حماية المؤسسات الوطنية من كل محاولات المساس باستقرارها وسيرها العادي.
- مراقبة الحركة عبر الحدود سواء فيما يتعلق بالمواطنين أو الأجانب بتطبيق التنظيم المعمول به، (العبزوري ربيع 2007: 74-75).

- 2المرحلة الثانية 1965-1977:

خلال هذه المرحلة انطلقت عدة عمليات توظيف وتكوين مع فتح المدرسة التطبيقية الصومعة بالبليدة في الفاتح أوت من سنة 1969، وكذا المدرسة العليا للشرطة بشاطوناف في الخامس جانفي سنة 1970، فيما واصلت الهياكل الموروثة عن الاستعمال العمل وفق نفس التنظيم من سنة 1965 إلى سنة 1969، (بوعلي بديعة، 2007: 19).

بالإضافة إلى ذلك تم إرساء إصلاحات عميقة ضرورية من أجل تسيير وتنمية وتنشيط كل الهيئات والمصالح التابعة للأمن الوطني، وبالخصوص تكييفها

مع واقع المجتمع الجزائري والظروف المعيشية الجديدة في ظل الاستقلال، وصدور المرسوم رقم 68-95 الصادر في 26 أفريل 1968، المتضمن إدخال التعريب في سلك الامن الوطني، وذلك تنفيذا للسياسة العامة للبلاد آنذاك، كما تم إعداد اول قانون عضوي خاص بسلك الأمن الوطني سنة 1968 (المرسوم رقم 21668، الصادر بتاريخ 30 ماي 1968)، وإعادة هيكلة المديرية العامة للأمن الوطني بعد دراسات ميدانية ومعاينات مختلفة خلال سنة 1971 المرسوم رقم 71-150 المؤرخ في 03/06/1971 (شوقي عبد الكريم، 2012. 61).

تؤكد في هذا الإطار أن محددات السياسة الأمنية الجزائرية ارتبطت من الناحية الأيديولوجية بالاشتراكية كنظام أيديولوجي بوصفه المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستعمار، وبناءًا على تلك الرؤية الأيديولوجية تبنت العقيدة الأمنية الجزائرية فكرة مناصرة ودعم تأييد حركات التحرر في كل مكان في العالم، والسعي لتثمين ذلك من خلال السعي لتكون الجزائر قوة إقليمية مكافحة عن تلك الحركات التحررية (فلاك نور الدين، 2019: 1089).

أما على المستوى التنظيمي، شهد قطاع الشرطة تطورات ملموسة يمكن أن نوجزها في الآتي:

* تكوين الإطارات المؤهلة بواسطة التوظيف الخارجي أو عن طريق التأهيل والرسكلة من أجل القيام بالمهام الجديدة على مستوى المنشآت المستحدثة.

* بناء وتجهيز المنشآت الجديدة أيضا من أمن ولايات ودوائر وجمهرات متنقلة للشرطة، ومصالح جهوية، ووحدات جمهورية وغيرها.

* تطبيق الهرم التدريجي في العمل وعقلنة استعمال التجهيزات والعتاد (حظائر السيارات والمركبات، أسلحة وذخيرة ملابس، رتب وغيرها).

* إعداد محفوظات وطنية موجهة لأمن الولايات والدوائر الجمهرات المتنقلة للشرطة مراكز المراقبة، ودراسة كيفية إدخال الإعلام الآلي.

* إعداد شبكات وطنية للاتصالات خاصة بالأمن الوطني بمشاركة الشرطة الألمانية، هذه الشبكة أصبحت تعطي جل المصالح التابعة لأمن الولايات والدوائر والوحدات العاملة بالحدود، وانشاء قاعة إرسال وطنية خاصة بالمهام الرئيسية.

* وضع قاعدة لمصلحة التكوين والتأهيل على كل المستويات بمشاركة كل من: ألمانيا الفيدرالية، المملكة العربية السعودية، المملكة الهاشمية الأردنية، فرنسا ودول أخرى، كما ساهمت المديرية العامة للأمن الوطني في تكوين عدد كبير من إطارات الشرطة التابعة لبعض الدول الإفريقية والعربية (شوقي عبد الكريم، 2012: 61-62).

3 - المرحلة الثالثة 1977- 1995:

عرفت هذه المرحلة استمرارية وديناميكية استكمالا لعملية التطوير والتحسين في الموارد البشرية، حيث صدر في هذا الخصوص ثلاثة عشرة مرسوما ابتداء من المرسوم رقم 83-481، المؤرخ في 13 أوت ،1983، المحدد للأحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الأمن الوطني، وما تلاه من مراسيم إلى غاية المرسوم رقم 493-83، حيث أعطيت أهمية لتقوية جهاز التكوين، ورسكلة واسعة للإطارات العامة المقبولين في المدارس العليا للشرطة لإجراء تربصات مطولة وكذا باقتناء الأجهزة اللازمة (شوقي عبد الكريم [وآخرون]، 2021).

لا شك أن النسق الاجتماعي بتعبير تالكوت بارسونز، يتأثر بالأنساق الفرعية الأمر الذي يترتب عليه أن تغير في أحد النسق الاجتماعي يجري معه تغيرات تكييفية في الأجزاء الأخرى، مما يعرض النسق العام إلى الاضطراب واللاتوازن وحالات انحراف (رث والاس وألسون وولف، 2012 (83-89).

وهو ما ينطبق على الشرطة الجزائرية في فترة 1988، حيث عرفت العلاقة بين المواطنين والشرطة اختلالا بفعل تراكمات زادت من الهوة بين المواطن والشرطة خاصة أثناء الاحتجاجات والمظاهرات (أحداث أكتوبر 1988)، أين تم استعمال القوة العمومية وإخراج قوات مكافحة الشغب لكبح الاحتجاجات التي تعرفها العديد من المناطق، والتي يعتبرها البعض أنها تجاوزات في حق المواطنين خاصة إذا كانت المظاهرات بطريقة

سلمية، ويذكر أنه يتم توجيه الاتهامات ضد عناصر الشرطة على اعتبارها جهاز من أجهزة الدولة (براردي نعيمة، 2017: 161).

لقد دفعت أحداث أكتوبر 1988 بالسلطة في الجزائر إلى توخي تعددية شكلية تضمن لنفسها البقاء فيها، كما كان الإصرار وبممارسات عنيفة مؤسساتية ورمزية، على إعادة تشكيل وتأسيس مكونات المجتمع الجزائري في كيان واحد، اتضح أنه لا يزيد هذا الكيان إلا هشاشة، لان التطلع لبناء دولة ديمقراطية يقتضي الاعتراف بتعدد وجهات النظر، كنظام وأسلوب حياة مجتمع (علي سموك، 2014: 116).

وفي الحالة الجزائرية يرى أغلب الملاحظين والباحثين أن ممارسة القطيعة التي وقعت في أكتوبر 1988 واعتماد دستور ديمقراطي سنة 1989 هيأ الطريق نسبيا لمسار ديمقراطي، وأن هذا الهامش كان يمكن أن يمثل فرصة لاستغلال أزمة عابرة لنظام سنته من أجل تحقيق الديمقراطية، حيث كان بالإمكان تقوية المؤسسات البرلمانية والقضائية وتشجيع حرية الصحافة والرقابة، في المقابل كان يطغى على الظروف أزمة ثقة وضياع المصداقية فالبناء السياسي الوطني كان يعرف انسدادا إيديولوجيا والوضعية كانت تتطلب إصلاحات عميقة (على سموك 2014: 147).

إن أحداث أكتوبر 1988 لا تؤشر لأزمة سياسية وضعف أداء الدولة، وإنما أزمة المجتمع الجزائري برمته، لقد أحدثت انقساما عميقا في نسق المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراعا بين الدولة والمجتمع، ورجل الشرطة والمواطن، كما عمقت الأحداث المسافة الاجتماعية بين مجتمعين متناقضين ومزدوجين بحكم اختلاف الاستفادة من توزيع الثروات المتأتية من ريع النفط (على سموك، 2006: 242 243).

أمام هشاشة جهاز الشرطة استدعى تأقلم جهاز الشرطة مع الوضع الجديد لاسيما بعد صدور دستور فبراير 1989، إذ استوجب تجديد أساليب العمل، وتوفير التعداد البشري العتاد والعدة، والتركيبة الهيكلية للمديرية، التي بات من الضروري تغييرها تماشيا مع الوضع المستجد، كما تميزت هذا المرحلة ببداية اضطرابات أمنية خطيرة،

شاركت المديرية العامة في التصدي لها رفقة أسلاك الأمن الأخرى (شوقي عبد الكريم، 2012: 62).

منذ منتصف التسعينيات، ضاعفت الجزائر حجم قواتها الأمنية أربع مرات، من 50 ألف شرطي في العام 1994 إلى حوالي 200 ألف شرطي في العام 2012. يحصل الضباط على رواتب مجزية، حيث يزيد الحدّ الأدنى لأجورهم بواقع 65 في المئة عن الحدّ الأدنى للأجور في جهاز الخدمة المدنية العامة (470) دولار مقارنة بـ 280 دولار شهرياً) ويتمتعون بآفاق وظيفية جيدة، ما يجعل من غير المرجّح أن ينقلبوا على الحكومة ويدعم الجيش الشعبي الوطني الجزائري أجهزة الشرطة، حيث يصل قوامه إلى ما يقرب من 140 ألف عضو نشط و 100 ألف من الاحتياط، ولعب على الدوام دوراً رائداً في الشؤون السياسية للبلاد، وقد دعم الجيش جميع الرؤساء الجزائريين، وهو ما لعب دوراً كبيراً في الحفاظ على النظام (الحسن عاشي، 2013).

4 - المرحلة الرابعة 1995-2010:

في هذه المرحلة قامت الحكومة بإلغاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي مرخص، واعتبر أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم تطلهم يد الاعتقال تصرفات الجيش بمثابة إعلان حرب على الجبهة، وقرروا البدء في حرب عصابات بكل وسيلة متوفرة لهم، وانضمت إلى الجبهة فصائل أخرى كانت تنتهج مبدأ الإسلام السياسي وكان أفراد الجيش وقوات الشرطة الهدف الرئيسي للمسلحين الذين اتخذوا من المناطق الجبلية في شمال الجزائر معاقل رئيسية لهم (العرب، 2014).

في السياق ذاته وأمام تصاعد العمليات الإرهابية الوحشية استخلف السيد "محمد طولبة"، بالعميد الأول للشرطة السيد محمد" واضح"، الذي ادخل بعض

التغييرات على بعض الهياكل وقام بإجراء حركة بين الإطارات وعلاوة على ذلك شرع في إجراءات تطويرية لظرف العمل وتقوية التضامن والتماسك في عقر المؤسسة، وفي 20 مارس 1995 عين العقيد "على تونسي"، على رأس المديرية العامة للأمن الوطني، الذي قام بعدة عمليات ترجمت من خلال الاحترافية والتفتح عل العالم التقني والعلمي والتقارب بين رجل الشرطة والمواطن، وتجسدت في الآتي:

– رفع قدرة مدارس الشرطة الجزائرية من أقل من عشر سنوات على وضع آخر، تم خلالها إنجاز عدة مشاريع للرفع من قدرة مدارس الشرطة على استقبال المترشحين، وإنشاء مدرسة شرطة في كل ولاية.

– فتح مدرسة لتكوين ضباط الشرطة في قسنطينة سنة 1998، وإنشاء المعهد الوطني للشرطة العلمية والذي فتح أبوابه سنة 1999.

– تدعيم التكوين المتخصص للشرطة القضائية.

– رفع عدد الشرطة لتوفير تغطية أمنية جيدة للمواطنين، حيث يتمتع كل 465 مواطن بحماية شرطي في الجزائر، في حين أن المقاييس العالمية تضع لكل 300 مواطن تحت حماية شرطي واحد (بوعلي بديعة، 2007: 22).

– تدعيم التكوين المتخصص للشرطة القضائية. توظيف أعداد كبيرة من عناصر الشرطة، (إطارات، رتباء، وأعوان)، وتدعيمها بجميع الوسائل المادية، وذلك قصد الوصول إلى توفير الحاجيات الأمنية للمواطنين حسب المقاييس الدولية.

– إنجاز وفتح عدة مقرات للشرطة أمن دوائر أمن حضري، فرق متنقلة للشرطة القضائية، وحدات جمهورية للأمن وغيره، بغرض نشر هذه القوات في المحيط الاجتماعي حتى يحس المواطن بالأمن والأمان.

– تجديد العتاد لمسايرة العصر ومحاربة كل أشكال الجريمة والإرهاب بشكل خاص. إعادة تنظيم الهياكل المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني، لتسهيل الاتصال وضمان الفعالية.

– استغلال القدرات العلمية والمؤهلات المهنية للإطارات، قصد توظيفها في تطوير أساليب العمل.

– إعادة تنشيط المصالح الميدانية الجهوية والمحلية، بتحفيز مجال الاختصاص وتأهيل الإطارات الشابة لتولي المناصب القيادية، كل حسب توجهاته ومؤهلاته العلمية والمهنية.

– إعادة تنظيم جهاز التكوين لتمكينه من تطوير طاقاته الاستيعابية، وضبط برامجه مع التحولات الجديدة في مجال الإتقان والمهنية.

– تدعيم الجهاز بالوسائل التقنية والعلمية، بعدما أصبحت ضرورة لفائدة كل المصالح لغرض تطوير قدراتها (شوقي عبد الكريم وآخرون 2021: 97–98).

– إدخال أساليب جيدة في مجالات تقييم وتقدير الأداء المهني.

– نشر سياسة الشرطة الجوارية لتقريب المواطن من رجل الشرطة تطبيقا لمبدأ "الشرطة في خدمة المواطن"، وفي هذا الإطار تم فتح معلم تاريخي ثقافي للزوار، تمثل في المتحف المركزي للشرطة الذي دشن في 17 جويلية 2001، وشارك في إقامة العديد من الأسابيع الإعلامية بمختلف ولايات الوطن قصد تعريف المواطن بالشرطة الجزائرية وتاريخها (شوقي عبد الكريم وآخرون]، 2021: 99).

والجدير بالذكر في السياق ذاته، أن المديرية العامة للأمن الوطني عملت على تكثيف التغطية الأمنية عبر جميع دوائر الوطن بالأمن الحضري مع نهاية سنة 2009 قصد ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، كما شكلت نهاية سنة 2009 كآخر أجل لاستلام جميع مشاريع التغطية الأمنية على مستوى 550 دائرة عبر الوطن، حيث تحقق إنجاز نسبة 70 بالمائة من هذا البرنامج، الذي شمل تغطية أمنية لـ 380 دائرة (زولا سومر، 2009).

5 – المرحلة الخامسة 2010–2019:

لقد تركزت السياسة الجديدة المنتهجة في هذه المرحلة من طرف قيادة جهاز الأمن الوطني، على الاهتمام والإلمام بالجوانب المهنية الشرطية دون إغفال أي ميدان كي يتم تحقيق النجاعة والفاعلية المطلوبة، التي تستدعيها المستجدات الأمنية الراهنة والمستقبلية بالنظر إلى التطورات المتلاحقة التي يعرفها عالم الإجرام في التقنيات والميادين، وكذا تنامي ظاهرة الاحتجاجات وما يترتب عنها من إخلال بالنظام العام. تحسين الوضعية الاجتماعية لمنتسبي الأمن الوطني وذوي الحقوق، وهي العملية التي عرفت جملة من الإجراءات مست كل جوانب الحياة اليومية من سكن، وإطعام وراحة

ورعاية، ومختلف الخدمات الاجتماعية، التي تدخل في إطار توفير الجو المناسب للعمل وبذل الجهد.

– الاهتمام بالجانب الصحي لمنتسبي الشرطة، بتعزيز وتطوير وتدعيم الهياكل الصحية التي كانت موجودة، وأيضا بإقامة هياكل ومؤسسات أخرى أهمها مستشفى الأمن الوطني بوهران.

– تدعيم الحركة الرياضية في صفوف منتسبي الأمن الوطني، تنظيما ماديا ومعنويا مما انعكس إيجابيا على النتائج المحققة، الأمر الذي مكن من تحقيق عدة ألقاب وطنية وقارية وعالمية، في عدة اختصاصات.

– تعزيز وتحسين قنوات الاتصال بجميع أنواعها، سواء داخل صفوف جهاز الأمن الوطني، أو مع مختلف القطاعات ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال ترسيم ثقافة الحوار والأبواب المفتوحة (شوقي عبد الكريم وآخرون، 2021: 101–102).

– استحداث مصالح جهوية وخلايا ولائية للاتصال تعني بهذا الجانب وتعمل على تطويره وإثرائه.

– تطوير وسائط الاتصال سواء المكتوب منها (مجلة الشرطة، مختلف المطويات والملصقات)، والمرئية من خلال إعداد الروبورتاجات، والأشرطة التوعوية، أو المسموعة من خلال إذاعة الأمن الوطني، وما تقدمه من حصص توعوية وتحسيسية.

– إقامة منتدى الأمن الوطني الذي بعد اليوم منبرا إعلاميا متميزا في الساحة الإعلامية الوطنية، هذا مع الاهتمام بالوسائط الحديثة في الاتصال مثل الفايسبوك والتويتر، وغيرها من الوسائط الرقمية.

– القيام بإصلاحات جذرية في تسيير الموارد البشرية وذلك بالاعتماد على طرق وأساليب حديثة في هذا الخصوص، وفق قواعد علمية مكنت من تحقيق نجاعة عالية في تسيير الموارد البشرية للمديرية العام للأمن الوطني، والرقي بها إلى مصاف الاحترافية الدولية، حيث تمكنت من الاستجابة إلى متطلبات منتسبي الأمن الوطني في هذا الجانب

والجهود متواصلة من أجل مسايرة كل جديد في هذا الميدان، وذلك قصد تحقيق السلاسة والمرونة المطلوبة في تسيير هذه المديرية الحساسة.

العمل على إعداد قانون أساسي جديد خاص بالمنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالأمن الوطني، يستجيب لتطلعات وحاجيات المرحلة الراهنة، الأمر الذي سمح بتوقيعه وصدوره وفق المرسوم التنفيذي رقم 10-322، المؤرخ في 22 ديسمبر 2010 (شوقي عبد الكريم وآخرون، 2021: 103-104).

إجمالا يمكن رصد أهم ملامح تطور الشرطة الجزائرية في هذه المرحلة من خلال مجموعة من الآليات المستحدثة:

- **تحسين طرق استقبال المواطن:** حيث تجتهد مؤسسة الشرطة من خلال وظيفتها الجوارية لاعتماد سياسة جديدة في تطوير علاقتها بالجمهور أساسها الحوار والإصغاء، ويتجسد ذلك من خلال الاستثمار في قاعات الاستقبال بمختلف مقرات الأمن باعتبارها واجهة الشرطة الجزائرية، بوضع سجلات شكاوى وتظلمات

على مستوى مراكز الاستقبال لمختلف مصالح الشرطة، إضافة إلى وضع صندوق بريد على مستوى مراكز الأمن، توضع فيه المراسلات السرية.

- **تفعيل الاتصال بالمواطن:** حيث تقوم الشرطة المجتمعية باستغلال كافة الهياكل الإدارية والعمومية والمؤسسات التربوية، ممثلي المجتمع المدني، الشركاء الاجتماعيين ... في حملات مشتركة، هدفها الاحتكاك المباشر والاتصال بالمواطن.

- **الوقاية في الوسط المدرسي:** من خلال الحملات التوعوية الدورية التي تنظم على مستوى المدارس لأهداف وقائية استباقية من الجريمة.

- **التوعية:** حيث يتيح التواجد الدوري للشرطة الجوارية أوساط الجمهور من إحصاء النقاط السوداء التي تكثر فيها الجريمة وتخطيط برامجها الوقائية على أساس ذلك، إضافة إلى دورها الإنساني في توجيه ذوي الحاجة من عجزة وضحايا العنف بمختلف الإجراءات الواجب اتباعها (عباد لويزة، 2017: 214).

وفي استطلاع للرأي العام خلال الثلاثي الثاني لسنة 2019، حول موقف المواطنين من الخدمة العمومية التي يقدمها جهاز الشرطة للمواطنين، أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من 82 بالمائة من المواطنين راضون على نوعية الخدمات المقدمة عبر مراكز الشرطة في التراب الوطني، وقد شمل الاستطلاع نوعية الاستقبال ومدة الانتظار داخل مقرات الشرطة، وكذا حسن المعاملة والتوجيه والإصغاء، واعتمدت الدراسة على تحليل نتائج استبيانات المواطنين الوافدين لمقرات الشرطة، وأظهرت النتائج أن 78,80 بالمائة من المواطنين عبروا عن رضاهم على نوعية الاستقبال، أما بخصوص مدة الانتظار داخل مقرات الشرطة، فقد رأى 92,88 بالمائة من المواطنين أنها معقولة، وأكد 76,95 بالمائة من المواطنين أن حسن المعاملة والتوجيه وجودة الإصغاء كانت لائقة ولبقة (أمينة داودي،**2019**).

شكلت أحداث أكتوبر 1988 تعبير واضح عن هذا الموقف الرافض لرجل الأمن الذي يمثل صورة الدولة ومؤسساتها الرسمية، خاصة أثناء الاحتجاجات أين

تم استعمال القوة العمومية من طرف قوات مكافحة الشغب، والتي يعتبرها المواطنين تجاوزا في حقهم، حيث يعتبره البعض بقايا هيكل تنظيمي قمعي تركته الإدارة الاستعمارية.

بعد فترة التسعينات عملت الشرطة الجزائرية على تغيير صورتها لدى المواطن من خلال فتح قنوات الاتصال والعلاقات العامة، في الجزائر ورغم الشعار الرائج حول الشرطة الجوارية الذي اعتمدته المديرية العامة للمن الوطني منذ سنة من خلال برامج توعية أن نجاح هذا المسعى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تفعيل مبدأ الشرطة الجوارية التي تقوم على مبدأ اندماج بعض أفراد المجتمع في هذا العمل الأمني المجتمعي بإيجاد آليات قانونية لإدماجهم في المنظومة الشرطية وتأهيلهم للقيام بمهامهم المجتمعية (عباد لويزة 216:2017).

العلاقة بين الشرطة والمواطنين:

يعتبر جهاز الشرطة من أكثر الهيئات احتكاكا مع المواطن، فإن كثيرا من الإجراءات التي تتعلق بالمواطنين عادة ما تكون لها علاقة بالحريات الفردية للمواطنين أو

الحريات العامة. وفي جميع الحالات تقف الشرطة في نفس الموقع وعلى نفس المسافة من جميع المواطنين ويتم المحاسبة بناءا على القانون وليس بالتحيز لطرف ضد آخر (الحته 12: 2009).

وتعد العلاقة التي تربط بين المواطن ورجل الشرطة علاقة مهمة وذات مصالح مشتركة، فالأول بحاجة إلى الحماية الكاملة لنفسه ولأهله ولماله، والثاني يوفر لـه مناخـا طيبا يعبر فيه المواطن بحريته، ويشعر بالاستقرار الأمني والاطمئنان النفسي ويطلب منه مساعدته في أدائه لدوره.

والواقع أن السبب الرئيسي للفرقة المزعومة أحيانا بين الشرطة والشعب، إنما ترجع إلى الصفة التي يتميز بها رجل الشرطة عن غيره من موظفي الدولة والعاملين فيها، إذ هو الممثل الأول للسلطة في الدولة، و إذا كان هناك ممثلون آخرون لهذه السلطة، فإن رجل الشرطة من بينهم هو الوحيد القادر عن طريق القوة، على

إخضاع الأفراد لهذه السلطة ... واقتران السلطة بالقوة بالنسبة لرجل الشرطة فينظر الناس هو سبب أزمة الشرطة معهم (الزهيري، 2005: 26).

ويعتبر المجتمع بشرائحه المختلفة، يمثل الجمهور الخارجي للمنظمة الشرطية، الذي يعتبر هدفها الأساسي، كما يمثل أيضا جمهورها الداخلي، باعتبار أن الشرطة خدمة إنسانية تؤدي للإنسان من أجل تحقيق أنه، ويؤديها الإنسان من أجل تحقيق أمن المجتمع.

على أن العلاقة بين المجتمع والشرطة، لا تقتصر عند ذلك الحد، وإلا كان اتصافها بالجمود، ومرجع تنظيمها ما تورده التشريعات العقابية أو اللوائح الأمنية فحسب وإنما يمكن اعتبار أن العلاقة بينهما تبادلية، تنتج بالتبعية تأثيرا مترابط فالمجتمع يتداخل بصور متعددة في المجال الشرطي.

3.1.3. أهداف العمل الشرطي:

من البديهي أن يهدف العمل الشرطي بصفة عامة إلى تحقيق المصلحة العامة وأن يعمل على إقامة وحماية النظام العام والذي يشتمل على عناصر ثلاثة تتمثل فيما يلي (عبد الحميد،2006، ص).

1- تحقيق الأمن العام:

ومعنى ذلك أن يكون الهدف من الأعمال الشرطية منع وقوع الحوادث أو التقليل من احتمال وقوعها، مثل حوادث السرقة والسطو والقتل أو حوادث السير والمرور وكذلك أيضاً اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة لمواجهة المخاطر الطبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل ودرء الكوارث العامة، وقد شهد مدلول الأمن العام تطوراً ملحوظاً في المجتمع الحديث وشمل العديد من الجوانب مثل الأمن الاقتصادي ومن صوره الوقاية من الجرائم الاقتصادية ومكافحتها بكافة أشكالها التقليدية والمستجدة ومن أمثلتها تزييف وتزوير العملة وغسل الأموال والاحتيال الإلكتروني، كما شمل أيضا هذا المدلول الأمن الاجتماعي الذي يعني بالسلوكيات المخلة بالأمن والتسول والتعرض للغير بالقول أو الفعل.

2 - المحافظة على الصحة العامة:

ويتم ذلك من خلال القيام بكافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على صحة الجمهور ووقايته من أخطار الأمراض وانتشار الأوبئة، ومن الملاحظ أنه وإن كان الجانب الأكبر من هذه الإجراءات يقع على عاتق الأجهزة غير الشرطية، إلا أن المتغيرات الحالية في كافة المجتمعات والتي أدت إلى زيادة تدخل العمل الشرطي في كثير من نواحي الحياة أدى إلى قيام الأجهزة الشرطية بدور فعال في هذا الجانب من خلال القيام بالإجراءات التي تهدف إلى الوقاية من ومكافحة جرائم التلوث البيئي وأيضاً القيام بإبعاد من تثبت إصابته بأحد الأمراض المعدية أو ذات الخطورة على الصحة العامة وكذلك مكافحة الاتجار بالمواد ذات الخطورة على الإنسان مثل المخدرات للحفاظ عل صحته البدنية والعقلية.

3- توفير السكينة العامة:

ويتم ذلك من خلال قيام الأجهزة الشرطية بالتصدي لمحاولات تعكير الهدوء أو إحداث الضوضاء والجلبة وبصفة خاصة بالمناطق السكنية أو بالطرق العامة، ومثال ذلك الضوضاء المقلقة لراحة الناس والمنبعثة من أجهزة الكاسيت والتلفزيون ومكبرات الصوت، ولعل أبرز الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الشرطية في هذا المجال العمل

بالتنسيق مع الإدارات المحليـة المختصة والبلدية على نقل المنشآت الصناعية أو الأنشطة المثيرة للضوضاء بعيداً عن المناطق السكنية للمحافظة على الهدوء فيها، ومما لا شك فيه

أن أهداف العمل الشرطي تتحقق وبصورة فعالة من خلال قيام الجهاز الشرطي بالعديد من الأعمال والتي يتمثل البعض منها فيما يلي:

- التواجد والانتشار الأمني المستمر ليلاً ونهاراً لتوفير مجتمع آمن ومستقر.
- ملاحقة الخطرين والعمل على وضعهم تحت السيطرة الأمنية لإجهاض مخططاتهم الإجرامية.
- رصد الظواهر الإجرامية وأماكن تجمع الخطرين على الأمن.
- تأمين المنشآت والمرافق الحيوية والسفارات والقنصليات تحسباً لأي عمل يخل بالأمن. تنظيم حركة السير والمرور لمنع الاحتكاكات والازدحام المروري وسرعة فحص الحوادث الناجمة عنها ونقل المتوفين والمصابين.
- رصد ومراقبة المتغيرات الأمنية مما يسمح بالتدخل لاحتوائها قبل أن تتزايد حدة تأثيراتها السلبية.
- إدارة المنشآت العقابية وحراستها والعمل على تأهيل النزلاء بها.
- منع وقوع الاضطرابات الأمنية وأعمال الشغب والتصدي لها في حال وقوعها.
- التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة وبصفة خاصة مؤسسات الضبط الاجتماعي للعمل على الوقاية من الجريمة وتنمية الوعي الأمني وتفعيل التواصـل بين الشرطة والجمهور.

بالاعتماد على المنهج الفيبري الذي يقوم على فهم وتحليل وتفسير الظاهرة الاجتماعية لكشف أنساقها الخفية، حيث يفترض النموذج التفسيري المقترح فهم عناصر التشابك العلائقي لتطور الشرطة الجزائرية وميكانيزمات تشكلها عبر التاريخ، ومحاولة فهم درجة انفتاحها وانغلاقها على المجتمع.

المهام الشرطية الحديثة:

تعتبر أجهزة الشرطة القاعدة الأساسية التي تبنى عليها استراتيجيات منع الجريمة في جميع بلدان العالم، حين بدأت الشرطة منذ نشأتها الأولى بمهمة مكافحة الجريمة.

ويحدد البعض المهام الشرطية المتعددة والمتداخلة في النقاط التالية:

1) حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، وحماية حريات الأفراد وحقوقهم الخاصة.

(2) قيادة إجراءات الوقاية من الجريمة

(3) مكافحة الجريمة، واتخاذ إجراءات اكتشاف الجريمة، والقبض على الجناة.

4) البحث الجنائي وتوفير الأدلة اللازمة لتحقيق العدالة الجنائية، ومساعدة ضحايا الجريمة.

(5) تطبيق القوانين والأنظمة السارية في الدولة، وحفظ النظام العام

(6) إدارة نظم السير والمرور، وتأمين وسائل النقل والمواصلات

(7) تأمين نظم المعلومات الخاصة والعامة.

(8) المحافظة على الأمن السياسي بجميع متطلباته، وكذلك الأمن الاقتصادي والثقافي

9) تسيير الدوريات الشرطية وضمان التواجد الشرطي الدائم مما يضمن المحافظة على نظام الأمن العام، ويضبط الاستقرار، ويكفل الأمن لجميع المواطنين.

- معايير الاختيار والالتحاق بالمدرسة العليا للشرطة في الجزائر:

شروط التوظيف في الشرطة الجزائرية التوظيف الخارجي:

يتم التوظيف الخارجي في جهاز الشرطة عن طريق مسابقات يجريها المترشح على أساس الاختبارات.

والتوظيف الخارجي يخص أسلاك معينة من جهاز الشرطة وهي:

أ. أعوان الأمن العمومي.

ب. ضباط الشرطة وضباط الشرطة الرئيسيين.

الشروط القانونية للتوظيف الخارجي في سلك جهاز الشرطة:

إن شروط التوظيف الخاصة بالالتحاق بسلك جهاز الشرطة محددة في أحكام المرسوم رقم 91- 524 المؤرخ في 25 ديسمبر 1991 المتضمن القانون الخاص بموظفي الأمن الوطني:

أ. أن يكون جزائري الجنسية.

ب. أن يتمتع بحقوقه المدنية، وذو سيرة وأخلاق حسنة.

ج. أن يكون قادرا بعد فحص طبي على العمل ليلا ونهار ويجب ألا يكون حاملا لشامة في جسده.

د. أن تكون القامة بالنسبة للرجال 1 متر 70 سنتمتر على الأقل و 1 متر و 65 سنتمتر بالنسبة للنساء، إلا بترخيص استثنائي من طرف المدير العام للأمن الوطني.

هـ. أن تكون قدرته البصرية مجموعها يساوي 15/10 لكلتا العينين دون أن تقل قوة بصر العين الواحدة عن 7/10 بدون نظارات طبية.

و. أن ينجح في جميع اختبارات الانتقاء المحددة.

ز. إثبات وضعية المترشح اتجاه الخدمة الوطنية بتقديم إحدى الوثائق التالية:

ح. دفتر الخدمة بالنسبة للمترشحين الذين أدوا هذا الواجب.

ط. شهادة الإعفاء على ألا يكون الإعفاء بسبب طبـــي)

موقع أكاديمية الشرطة الجزائريةdgsn.dz/ar/faq.php ، نسخة إلكترونية، الساعة التاسعة مساء 5سبتمبر / 2012م).

أولا – العلاقة بين المواطن ورجال الشرطة:

يشكل تعاون المواطن مع جهاز الشرطة محكا حقيقيا لنجاح الأداء المهني، حيث يعتبر العاملين في هذا الجهاز المواطن حلقة أساسية في معادلة مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها بكل فعالية، لذلك تسعى أجهزة الشرطة بما فيها جهاز الأمن الوطني لوضع الخطط والميكانيزمات الكفيلة بتحقيق علاقة اتصالية مستدامة مع المواطن للقضاء على النظرة السلبية والمفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة خلال الحقبة الاستعمارية، والتي تنبذ كل أشكال الضبط القانوني والعمل الأمني الشرطي، حيث تمثل الشرطة وفق مفهومها الحديث الرمز الحي لقوة المجتمع وإرادته في المشاركة الفعالة في حمايته من الأخطار التي يمكن أن تهدده (عباد لويزة، 2017: 209).

والواقع أن للاتصال بين المواطن والشرطة أثر كبير على الأمن، ولا شك أن هذا النوع من التعاون الاجتماعي الأمني يعتمد أولا وقبل كل شيء على السرعة في البلاغات وكذلك دقة المعلومات ووضوحها أيضا، ومن الطبيعي أن لدى دوائر الشرطة أساليبها في جمع وتصنيف وتحليل وتوزيع المعلومات الأمنية، بما تتضح من خلاله حالة الأمن، ولذلك تصبح تصورات القائمين على توجيه الأمن أقرب إلى الواقع (براردي نعيمة، 2017: 156).

والجدير بالذكر في السياق ذاته، أن تعزيز الحس الوقائي لدى المواطن يتطلب القيام بنشاطات ميدانية من خلال تنظيم محاضرات توعوية من طرف إطارات شرطية مختصة تتركز في مجملها حول محاربة جريمة المخدرات وكيفية الوقاية منها، بالإضافة إلى محاضرات حول العنف في الملاعب والجريمة المعلوماتية، حيث تعمل هذه النشاطات وتعد الحملات الإعلامية التي يقدمها القائم بالاتصال والعلاقات العامة بمختلف مديريات الأمن أكثر الأساليب الاتصالية ايجابية ونفعا لتغطية موضوع ثقافة المواطنة، لأن لها تأثير في وعي المواطنين وإكسابهم القيم والميول والاتجاهات الضرورية للحياة في مجتمع ديمقراطي مفتوح، وكذلك تنمية مفاهيم ومبادئ المواطنة والقدرة على التصرف المدني المسؤول استنادا إلى الحوار والاعتراف بالآخر والتسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي، حيث تتوجه الحملات الإعلامية إلى تقديم مضامين مخططة

ومدروسة عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون بالاعتماد على أساليب فنية مقنعة ومؤثرة بما يتناسب مع طبيعة كل وسيلة إعلامية (قريد سمير، 2018: 164).

وتعد الحملات الإعلامية التي يقدمها القائم بالاتصال والعلاقات العامة بمختلف مديريات الأمن أكثر الأساليب الاتصالية ايجابية ونفعا لتغطية موضوع ثقافة المواطنة، لأن لها تأثير في وعي المواطنين وإكسابهم القيم والميول والاتجاهات الضرورية للحياة في مجتمع ديمقراطي مفتوح، وكذلك تنمية مفاهيم ومبادئ المواطنة والقدرة على التصرف المدني المسؤول استنادا إلى الحوار والاعتراف بالآخر والتسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي، حيث تتوجه الحملات الإعلامية إلى تقديم مضامين مخططة ومدروسة عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون بالاعتماد على أساليب فنية مقنعة ومؤثرة بما يتناسب مع طبيعة كل وسيلة إعلامية (قريد سمير، 2018: 164).

يمكن القول في هذا الإطار، إن علاقة الشرطة بالمواطن تقوم على التعاون من أجل الحفاظ على مكاسب المجتمع والعمل على مواجهة أسباب الجريمة، كما أن رسالة الأمن الوطني أصبحت اليوم مبنية على الشراكة مع المواطن بوصفه

الحلقة القوية في المعادلة الأمنية، والدعامة الأساسية في سلسلة العمل الوقائي الجواري، وفي الوقت ذاته لا بد أن تتضافر جهود المواطن من أجل منع الجريمة والتصدي لها، وهذا ما ينمي روح التعاون بين الشرطة والمواطن.

فالمديرية العام للأمن الوطني تسعى جاهدة لكسب ثقة المواطن وتنمية ثقافة الحوار والتسامح والثقة والإصغاء التعاون والاحترام المتبادل مع خلق روح الطمأنينة وتقريب الشرطي من المواطن لتجسيد مبدأ الشرطة الجوارية وجعل المواطن كعنصر فعال في المعادلة الأمنية.

ثانيا – الصورة الذهنية لرجال الشرطة لدى المواطن:

يعد موضوع صورة رجل الشرطة أحد المجالات الأساسية التي يجب أن توليها البحوث والدراسات اهتماما مميزا خاصة مع تنامى إدراك الأثر الواضح الذي تلعبه الصورة المتشكلة لدى الجمهور عن أجهزة الشرطة في دعمهم لها للقيام بأداء وظائفها

المتعددة من أجل خدمة أمن الوطن والمواطن خصوصا في ضوء ما تواجهه من مقاومة من قبل الأفراد والجماعات المجرمة في أغلب بلدان العالم باعتبارها الجهاز المسؤول عن

ضبط السلوك الاجتماعي للأفراد والجماهير، والذي يترك لديهم انطباعات مباشرة ومتراكمة عن رجل الشرطة (عرع. الوهاب أحمد، 2017: 129).

والجدير بالذكر في هذا السياق، فإن الصور الذهنية لا تقتصر على مجرد الإدراك، بل متصلة بالاتجاهات والمواقف، والاستجابات العملية التي يتعامل بها الإنسان مع الأشياء والأشخاص من حوله بواقع الحياة، وبقدر ما تؤثر هذه الصور في إدراك الإنسان لما حوله، فإنها تؤثر في حكمه على تلك الأشياء، لأنها تشكل جزاً من إطاره الدلالي، وبهذا المعنى فإن الصورة التي تتكون في أذهان المواطنين عن رجال الشرطة لا تظل ثابتة في مكانها بلا أي تغيير في مختلف الظروف والأحوال فالصورة عملية ديناميكية وليست استاتيكية، ولكنها متفاعلة ومرنة خاصة

وأن هناك أحداثا تستطيع التأثير على الصور القائمة وتغييرها خلف) لافي الحلب الحماد، 2014: 34).

وتبعا لذلك، سنحاول استنطاق الجداول الآتية للتعرف على الصورة الذهنية التي يحملها المواطنين في مخيالهم الاجتماعي تجاه رجال الشرطة، حيث سنتعرف من خلالها على مواقفهم واتجاهاتهم من الاتصال الشرطي بوصفه عملية ديناميكية تتطلب من رجال الشرطة التحلي بأخلاقيات معينة يمكن أن تؤثر على طبيعة العلاقة التي تربطهم بالمواطن، ويعتبر عامل الثقة فاعلا أساسيا في هذه العلاقة.

يمكن القول، إن الصورة الذهنية التي يحملها المواطن عن رجل الشرطة بأنه موضع ثقة يمكن أن تعزز لديه الرأس المال الاجتماعي، والذي يستلزم – من وجهة نظر بيار بورديو – إعادة إنتاج حدا أدنى من التجانس الموضوعي بين أعضاء الجماعة، كما تستلزم جهدا متواصلا للحفاظ على تماسك الجماعة وتضامنها، وتستلزم كذلك مزيدا من الإدراك والوعي المتبادل بين رجل الشرطة والمواطن بما يسهم في خلق وترسيخ أواصر الثقة المتبادلة (حسني إبراهيم عبد العظيم، 2011: 64).

ختاما لفصلنا هذا يمكن ان نقول انه لا يمكن لمنظومة كمنظومة الوعي أن تنشأ من قبيل الصدفة لدى الإنسان أو تأتي جاهزة، فيوجد الإنسان ويجد نفسه واعياً أو ممتلكاً

للوعي، ولابد من محفزات تساهم بشكل كبير في تكوين اتجاهات الأفراد نحو الأفضل أو الأسوأ، وما اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات والتمثلات المعرفية إلا لاستخدامها حسب الأطر والرموز، أي بمعنى استخدامها حسب السياق الثقافي الذي يولدون وينشئون فيه، مع اكتسابهم للقدرة على التعديل والتطوير في هذه المعارف والمهارات، بما فيها من صالح للمجتمع (مازن مرسول محمد، 2012: **33-31**).

ولا شك أن اتجاهات المواطنين نحو الاتصال الشرطي يؤثر في أحكامهم ومدركاتهم وردود أفعالهم تجاه رجال الشرطة، فالاتجاهات بهذا المعنى تتجمع في

أنماط مميزة وتعطي للشخصية نمطها الخاص، وتنشأ من خلال التفاعل اليومي للمواطن مع رجال الشرطة، وهو أمر يؤثر بشكل واضح في تحديد مدى استجابة المواطنين لأسئلة قياس الاتجاهات، ومن ثمة بناء شكل النتائج، (زين العابدين عبد الحفيظ، 2019: 10).

وما يؤكد أهمية قياس الاتجاهات، لما تعبر عنه من مواقف وآراء للمواطنين إزاء قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية ترتبط بحياتهم اليومية (كقضية الاتصال الشرطي)، إنها أحد المؤشرات الدالة على مدى تشبع المواطن بثقافة المواطنة كمدخل أساسي لاتخاذ القرارات وصناعة السياسات وتوجيهها وتقييم فاعليتها (قريد سمير، 2018).

وعليه، فقد ظهر جليا أن أغلبية المواطنين على درجة من الوعي والحس المدني ولذلك فإن اتجاهاتهم نحو الاتصال الشرطي اتسمت في عمومها بالإيجابية، ما يؤكد الصلة الوثيقة بين المواطن ورجال الشرطة الذين أثبتوا جدارة في تسيير الشأن الأمني لاسيما في فترة الحراك الشعبي، وهو ما ترك انطباعا حسنا لدى غالبية أفراد العينة الذين أكدوا أن العلاقة الاتصالية التي تربطهم برجال الشرطة تتميز بالثقة والتعاون المشترك، وهو ما أسهم في تنمية رأس مال اجتماعي حقيقي قائم على التبادل المشترك.

الفصل الثالث:

الإجراءات الميدانية للدراسة

تمهد.

1 - الدراسة الاستطلاعية

2 - المنهج المستخدم في الدراسة

3- مجتمع وعينة الدراسة.

4- حدود الدراسة.

5- أدوات الدراسة.

6- الأساليب الإحصائية.

تمهيـد:

غاية كل بحث علمي هو تحليل البيانات والنتائج المتوصل إليها، في ضوء الفرضيات التي تم تبنيها وطرحه من الباحث، وعليه فإننا سنناقش ونقدم عرضا تحليليا عن النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من الطلبة الجامعيين بقسم علم النفس والفلسفة بجامعة الجلفة، باستخدام الأساليب الإحصائية.

حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وتحليلها حسب الفرضيات بدءا من الفرضية الأولى إلى غاية الفرضية الثالثة، وفي ضوء النتائج المتوصل إليها تم تقديم جملة من الاقتراحات.

وتم الإفادة من الدراسات السابقة في العديد من الأمور كمراجع ومصادر متعلقة بالأدب النظري، وتحديد مشكلة الدراسة الحالية وصياغة أهدافها، وبناء الإطار النظري، والاطلاع على مناهج البحث المستخدمة من قبل الباحثين، واختيار المنهج المناسب لهذه الدراسة، وبناء أداة الدراسة وهي الاستبانة، واختيار أفضل الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات ومن ثم استخلاص النتائج وتفسيرها والإفادة من خبرات الباحثين في كيفية تناولهم لمشاكل بحثهم ومصادر معلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلها ومناقشتهم للنتائج، وطريقة توثيقهم للمعلومات والبيانات، (بوسطارة وبن عباس ،2021، الانهاك النفسي وعلاقته بالطمأنينة النفسية لدى مرضى السكري ، مذكرة ماستر جامعة المسيلة).

- **منهجية الدراسة وإجراءاتها:**

- **منهج الدراسة:** اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كميًا وكيفيًا بهدف الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها (عبيدات وآخرون، 2016).

- **مجتمع الدراسة وعينتها:** تكون مجتمع الدراسة من عينة للطلبة الجامعيين بقسم علم النفس و الفلسفة بجامعة الجلفة، والبالغ عددهم (7929) طالب وطالبة، وتكونت عينة الدراسة الصالحة للتحليل من (770) طالب وطالبة، تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، مع المحافظة على نسب خصائص المجتمع، ويوضح دلك، الجدول رقم(01).

4- حدود الدراسة:

4-1 الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة بجامعة زيان عاشور بالجلفة.

4-2 الحدود الزمنية:

تم تطبيق الإجراءات الميدانية خلال شهر فيفري وبداية شهر مارس من السداسي الثاني للموسم (2023/2022)، حيث تم إجراء الدراسة الاستطلاعية في شهر جانفي (2022) بعد أخذ الموافقة من إدارة القسم، وتم التحقق من الخصائص السيكو مترية لأدوات القياس لأشرع في تطبيق الاستبانة لمعرفة الاتجاه نحو وظيفة الشرطية على عينة الدراسة.

2-4 الحدود البشرية:

المعنيون بالدراسة هم عينة من طلبة السنة الأولي والثالثة ليسانس علم النفس من كلية العلوم الانسانية والاجتماعية مختارة بطريقة عشوائية والمقدر عددهم (770).

جدول (1) خصائص عينة الدراسة وفقاً للجنس، المرحلة الدراسية.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	دكر	328	% 42.4
	انثى	442	% 57.6
المجموع		770	% 100
المستوى الدراسي	اولى ليسانس	498	% 64.6
	ثالثة ليسانس	272	% 35.4
المجموع		770	% 100

يتضح من جدول (1) أن أكثرية أفراد عينة الدراسة من الإناث، وبلغ عددهن (442) طلبة وبنسبة (57.6%)، كما أن غالبية أفراد عينة الدراسة من اولى ليسانس وبلغ عددهم (496) فردًا وبنسبة (64.6%)

حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة المجال والدرجة الكلية للاستبانة، وجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة في العينة الاستطلاعية.

رقم البعد	البعد	معامل ارتباط بيرسون
1	اتجاهات الطلبة نحو الشرطة كوظيفة	**0.918**
2	اتجاهات الطلبة نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي	**0.857**
3	اتجاهات الطلبة نحو مستقبل وظيفة الشرطي	**0.844**

** وجود دلالة احصائية عند مستوى الدلالة α=0.01

وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01 =) يتضح من جدول (2) أن قيم معاملات الارتباط لمجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية تراوحت ما بين (0.776) و(0.918) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01 =)، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي، بما يعكس درجة مقبولة من صدق الاستبانة. ولحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه الفقرة تم حساب معامل الارتباط، وجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة ودرجة البعد الذي تنتمي اليه الفقرة

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	** 0.556	11	** 0.512	21	** 0.633
2	** 0.725	12	** 0.536	22	** 0.673
3	** 0.841	13	** 0.525	23	** 0.705
4	** 0.707	14	** 0.599	24	** 0.532
5	** 0.738	15	** 0.522	25	** 0.593
6	** 0.767	16	** 0.617	26	** 0.533
7	** 0.776	17	** 0.577	27	** 0.582
8	** 0.644	18	** 0.526	28	** 0.520
9	** 0.534	19	** 0.582	29	** 0.601
10	** 0.609	20	** 0.671	30	** 0.641

**** وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.01).**

يتضح من جدول (3) أن معامل ارتباط بيرسون للفقرات مع المجال الذي تنتمي إليه، تراوحت بين (0.499 – 0.841) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01 = d). وعليه تصبح الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (41) فقرة موزعة على (5) مجالات. ثبات أداة الدراسة: تم تقدير معامل ثبات الاستبانة

الداخلي بتطبيق معادلة "ألفا" كرونباخ (Cronbachs Alpha)، لجميع مجالات الاستبانة والاستبانة ككل على العينة الاستطلاعية التي بلغت (35) طالب وطالبة ومن خارج عينة الدراسة، ويوضح ذلك جدول (4).

جدول (4) معاملات ثبات كرو نباخ الفا " α " لمجالات الاستبانة، والاستبانة ككل في العينة الاستطلاعية

رقم البعد	البعد	معامل الفا كرونباخ
1	اتجاهات الطلبة نحو الشرطة كوظيفة	0.903
2	اتجاهات الطلبة نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي	0.866
3	اتجاهات الطلبة نحو مستقبل وظيفة الشرطي	0.872
4	الاستبيان ككل	0.934

يظهر جدول (4) أن معاملات الثبات المقدرة بمعادلة كرونباخ ألفا "A" لمجالات الاستبانة قد تراوحت بين (0.866- 0.903)، وقد بلغت درجة الثبات الكلية للاستبانة (0.934)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة (Algina & Crocker 1986).

1- الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية لكثير من الباحثين البوابة الرئيسية التي تحدد معالم البحث نظريا وميدانيا.

1-1 أهداف الدراسة الاستطلاعية:

- التعرف على واقع الميدان وصعوباته.
- التأكد من مدى صحة صياغة الفرضيات.
- التأكد من الخصائص السيكو مترية لأدوات القياس.

2-1- الخصائص السيكو مترية لأدوات القياس:

قبل تطبيـق أدوات القيـاس في الدراسة قمـنا من التـأكد من الخصـائص السيكو مترية، المتمثلة في الصدق والثبات من خلال استخراج عينة عشوائية طبقية مكونة من (30) ثلاثين طالب وطالبة من كلية العلوم الاجتماعية والانسانية.

حيث تم توزيع كل من مقياس الاتجاه نحو المدرسة، ومقياس التوافق النفسي الاجتماعي، وبعد تجميعهم وفحصهم تم الشروع في تفريغهم ومعالجتهم إحصائيا للتأكد من صدق وثبات كل أداة قياس على حدة

1-2-1 الصدق:

الصدق كما هو متعارف عليه هو قياس الاختبار ما وضع لقياسه، أي أن يقيس الاختبار خاصية معينة دون غيرها (سامي ملحم 2001، ص270).

2-2-1-الثبات:

الثبات يعني أن الاختبار ثابت فيما يعطي من نتائج، إذ ما أعيد تطبيقه على نفس المجموعة من الأفراد في مرحلتين متلاحقتين كانت النتائج متشابهة (عبد الرحمن العيسوي، 2003، ص335).

ويعرف الثبات على أنه «دقة المقياس واتساقه، أي أن يحصل نفس الفرد على نفس الدرجة في نفس الاختبار عند تطبيقه أكثر من مرة (رجاء أبو علام،2004، ص429).

3-1-صدق وثبات مقياس الاتجاه نحو وظيفة الشرطي:

لقد استوحينا فكرة إعداد هذا المقياس من قراءاتها النظرية، واطلاعنا على المقاييس التي جاءت في هذا المجال في بعض الدراسات على سبيل المثال مقياس العزام الذي طبق على المرحلة الأساسية العليا 1999 ذي فقرات كثيرة تتلاءم مع موضوع الدراسة.

1-3-1-الصدق:

تم التأكد من المقياس بطريقتين:

أ- صدق المحكمين:

بعد إعداد المقياس في صورته الأولية، تم عرضه على مجموعة من المحكمين (خمسة أساتذة) من أساتذة الجامعة المتخصصين في علم النفس، وطلب إليهم إبداء وجهة نظرهم حول أبعاد المقياس وفقراته، من حيث إذ كانت فقرات المقياس واضحة أو غير واضحة، ملائمة أو غير ملائمة، وهل هي فعلا عبارات جدلية تقيس الاتجاهات أو المعارف، مع إضافة أية فقرة جديدة يرونها ضرورية لأي بعد من المقياس، أو حذف الفقرة التي يرون ضرورة حذفها مع تعديل الصياغة اللفظية لبعض العبارات.

وتم تعديل بعض عبارات المقياس في ضوء آراء المحكمين.

ب – صدق الاتساق الداخلي

قمنا بتجريب المقياس على استطلاعية مكونة من (30) طالب و طالبة، وذلك بهدف التأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس بالبعد الذي تنتمي له، كما قمنا بالتأكد من مدي ارتباط كل بعد بالمجموع الكلي للمقياس، حيث جاءت معاملات الارتباط الثلاث مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوي 0.01، وتدل القيمة الكلية (0.78) المحسوبة على تمتع المقياس باتساق داخلي والذي يعد بدوره مؤشرا دالا على الصدق.

معامل الثبات عن طريق التجزئة النصفية (Spearman Brown):

حيث تم تقسيم المقياس إلى قسمين، القسم الأول يمثل البنود الفردية والقسم الثاني يمثل البنود الزوجية، ثم يحسب معامل الارتباط بصيغته الإحصائية بين درجات البنود الفردية ودرجات البنود الزوجية، ثم يصحح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون.

وكانت نتيجة معامل الارتباط الجزئي بين البنود الفردية والزوجية (0.85) عند مستوي الدلالة 0.01، وبتصحيح معامل الارتباط كالآتي:

$$\text{معامل الارتباط الكلي} = \frac{2\,ر}{1 + ر} = \frac{2\ x\ 0.85}{1\ + 0.85}$$

تصحيح أداة الدراسة:

تكونت الاستبانة من (27) فقرة، أمام كل فقرة مقياس ليكرت الخماسي، والذي يعكس درجة موافقة أفراد عينة الدراسة كالآتي: (بدرجة كبيرة جدًا = 5، بدرجة كبيرة = 4، بدرجة متوسطة=3، بدرجة قليلة =2، بدرجة قليلة جدًا =1)، وجميع الفقرات موجبة الاتجاه عدا الفقرات ذات الأرقام (8، 9، 32) جاءت سالبة الاتجاه (يتم عكس درجة التصحيح). ولتحديد درجة الموافقة وتحديد الاتجاه لمقياس ليكرت الخماسي، كما يظهره جدول (5)

جدول (5) حساب الأوزان لدرجة الموافقة وتحديد الاتجاه وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

الفئات	درجة الموافقة
من 4.20 الى 5	مرتفعة جدا
من 3.40 الى 4.19	مرتفعة
من 2.60 الى 3.39	متوسطة
من 1.80 الى 2.59	منخفضة
من 1 الى 1.79	منخفضة جدا

الأساليب الإحصائية: للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة).

- معادلة كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha)، لتقدير معاملات ثبات الاستبانة.
- الإحصاء الوصفي التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة حول اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي تبعًا للمتغيرات (الجنس، المرحلة الدراسية).

الفصل الرابع:

عرض وتحليل النتائج

1 - عرض وتحليل البيانات ومناقشتها في ضوء الفرضية الأولى.

2- عرض وتحليل البيانات ومناقشتها في ضوء الفرضية الثانية.

3- عرض وتحليل البيانات ومناقشتها في ضوء الفرضية الثالثة.

4- عرض وتحليل البيانات ومناقشتها في ضوء الفرضية الرابعة.

5- الخلاصة العامة ومقترحات الدراسة.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: " ما اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات البعد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة مرتبة ترتيباً تنازليا

ترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة
1	ارى ان الامن وظيفة انسانية	4.731	0.560	مرتفعة جدا
3	اشعر بالاعتزاز حينما اتحدث عن وظيفة الشرطة	4.335	0.988	مرتفعة جدا
2	ارى ان وظيفة الشرطي يساعد على الامن والاستقرار	4.246	0.869	مرتفعة جدا
7	اريد العمل بوظيفة الشرطي عن حب واقتناع	4.140	1.044	مرتفعة جدا
5	وظيفة الشرطي تساعدني على اظهار اقصى قدراتي	4.041	0.954	مرتفعة جدا
4	اشعر وظيفة الشرطي تنمي لدى الاستقلالية	3.863	1.081	مرتفعة
9	تعتبر وظيفة الشرطي وظيفة شاقة	4.128	1.440	مرتفعة
6	تتوافق وظيفة الشرطي مع سماتي الشخصية	4.110	1.323	مرتفعة
8	التحاقي بوظيفة الشرطي تحقق ذاتي	3.863	0.797	مرتفعة
	الدرجة الكلية للبعد	4.007		مرتفعة

يتضح من جدول (6) أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة، جاءت بدرجة (مرتفعة). حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (4.0078). كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً طفيفاً في موافقة أفراد عينة البحث على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة، حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة

الدراسة على الفقرات ما بين 3.2799 إلى (4.7318، وجاءت درجة الموافقة ما بين (مرتفعة جدًا،

ومتوسطة)، ويرى الباحث أن استجابة العينة في الفقرات (1، 2، 3) مرتفعة جدًا، وتفسير ذلك أن معظم الطلبة يعتقد ويؤمن بإنسانية المهنة، ويعكس أيضًا دور الدولة ووزارة التعليم في الاهتمام بمكانة الشرطي وكرامته ووضعه الاجتماعي، كما يفسر أيضًا الاستقلالية في الأداء ومرونة الإدارة التي تسمح لشرطي بأن يخرج طاقاته الإبداعية، ويتوقع أن تزداد هذه الاستحقاقات لشرطي، كما أن للشرطيين الدور الكبير في تنمية اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كرياكو وكلتارو (2000) حيث أظهرت الدراسة اتجاهات ايجابية للشرطيين المرشحين للتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة نحو وظيفة الشرطي، وتتفق مع دراسة دحلان (2007) والتي أظهرت أن اتجاهات الطلبة جاءت بدرجة إيجابية، كما تتفق مع دراسة الطناني (2010).

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: " ما اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد عينة الدراسة لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي مرتبة ترتيباً تنازليا

ترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة
15	أؤمن بدور الشرطي في التغير الاجتماعي بالمجتمع	4.428	0.837	مرتفعة جدا
10	العمل بالشرطة يمنحني مكانة مرموقة في المجتمع	4.403	0.790	مرتفعة جدا
11	النظرة المجتمع لوظيفة الشرطي تعزز انتمائي وحبي لها	4.398	0.705	مرتفعة جدا
13	يتناسب الراتب الذي يتحصل عليه الشرطي مع الجهد المبذول في العمل	4.302	0.826	مرتفعة جدا
12	تكفل القوانين حماية الشرطي ضد الاجراءات التي من شأنها الاساءة بحاضرهم المهني او مستقبلهم	4.234	0.797	مرتفعة جدا
14	يحظى الشرطي بحوافز مناسبة لمهنته	4.181	0.812	مرتفعة
17	اشعر بولائي الدائم للوطن	4.128	0.809	مرتفعة
16	يتمتع الشرطي باللباقة المهنية	4.110	0.476	مرتفعة
19	يتسم تعامل الشرطي بالسهولة والمرونة	3.959	0.967	مرتفعة
18	المشكلات السلوكية لدى بعض الموطنين من أصعب ما يواجهه الشرطي	3.824	0.971	مرتفعة
	الدرجة الكلية للبعد	4.20		مرتفعة جدا

يتضح من جدول (7) أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي، جاءت بدرجة (متوسطة). حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.2537). كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد البحث على اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي، حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات ما بين

(2.2018 إلى 4.3568)، وجاءت درجة الموافقة بين مرتفعة جدًا، وضعيفة، ويرى الباحث أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية أفضل من اتجاهاتهم نحو المكانة الاقتصادية للمهنة، خاصةً أن الأجور والحوافز تمثل أهم العوامل في حياة الشرطي، لأنه يُعد المورد المالي الوحيد أو على الأقل المورد الرئيس الذي يعتمد عليه جميع الطلبة في قضاء ضروريات الحياة لهم ولأسرهم، ولا غرابة إذا كان الأجر والسعي وراء تحسينه يحظى باهتمام الطالب، وقد يعزو الباحث قلة الحوافز إلى عدم وجود ميزانيات مخصصة فقط لتحفيز الشرطة ودعمهم ماديًا فضلًا عن العدد القليل للشرطيين، سيما وأن مدارس الشرطة تفرز أعدادًا ضئيلة جدًا من الخريجين.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما اتجاهات الطلبة والطالبات نحو رتب ومستقبل وظيفة الشرطي؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات اتجاهات الطلبة والطالبات نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي، والجدول (8) يوضح ذلك.

ترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة
20	اريد ان اكون في رتبة مرموقة بوظيفة الشرطة	4.787	0.478	مرتفعة جدا
21	يتاثر مستقبل الشرطي بمدى الجهد الذي يبذله في وظيفته	4.007	0.872	مرتفعة
27	يحظى ضباط الشرطة باهتمام كبير لكونه من اهم ركائز تطبيق القانون	3.765	0.569	مرتفعة
26	تسعى المديرية العامة للامن الوطني الى تحقيق النمو المهني لشرطي	3.761	0.475	مرتفعة
25	نظام الترقية في مهنة الشرطة أحسن من نظم الترقية في الوظائف الاخرى	3.477	0.479	مرتفعة
23	لدي طموح في الترقية الى رتب متقدمة بوظيفة الشرطي	3.360	0.751	مرتفعة

24	تتوافق وظيفة الشرطي مع قدراتي العلمية	3.175	0.654	مرتفعة
22	لدى من المهارات ما يؤهلني للعمل بوظيفة الشرطي	3.062	0.824	مرتفعة
	الدرجة الكلية للبعد	3.571		مرتفعة

يتضح من جدول (8) أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو مستقبل وظيفة الشرطي، جاءت بدرجة (مرتفعة). حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.5719). وتراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات ما بين 2.7474 إلى 4.7878، وجاءت درجة الموافقة بين مرتفعة جدًا، متوسطة)، ونرى أن ادارة الموارد البشرية للشرطة تسعى بكل الوسائل والسبل وعلى جميع مستوياتها إلى الحد من المشكلات التي تواجه الشرطي؛ من صعوبات ومشكلات يومية أثناء التعامل مع المواطنين وممارسة حياتهم المهنية اليومية، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين نظرة مستقبلية متفائلة لدى الطلبة نحو مهنتهم المستقبلية كما أن الشعور بالاستقرار الوظيفي الذي تكفله الأنظمة والقوانين يلعب دورًا كبيرًا في تنمية اتجاهات الطلبة والطالبات نحو مستقبل وظيفة الشرطي. ولا يخفى علينا الدعم غير المحدود الذي تسعى إليه الجمهورية الجزائرية من خلال رؤية 2030 في تطوير جهاز الشرطة والسعي الدؤوب للوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحسين (2010) والتي أظهرت اتجاهًا إيجابيًا لدى الطلبة نحو مستقبل وظيفة الشرطة.

أما بالنسبة للدرجة الكلية لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي كما هي موضحة في الجدول رقم :(09).

جدول (09) المتوسطات الحسابية لأبعاد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة.

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	ترتيب الفقرة	درجة
1	اتجاهات الطلبة نحو الشرطة كوظيفة	4.00	1	مرتفعة
2	اتجاهات الطلبة نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي	3.253	3	مرتفعة
3	اتجاهات الطلبة نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي	3.571	2	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.958		مرتفعة

يتبين من جدول (11) أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي، جاءت بدرجة (مرتفعة)، حيث جاء المتوسط العام الكلي (3.8569)، وجاء أعلى للبعدات؛ بعد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة بمتوسط حسابي (4.0078) وبدرجة مرتفعة، تلاه البعد (اتجاهات الطلبة والطالبات نحو رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي) بمتوسط حسابي. (3.5719) وبدرجة مرتفعة، وأخيرا جاء البعد (اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي بمتوسط حسابي (3.2537) وبدرجة متوسطة.

ويرى الباحث أن الاتجاه نحو وظيفة الشرطي يعد المحور الأساسي لمدى تحمل الشرطي للمهنة، وضغوطها النفسية والمهنية والجسمية التي يواجهها، وأن نجاح الشرطي في عمله يعد هدفًا رئيسيا، بل من أهم الاتجاهاته الإيجابية نحو مهنته؛ لأن هذه الاتجاهات هي القاعدة التي يبنى عليها معظم نشاطاته، وتعتبر الاتجاهات نحو وظيفة الشرطي مفتاح النجاح للشرطي في عمله ومدى قدرته على الإبداع. ويؤكد الباحث أن الإعداد الأكاديمي والتربوي سواء ما كان قبل الخدمة أم أثنائها. يلعب دورًا كبيرًا في تنمية الاتجاهات نحو وظيفة الشرطة، وقد يرجع سبب ظهور الاتجاه الايجابي للطالب نحو

وظيفة الشرطة إلى التغييرات والإصلاحات التي شملت المديرية العامة للآمن الوطني، ومنها: الاهتمام بالشرطي من حيث تكوينه، والعمل على تحسين الجوانب المادية

والاجتماعية له، من خلال رفع الأجور وتحسين الظروف التي تساعده على أداء مهامه بشيء من الجدية والتفاني، والرفع من رضا الشرطي عن مهنته. كما قد جعلت من أهم أهدافها السعي إلى تطوير الامن الوطني بجميع ميادينه البشرية والمادية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بقيعي والكساب 2010، ومزكي 2013) والتي أظهرت وجود اتجاه ايجابي عام نحو وظيفة الشرطة.

رابعا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي تعزى للمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، الرتبة)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين المتعدد (MANOVA)، للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة حول اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة تعزى للمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية)، والجدول (10) يوضح ذلك:

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل البعد من البعدات للدراسة وفقاً لمتغيراتها.

الفئة	الشرطة كوظيفة		المكانة الاجتماعية والاقتصادية		رتبة ومستقبل وظيفة الشرطي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	4.03	0.72	2.97	0.67	3.46	0.87
انثى	4.32	0.68	3.46	0.83	3.66	0.93
اولى ليسانس	4.19	0.80	3.28	0.89	3.59	0.99
ثالثة ليسانس	4.20	0.67	3.21	0.79	3.53	0.79

يتضح من الجدول (10) أن هناك فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول كل البعد من البعدات اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة تعزى للمتغيرات الجنس، التخصص، سنوات الخبرة، والمرحلة الدراسية، وللكشف عن دلالة هذه الفروق تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد(MANOVA) ، كما يوضحه جدول (11).

جدول (11) نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة في كل بعد من الابعاد، اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة تعزى للمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، الرتبة)

المتغير	البعد	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
الجنس H=0.043	وظيفة الشرطي	3.648	1	3.648	10.297	*0.001
	المكانة الاجتماعية	13.16	1	13.16	20.684	*0.000
	رتبة ومستقبل الشرطي	2.17	1	2.17	5.126	*0.024
السنة الدراسية H=0.230	وظيفة الشرطي	0.840	1	0.840	2.372	*0.124
	المكانة الاجتماعية	2.186	1	2.186	3.436	*0.064
	رتبة ومستقبل الشرطي	1.694	1	1.694	2.291	*0.165

* ذات دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0 0.05

H : دلالة اختبار هوتلينج (Hotelling's Trace).

W : دلالة اختبار ويلكس الامبدا (Wilks' Lambda).

يتضح من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير الجنس ولجميع الابعاد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة، المكانة الاجتماعية والاقتصادية، رتبة ومستقبل وظيفة الشرطة)، حيث

جاءت قيمة" ف" المحسوبة (10.297، 20.684، 5.126) على التوالي، بمستوى دلالة (0.001، 0.000، 0.024،) على التوالي، وجاءت الفروق لصالح الذكور.

ونرى ان السبب قد يعود إلى طبيعة التكوين الشخصي لذكور والذي يضفي معاني متقاربة من ناحية الفهم والاندماج والعطاء مع وظيفة الشرطي، كما أن وظيفة الشرطي تعد الوظيفة الأوسع والأنسب لعمل الرجل، كما أن عمل الرجل في البعد التعليم يلاقي قبولًا اجتماعيًا أكثر من عمل الرجل في المهن الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة، بقيعي والكساب (2010) والتي أظهرت وجود فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الطلبة نحو وظيفة الشرطة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور. كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة يحيى (2007) والتي أظهرت تأثر درجة الاتجاه والرضا عن وظيفة الشرطة بالنوع حيث تبين أن الطلبة الذكور أكثر اتجاهاً ورضاً من الطلبة الاناث، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة مزكي (2013) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة نحو وظيفة الشرطة وبين اتجاهات الطالبات ولصالح الطلبة.

كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير المستوى الدراسي ولجميع الابعاد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة كوظيفة، المكانة الاجتماعية والاقتصادية، رتبة ومستقبل وظيفة الشرطة، حيث جاءت قيمة" ف" المحسوبة (2.372، 3.436، 2.291) على التوالي، بمستوى دلالة (0.124، 0.064، 0.165) على التوالي. ويرى الباحث أن عدم وجود أثر جوهري لمتغير التخصص في اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة، يرجع إلى نقص خلية الاعلام والاتصال في مراكز الشرطة، إذ عادة ما تقوم الجامعات والكليات بإعداد الطلبة وتدريبهم وتأهيلهم تربويًا ومسلكيًا ومهنيًا قبل الخدمة لكافة التخصصات بصفة عامة، وعدم اظهار فوائد الامن الوطني وهذا له أثره الواضح على

اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة، كما أن الدورات التربوية التي تلازم الطلبة ولجميع التخصصات أثناء الخدمة دورها الفاعل في تنمية اتجاهاتهم وتثبيتها نحو

وظيفة الشرطة. وتتفق هذه النتيجة مع دارسة (Giltekin, 2006 والتي أظهرت أن اتجاهات الطلبة المرشحين نحو وظيفة الشرطة كانت إيجابية. كما تتفق هذه النتيجة مع

دراسة (حسن2014) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائيا لاتجاهات الطلبة نحو وظيفة الشرطة تعزى لمتغير التخصص.

وأشارت النتائج أيضًا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (d = 0.05) تعزى للمرحلة الدراسية ولجميع الابعاد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة كمهنة، المكانة الاجتماعية والاقتصادية، رتبة ومستقبل وظيفة الشرطة، حيث جاءت قيمة" ف" المحسوبة (2.120، 0.930، 1.032، على التوالي، بمستوى دلالة (0.096، 0.426، 0.378) على التوالي.

ونرى أن الظروف المادية والمالية والتدريب بلا شك متماثلة لجميع الطلبة في جميع المراحل، مع فروق بسيطة تعود لخصائص كل مرحلة، مما جعل آراء الطلبة والطالبات متوافق نحو وظيفة الشرطة. ولم يجد الباحث دراسة تتفق أو تختلف مع هذه النتيجة.

ويتضح من خلال ما سبق أن الفروق في اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة هي فروق طفيفة من جهة، وفروق إيجابية من جهة ثانية، مما يدل على أن هناك اتجاهاً إيجابياً لدى مجمل أفراد عينة الدراسة نحو وظيفة الشرطة.

خلاصة عامة

لاشك ان هذه الدراسة تعتبر من الدراسات التأسيسية في علم النفس الحديث ، لأنها تؤسس لدراسات مستقبلية حول العلاقة الاتصالية بين رجل الشرطة والطلبة الجامعيين و الطالبات ، و التي لم تنل – في حدود علمنا – ، الاهتمام الكافي من طرف علماء النفس و الباحثين وهذا نظرا لحساسية جهاز الشرطة من جهة وعدم وجود اتصال مفتوح للطلبة الجامعيين من جهة أخرى، بصفة عامة، ويعزي ذلك حسب (علي سموك) ،الى الإخفاق السياسي للدولة القائمة وارتباطها بفعاليات وممارسات اجتماعية تخدم بالدرجة الأولى توجهات و مصالح لا تمت الى مصالح ومطامح الأغلبية الساحقة من افراد المجتمع باي صلة ، بل تربط أساسا بالدولة و الفئات المهيمنة عليها ,

وفي نهاية هذا البحث نستطيع ان نقول، انه من الجيد أن نرى زيادة الاهتمام بمهنة الشرطة بين طلاب وطالبات الجامعة، حيث يمكن للشباب الطموح أن يساهموا في خلق مجتمع أكثر أمانًا وعدالة، وقد توصلنا خلال هذه الدراسة الى:

1- أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة، جاءت بدرجة (مرتفعة).

2- أن اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الشرطة كوظيفة بدرجة مرتفعة، وتلاه رتبة ومستقبل وظيفة الشرطة بدرجة مرتفعة، وأخيرًا جاء بعد اتجاهات الطلبة والطالبات نحو المكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطة وبدرجة متوسطة.

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

4- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطي تعزى للمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي).

- التوصيات والمقترحات:

1- ضرورة الاهتمام بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية لوظيفة الشرطي، وإصدار القواعد والقوانين لحماية الشرطي ضد الإجراءات التي من شأنها الإساءة بحاضرهم المهني أو مستقبلهم.

2- الزامية تعميق مبدأ العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز الشعور بالأمان الوظيفي لدى العاملين بمراكز الشرطة.

3- تشجيع افراد الشرطة على الإبداع والابتكار، والسعي لتوطين ثقافة التغيير والتطوير.

4- على مديرية الامن الوطني تبني استراتيجيات التقدير والتعزيز الإيجابي والاعتماد على الاتصال المفتوح مع الطلبة والطالبات.

5- إجراء دراسة للكشف عن العلاقة بين اتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة وبين الأداء الوظيفي لديهم.

6- إجراء دراسة لأنماط القيادة لدى إطارات وضباط الشرطة وعلاقتها باتجاهات الطلبة والطالبات نحو وظيفة الشرطة.

7- توفر مناصب عمل بالنسبة للطلبة يؤدي الى اتجاه إيجابي لمهنة الشرطي

1- ابو النيل محمد السيد (1999)، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

2- ابو النيل محمود (1975)، علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية.

3- احمد البراوري، رشيد حسين (2013)، الاتجاهات النفسية نحو عمل المرأة السياسي والاجتماعي في علاقتها في التنشئة الاجتماعية، الاردن، دار جرير للنشر.

4- احمد سهير كامل (2001)، علم النفس الاجتماعي بين النظري والتطبيقي، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب.

5- احمد عطوة، زين العابدين درويش (1999)، علم النفس الاجتماعي اسسه وتطبيقاته، القاهرة، دار الفكر العربي.

6- احمد منغور (2008)، موقف الراي العام الفرنسي من ثورة الجزائر 1954-1962، الجزائر، دار التنوير للنشر والتوزيع.

7- إسماعيل ناشف (2010). صمت الظواهر مقاربات في سؤال المنهج إضافات، **المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 10.**

8- امام، عبد الواحد (1998)، الشرطة من منظور اسلامي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

9- باسم محمد ولي، محمد جاسم محمد (2004)، مدخل الى علم النفس الاجتماعي، الاردن، مكتبة دار الثقافة.

10- بختاوي خديجة (2008)، اساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، العدد17، افريل.

11- براردي نعيمة (2017)، صورة الشرطة لدى المواطن وعلاقتها بالابعاد المجتمعية والسياسية في الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد8، العدد1.

12- البستاني عبد الله (1980)، معجم وسيط الوافي، بيروت، مكتبة لبنان.

13- بسمة عبد العزيز (2013). إغراء السلطة المطلقة، مسار العنف في علاقة المواطن بالشرطة عبر التاريخ. القاهرة: دار صفصة للنشر والتوزيع والدراسات.

14- بن أحمد حوكا (2015). "الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي بالمغرب" إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان 29-30، شتاء- ربيع.

15- بوخريسة بوبكر (2006)، المفاهيم والعمليات الاساسية في علم النفس الاجتماعي، عنابة، منشورات جامعة باجي مختار.

16- بوعلي بديعة (2007)، تقويم تكوين اعوان الامن النظام العمومي، ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة.

17- بوعمود فضيلة (2016)، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو تخصصاتهم الدراسية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، مذكرة ماستر.

18- بوموس فوزية (2016)، فاعلية استراتيجية التعلم التعاوني، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، اطروحة دكتوراه.

19- ت ا اسناكو، ج سكوبلر، ترجمة عبد الحميد صفوت ابراهيم (1993)، السعودية، مطابع جامعة الملك سعود.

20- جابر نصر الدين، لوكيا الهاشمي (2006)، مفاهيم اساسية في علم النفس الاجتماعي، الجزائر، دار الهدى.

21- جليل وديع شكور (2014)، ابحاث في علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب.

22- حتة احمد (2009)، تنظيم الشرطة، وزارة الداخلية والامن الوطني، كلية الشرطة، فلسطين.

23- الحسن عاشي (2013)،https://carnegieendowment.org/sada

24- حسني ابراهيم عبد العظيم (2011)، الجسد والطبقة وراس المال الثقافي قراءة في سوسيولوجيا بيار بورديو، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد15، المجلد5.

25- حسني الجبالي (2003)، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

26- خالد أحمد الربابعه وفرحان جميل العموش (2020). الشرطة المجتمعية، فلسفة واستراتيجية عمان دار زهران للنشر والتوزيع.

27- خالد بلعربي (2009)، دور الشرطة في استتباب الامن بالمغرب الاوسط العهد الزياني، مجلة الادب والعلوم الانسانية، الجزائر، مجلد5، العدد10.

28- الداهري صالح، الكبيسي (1999)، علم النفس العام، الاردن، دار الكندي.

29- داود امينة (2019)، أكثر من ثمانية بالمئة من المواطنين راضون على خدمات الشرطية.

30- دحلان، محمد (2007): السمات الشخصية لرجل الأمن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها ببعض المتغيرات، ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية.

31- رث والاس والسون وولف (2012)، النظرية المعاصرة في الاجتماع تمدد افق النظرية الكلاسيكية، عمان، دار مجدلاوي.

32- رحموني عبد الرحيم (2018 " .(نحو آليات عملية للتوعية السياسية لدى المواطن العربي : قراءة سوسيوسياسية المستقبل العربي : العدد 471، ماي.

33- الزعبي احمد محمد (2013)، علم النفس الاجتماعي، الاردن، زهران للنشر والتوزيع.

34- زهران حامد (2003)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار علم الكتب.

35- زولا سومر (2009)، https://www.djazairess.com/elmassa .

36- زين العابدين عبد الحفيظ (2019)، اساليب بناء موازين الاتجاهات، مجلة جيل للبحث العلمي، بيروت، العدد49.

37- سعد جلال (1984)، علم النفس الاجتماعي، الاسكندرية، منشاة المعارف.

38- سعد عبد الرحمان (2000)، اسس القياس النفسي الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الحديثة.

39- سمير إبراهيم حسن (2014 " .(الصورة النمطية للأجهزة الأمنية في وعي المواطن **العربي** ". **مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 3+4.**

40- شباب عبد الرحمان (2019)، نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس وعلاقتها بالثقافة الشعبية والاعلام، مجلة مدارات التاريخية، الجزائر، المجلد 1 العدد افريل.

41- شفيق محمد (2003)، الانسان والمجتمع، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

42- شوقي عبد الكريم (2019)، الشرطة الجزائرية ابان الثورة التحريرية، مجلة الحوار لمتوسطي، الجزائر، المجلد10 العدد3.

43- طارق كمال (2005)، اساسيات في علم النفس الاجتماعي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

44- الطناني، رامي مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الأمنية – دراسة تطبيقية على رجال الشرطة العاملين بمحافظة غزة"، غزة، ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2012م.

45- عادل حسن علي السيد (2006). "نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه". في: محمد خالد حربة [وآخرون]، مفهوم الشرطة المجتمعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

46- عباس أبو شامة عبد المحمود (2006). مفهوم الشرطة المجتمعية: الفلسفة والنظرية والتاريخ في: محمد خالد حربة وآخرون] مفهوم الشرطة المجتمعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

47- عبد الحميد صلاح (2006)، تحديات ومعوقات العمل الشرطي في عصر العولمة وسبل مواجهتها، الشارقة، مركز بحوث الشارقة.

48- عبد اللطيف محمد خليفة (1999)، سيكولوجية الاتجاهات، القاهرة، دار غريب.

49- عبد الرزاق عبد الوهاب احمد (2017)، الصورة الذهنية لدى جمهور محافظة ديالى مجلة المفتش العام، العراق، مجلد1 العدد20.

50- العبزوزي الربيع (2007)، اتجاهات الطلبة نحو السلطة الجوارية وحفظ الامن في المجتمع الجزائري، جامعة الجزائر، اطروحة دكتوراه،

51- عدس عبد الرحمان، قطمي نايفة (2000)، مبادئ علم النفس، عمان، دار الفكر.

52- العرب (2014)، العشرية السوداء في الجزائر تطور طبيعي لحركات الاسلام السياسي.

53- عكاشة محمود فتحي، زكي شفيق (د س)، المدخل الى علم النفس الاجتماعي، القاهرة، الكتب الجامعي الحديث.

54- علي ابو جادو، صالح محمد (2006)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، عمان، دار المسيرة.

55- علي سموك (2006)، اشكالية العنف في المجتمع الجزائري من اجل مقاربة سوسيولوجية، الجزائر، منشورات جامعة باجي مختارعنابة.

56- عمر خالد احمد (1997)، المدخل لادارة الشرطة، دبي.

57- عوض عباس محمود (2002)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار المعرفة.

58- الغانم وليد (2003)، الاتجاهات نحو التسرب الوظيفي وعلاقتها بالاداء، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ماجستير.

59- غربي الغالي (2008)، التعذيب خلال الثورة التحريرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد الاول، مارس.

60- فرانز فانون (2010)، معذبو الارض، الجزائر، النشر والاشهار.

61- فؤاد الباهي السيد، سعد عبد الرحمان (1999)، علم النفس الاجتماعي رؤيا معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.

62- قريد سمير (2018)، المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، عمان، دار الايام.

63- كلوب عرابي محمد (2007)، العلاقات العامة في الشرطة، القاهرة، مكتبة الامير.

64- لويزة عباد (2017)، الاعلام الامني من منظور الشرطة المجتمعية، مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية جامعة الجزائر، العدد5، جوان.

65- ليندة عميري (2013)، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، الجزائر منشورات الشهاب.

66- مازن محمد مرسول (2012)، مشكلة الوعي ووعي المشكلة قراءة سوسيو ابستيمولوجية في خطاب الوعي المتأزم، بيروت، دار الفارابي.

67- محمد شحاتة ربيع (2014)، قياس الشخصية، عمان، دار المسيرة.

68- محمد مصطفى زيدان (1965)، السلوك الاجتماعي للفرد واصول الارشاد النفسي، القاهرة، مكتبة النهضة.

69- محمود شمال حسن (2001)، سيكولوجية الفرد في المجتمع، القاهرة، دار الافاق العربية.

70- مدهون محمد (2005)، ادارة وتنمية الموارد البشرية، غزة، ابداع للطباعة والنشر.

المعايطة خليل (2000)، علم النفس الاجتماعي، عمان، دار الفكر للطباعة.

71- معتز السيد عبد الله، بحوث في علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب.

72- المنسي محمود، صالح احمد، قاسم ناجي (2001)، مدخل الى علم النفس التربوي، د، ن.

73- هلال ناجي محمد (2007)، واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة، الشارقة، مركز بحوث الشارقة.

74- الوقفي رياض (1998)، مقدمة في علم النفس، عمان، دار الشروق.

75- وهبة مراد (1979)، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار الثقافة.

76- ويليام لمبرت والاس لمبرت (1993)، علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار الشروق.

77- يونس انتصار (1987)، السلوك الانساني، القاهرة، دار المعارف.

78- http://www.ech-chaab.com/ar/wf_menu_config/

الملحق (01): الاستبيان

عزيزي الطالب(ة) نضع بين يديك مجموعة من العبارات التي تصف اتجاهاتك حول وظيفة الشرطة، وأمام كل عبارة عدد من البدائل نرجو منك قراءتها جيدا ثم تضع علامة (X) أمام الخيار المناسب لك، نذكرك أنه لا توجد اجابتين للعبارة الواحدة، وتشجيعا للإجابة بصدق وصراحة نؤكد لك سرية الإجابات واستخدامها فقط للأغراض العلمية، شكرا لك على تعاونك الصادق معنا.

البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ ثى ☐

المستوى الدراسي: أولى ليسانس ☐ ثالثة ليسانس ☐

رقم	العبارة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
1	ارى ان الامن وظيفة انسانية					
2	ارى ان وظيفة الشرطي يساعد على الامن والاستقرار					
3	اشعر بالاعتزاز حينما اتحدث عن وظيفة الشرطة					
4	اشعر وظيفة الشرطي تنمي لدى الاستقلالية					
5	وظيفة الشرطي تساعدني على اظهار اقصى قدراتي					
6	تتوافق وظيفة الشرطي مع سماتي الشخصية					
7	اريد العمل بوظيفة الشرطي عن حب واقتناع					
8	التحاقي بوظيفة الشرطي تحقق ذاتي					
9	تعتبر وظيفة الشرطي وظيفة شاقة					
10	العمل بالشرطة يمنحني مكانة مرموقة في المجتمع					
11	النظرة المجتمع لوظيفة الشرطي تعزز انتمائي وحبي لها					
12	تكفل القوانين حماية الشرطي ضد الاجراءات التي من شأنها الاساءة بحاضرهم المهني او مستقبلهم					
13	يتناسب الراتب الذي يتحصل عليه الشرطي مع الجهد المبذول في العمل					
14	يحظى الشرطي بحوافز مناسبة لمهنته					

15	أؤمن بدور الشرطي في التغير الاجتماعي بالمجتمع					
16	يتمتع الشرطي باللباقة المهنية					
17	اشعر بولائي الدائم للوطن					
18	المشكلات السلوكية لدى بعض الموطنين من أصعب ما يواجهه الشرطي					
19	يتسم تعامل الشرطي بالسهولة والمرونة					
20	اريد ان اكون في رتبة مرموقة بوظيفة الشرطة					
21	يتاثر مستقبل الشرطي بمدى الجهد الذي يبذله في وظيفته					
22	لدى من المهارات ما يؤهلني للعمل بوظيفة الشرطي					
23	لدي طموح في الترقية الى رتب متقدمة بوظيفة الشرطي					
24	تتوافق وظيفة الشرطي مع قدراتي العلمية					
25	نظام الترقية في مهنة الشرطة أحسن من نظم الترقية في الوظائف الاخرى					
26	تسعى المديرية العامة للامن الوطني الى تحقيق النمو المهني لشرطي					
27	يحظى ضباط الشرطة باهتمام كبير لكونه من اهم ركائز تطبيق القانون					